Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2007/WG.1/3
20 February 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع

دراسة عينية لمناطق مختارة في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٧

ملاحظة: أعدت هذه الوثيقة السيدة زينة الزعتري، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

07-0112

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي ..... هـ

الفصل

أولاً- لمحة عامة ١

ألف- الوضع السياسي العام في العالم العربي ١
باء- حقوق المرأة تاريخياً: طغيان أولوية النضال الوطني من أجل الاستقلال ١

ثانياً- آثار الحروب والنزاعات والاحتلالات على المرأة ٩

ألف- آثار الحروب بشكل عام ٩
باء- آثار الحروب على النهوض بالمرأة ٩

ثالثاً- دراسة عينية لمناطق نزاع مختارة في العالم العربي ٣٥

ألف- العراق ٣٥
باء- لبنان ٣٦
جيم- الجزائر ٣٧
دال- فلسطين ٣٨

رابعاً- احتياجات المرأة خلال الحروب ٤١

خامساً- دور الجهات المعنية بحقوق المرأة ٤٢

ألف- الحكومات ومؤسسات الدولة ٤٢
باء- المنظمات الدولية ٤٢
جيم- المنظمات المحلية ٤٣

سادساً- توصيات ٤٤

ألف- توصيات موجهة إلى الحكومات ٤٤
باء- توصيات موجهة إلى المنظمات الدولية ٤٥
جيم- توصيات موجهة إلى المنظمات المحلية وبالأخص المختصة بشؤون المرأة ٤٥

المرفقات

١- إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام ٤٧
٢- منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة ٥١

المراجع ٥٤

ملخص تنفيذي

لقد تطور الوضع السياسي في السنوات العشرين الأخيرة وتفاقمت الحروب والنزاعات الداخلية والاستعمارات الجديدة ومنها بصورة خاصة في ما يتعلق بالمنطقة العربية، احتلال الكويت، والحرب الأهلية في الجزائر، والنزاعات في السودان، والحرب على العراق، وحرب اليمنين، والحروب على لبنان، واستمرار الحرب والاحتلال على الفلسطينيين. ومع تطور التكنولوجيا والآلات الحربية، فإن الضرر الاقتصادي والبشري يزداد فداحة، وبالتالي تتفاقم معاناة المرأة بشكل خاص. وفي الحروب تصعب المطالبة بالتغيير وإعمال حقوق المرأة إذ يحظى الوضع العام ومصير البلد بالأولوية. وتتعرض النساء للجرائم والعنف بدرجات أكبر خلال الحروب وبعدها. ونادراً ما تأخذ العمليات الإغاثية والمساعدات الدولية واقع المرأة اليومي في عين الاعتبار، كما أن المساهمات القليلة للحكومات في تقديم المساعدات وتنفيذ البرامج نادراً ما يُراعى فيها البعد النوعي في التخطيط والتنفيذ. وبالتالي، لا بد من التنبه إلى واقع المرأة في ظل الحروب عن طريق إجراء دراسات ميدانية للنظر في احتياجات المرأة وإعداد البرامج الملائمة في مجال معالجة آثار الحروب والنزاعات المنعكسة عليها. أما حماية المرأة وضمان حقوقها في أيام الحرب فتبدأ في أيام السلم عن طريق تغيير القوانين المحلية، ورفع تحفظ الحكومات عن الاتفاقيات الدولية، ودمج مفهوم المساواة بين الجنسين في طريقة عمل المؤسسات الحكومية، وإعداد البرامج الكفيلة بتغيير الصور النمطية للمرأة وتبديل الأفكار حول قيمة المرأة كإنسان.

وفي دول الاستعمار سابقاً، نشطت المرأة في حركات التحرر من الاستعمار. ومن خلال هذا النشاط تمرست على القيادة والتنظيم وواجهت السيطرة الذكورية على حركات التحرر. فالمفارقة تمثلت في أن المشاركة في العمل السياسي والعسكري للثورات التحررية قد فتحت الآفاق للمرأة للتمرس في المجال العام والمشاركة في تقرير مصير البلد. ولكن في الوقت نفسه، كانت القيادات الذكورية تقرر وتحدد، وتقف أحياناً حجر عثرة أمام تكريس دور المرأة. وعادة ما يتحمل النساء والأطفال الوزر الأصعب من جراء الحروب والنزاعات. وبالتالي، اقتضى الأمر إعداد المواثيق الدولية المتتالية للتأكيد على ضرورة حماية النساء والأطفال والمدنيين بشكل عام ومحاكمة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم. وغالباً ما يكون تأثير الحروب ذا بُعد نوعي، أي أن تجربة الحرب تكون مختلفة بشكل عام للنساء والرجال.

ونلقي نظرة في هذه الدراسة على المؤتمرات الدولية والعربية التي عقدت بشأن المرأة منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وقد سبق مؤتمر بيجين تحرك واسع على الصعيد الدولي وعلى صعيد المناطق المختلفة من العالم ومنها المنطقة العربية، بالإضافة إلى التحرك على صعيد المجتمع الأهلي بجمعياته النسائية والحقوقية. وقد أبدى مؤتمر بيجين اهتماماً خاصاً بواقع المرأة في مناطق النزاعات المسلحة من خلال تكريس بند من بنود منهاج عمل بيجين للمرأة والنزاع المسلح، نظراً إلى ازدياد بقع النزاع في بلدان العالم.

ثم عقد المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام (بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤) الذي صدر عنه إعلان بيروت للمرأة العربية حيث أكد المشاركون أن المساواة والتنمية لا يتحققان في انعدام السلام وأن العقبة الأساسية أمام المرأة تتمثل في الاحتلال والاستيطان والتهديد، وطالبوا الحكومات العربية بإزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المجتمع والمرأة، ووضع استراتيجيات لتمكين المرأة، وزيادة الميزانيات والموارد البشرية المخصصة للبرامج المعنية بالمرأة، وتخصيص حصة للمرأة في المؤسسات الرسمية والتشريعية لضمان زيادة مشاركتها في العمل السياسي، وإدراج مفهوم المساواة بين الجنسين في السياسات التنموية، وإيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة، والعمل على إزالة

الصور والأفكار التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتكرس الصورة النمطية السلبية عنها من الكتب والمواد الإعلامية، وتأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية، وتغيير القوانين المجحفة بحق المرأة.

وعقد منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة (بيروت، ٧-٩ آذار/مارس ٢٠٠٤) الذي أشار في بيانه الختامي إلى أن المرأة العربية هي الأكثر تضرراً من عواقب الاحتلالات والحروب والنزاعات المسلحة، وأوصى الدول والحكومات بوضع البرامج الخاصة لدعم المرأة في مقاومة الاحتلال ومساعدتها مادياً ومعنوياً على الصمود، ورفع الوعي الاجتماعي حول الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة والحروب والاحتلالات على المرأة والطفل والأسرة، وتعزيز الخدمات الضرورية لمساندة المرأة ذات الاحتياجات الخاصة الناشئة عن الاحتلال والنزاعات المسلحة، وسن التشريعات التي تضمن للمرأة مشاركتها في الحياة العامة.

وفي النزاعات الناتجة عن مواجهة قوى خارجية مثل الاحتلال أو الاستعمار، والتي تهدد كل جوانب حياة المواطنين، يلتف المجتمع على نفسه ويبدأ عملية التمسك بكل ما هو تقليدي أو وطني وكل ما يميزه عن الطرف الآخر أو عن الجانب المحتل. وفي حالات كثيرة وفي ظل نفوذ النظام الأبوي الذكوري في مجتمعات عديدة من العالم، يترجم هذا التعلق بالسلف وبالهوية انتقاصاً من حقوق المرأة بذريعة حماية الأسرة والمحافظة على الهوية. كما تؤدي الحروب إلى تناقص الحريات العامة والخاصة بدافع درء الخطر المحدق بالمجتمع فتمنع بعض الحقوق مثل حق التعبير وحرية الصحافة، ويتم تحويل موارد البلد إلى تعزيز ميزانيات الدفاع والجيش بدلاً من استثمارها في مؤسسات وبرامج التنمية والتوعية بحقوق المرأة ومشاريع الحد من الفقر والبطالة. ويختلف التأثر بالحروب من إنسان إلى آخر بحسب الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية ومكان الإقامة وغيرها من العوامل التي قد تكون أيضاً متشابكة ومترابطة.

وبعد مقدمة نتناول فيها الوضع السياسي العام في بعض دول العالم العربي التي تشهد حروباً أو نزاعات سياسية ومسلحة أو تخضع للاحتلال، نستعرض التحركات العربية والدولية بشأن المرأة منذ مؤتمر بيجين وحتى اليوم قبل أن نتطرق إلى تفصيل الآثار المختلفة التي تخلفها الحروب والنزاعات والاحتلالات على المرأة بصورة خاصة. ثم نجري في الدراسة العينية عرضاً مختصراً لتأثير النزاعات المسلحة والاحتلالات على النساء في البلدان العربية التالية: العراق، وفلسطين، ولبنان، والجزائر، التي اخترناها لأنها ما زالت مسرحاً للنزاع تتحدث عنه وسائل الإعلام بصورة يومية ولأنها ربما تمثل مختلف أوجه النزاعات التي تعرضت أو تتعرض لها المنطقة.

وتتضمن الآثار الجسدية للحروب على النساء القتل والإصابة بجروح والإعاقة الجسدية، والعنف الجسدي والتحرش، والخطف، والمتاجرة، والاستغلال، والاغتصاب، والأسر والتعذيب، وتدهور الصحة، وانعكاسات سلبية على الإنجاب، بالإضافة إلى الإجهاض. وإذا تعرض الرجال للقتل يكون ذلك بسبب مشاركتهم المباشرة في المعركة وغالباً ما يكون عدد قتلى الحرب من الرجال أكبر بكثير من عدد النساء. لكن العنف الذي تتعرض له النساء في الحرب غير ناتج بالضرورة عن مشاركتهن في المعركة بل لمجرد أنهن نساء. وتتمثل أنواع العنف ضد المرأة في الاغتصاب، والتشويه الجنسي، والإصابة المقصودة بفيروس الإيدز وأمراض تناسلية أخرى، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والمتاجرة بها، والإكراه على الدعارة، وغيرها. وتظهر الدراسات في عدة مناطق من العالم أن العنف المنزلي عادة ما يزداد في ظل الصراعات المسلحة.

وتكمن الوضعية الخاصة للنساء في الحرب في استخدامهن مرة تلو الأخرى لتبليغ رسالة إلى الرجال، إذ يتضح تفاعل الأبوية في المجتمع مع واقع الحروب ومنطق القوة. فالمنطق الذكوري الأبوي

الذي يرى المرأة ملكية خاصة للرجل في العائلة أو في المجتمع هو السائد هنا وهو ما يفرق بشكل أساسي بين تجربة النساء وتجربة الرجال في الحروب. ويتكرر هذا المنظور الأبوي والنظرة إلى قيمة المرأة في شتى آثار الحروب وكذلك في عمليات إعادة الاعمار والسلم.

ولدى دراسة حالات تأثر المرأة بالحروب ينكشف عقم المؤسسات الأهلية والحكومية في التعاطي مع هذه الويلات وخصوصاً عندما لا يتم التوصل إلى حل جذري للنزاع. فالاغتصاب والعنف ضد النساء يعتبر جريمة ولكن الجرم مخفف عادة وتلام النساء عليه. وكما بالنسبة إلى الاختطاف والعنف الجسدي، فإن الحديث عن التعذيب وبالأخص عن التعذيب الجنسي والاغتصاب ما زال يُعَد من المحرمات في المجتمعات العربية لأن المرأة تبقى هي الملامة في مثل هذه الحالات.

وتسبب الحروب آثاراً نفسية عميقة وخصوصاً عندما تستمر لفترة طويلة. ومن النادر معالجة الآثار النفسية فعلياً لأنها تعتبر فردية، بينما المعاناة في الحروب تعتبر عادة معاناة جماعية. وفي ظل الآثار الاقتصادية والجسدية مثل الفقر والعنف والقتل، يعتبر الكثيرون أن الوضع النفسي غير مهم، أو أقل أهمية، وأن المرأة تستطيع تحمله فالأهم هو البقاء. وتتمثل الآثار النفسية في عوارض عديدة منها الإحباط، والاختلالات النفسية، والعصبية في التعامل مع الأطفال والآخرين، بالإضافة إلى أنواع من المعاناة المرتبطة بفقدان الأحبة، وانتظار معرفة مصير المفقودين، وعودة المخطوفين والأسرى.

والآثار الاجتماعية للحروب عديدة وتتمثل بالتهجير واللجوء داخل البلد أو خارجه، وتفكك العائلات والقضاء على شبكات الأمان والاتصال بسبب التفكك الجغرافي للاضطرار إلى السفر أو الهجرة أو النفي أو الأسر. وقد يجبر واقع التهجير على انقسام العائلة الواحدة كل في منطقة أو في بلد. وتؤدي الحروب والنزاعات أيضاً إلى تبدل الأدوار حين لا يعود الأب قادراً على القيام بدوره المعترف به اجتماعياً في حماية عائلته وإعالتها، وبالتالي قد يصاب الأب بالإحباط مما يترك انعكاسات على جميع أفراد العائلة. وفي شتى الأحوال، فإن انتزاع المرأة من محيطها الطبيعي الذي ولدت ونشأت وتأقلمت فيه مع كل مقوماته من عائلة وجيران وأصدقاء، يؤثر بشكل سلبي جداً على واقع المرأة وعلى إمكانيات قيامها بدورها في الاهتمام بعائلتها وتحقيق ذاتها. ومن الآثار الاجتماعية الأخرى، الحد من حرية التنقل والسفر الذي يؤدي أيضاً إلى الانتقاص من حق التعليم والعمل. وتقوم عائلات عديدة بتزويج بناتها في سن مبكرة جداً، وذلك خوفاً على مستقبلهن وتفادياً للتحديات التي قد يواجهنها.

وفي مقابل الآثار السلبية للحروب والنزاعات على الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، تحمل الحروب بعض الإيجابيات من ناحية مشاركة المرأة وتمكينها وتمرسها في العمل العام والعمل السياسي. وبسبب الظروف غير الاعتيادية للحروب والنزاعات، تتوسع أطر مشاركة المرأة ويسمح بالعديد مما كان في الأيام العادية يُعتبر تخطياً لدور المرأة الاجتماعي المعروف. ومن الملاحظ ازدياد مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي والعمل العام إبان الصراعات المصيرية.

وتتمثل الآثار الاقتصادية للحروب في ازدياد معدلات الفقر بشكل كبير، ويكون تأثر المرأة بذلك أقوى من تأثر الرجل. وتؤدي خسارة الزوج المعيل في معظم الأحوال إلى قيام الزوجة بدور المعيل للعائلة، وبطبيعة الحال، يزداد عدد النساء المعيلات بصورة واسعة في مناطق النزاعات وأوقات الحروب. وتؤدي خسارة الممتلكات إلى مزيد من الفقر والصعوبات التي تواجه العائلة ككل، كما تؤثر خسارة المنزل بشكل أساسي على المرأة، الزوجة والأم. فالمنزل ما زال المكان الأساسي للمرأة في المجتمعات العربية وهو

الحاضن للعائلة. ويؤثر وجود الألغام والقنابل غير المنفجرة إلى حرمان المزارعين، وبوجه خاص النساء اللواتي يعملن في الزراعة، من إمكانية استغلال الأرض وتأمين مصدر العيش.

أما في الآثار السياسية فالمفارقة كبيرة أحياناً. فبينما تندفع النساء إلى المشاركة السياسية تواجَه بقوة السيطرة الذكورية. وفي الغالب فإن التقدم الذي تكون المرأة قد حققته في أوقات سابقة وبعد نضال مرير عادة ما يبدأ بالتراجع مع نشوب الحرب. ورغم أن المرأة تكون فاعلة في الحرب ومشاركة أحياناً كثيرة في الصراع، ورغم وجود مساحات للتغيير في ظل الفوضى الناتجة عن النزاعات، إلا أن الذكورية والسلطة الأبوية عادة ما تتأصل وتتشدد في أوقات الحرب. وكثيراً ما تندمج سلطة الدولة أو سلطة الميليشيات المتحاربة مع السلطة الأبوية المتمثلة في المنطقة العربية بتسلط الآباء، ورؤساء الطوائف، ورجال العشائر، ورجال الدين، وتسلط الكبير على الصغير. كما تؤدي الحروب إلى تضييق مساحة الحريات الخاصة وحقوق النساء من الأقليات الجنسية والإثنية والدينية بما فيها النساء المُعَوّقات والعاملات الآتيات من دول أجنبية.

ويتصف واقع النساء في العراق اليوم، بالإضافة إلى المعاناة من جراء الدمار والقتل والفقر والبطالة التي هي من معالم الحروب بشكل عام، ببعض المعطيات والمعادلات الخاصة بالواقع العراقي الحالي. وتتلخص هذه الأمور في النقاط التالية: القتل العبثي بالصدفة، والاعتداءات من قبل جنود الاحتلال، والاعتداءات من قبل الجهات المسلحة داخلياً التي تتخذ من المعايير الخلقية والدينية ذريعة لقتل النساء والاعتداء عليهن.

وفي لبنان، لعبت المرأة اللبنانية والفلسطينية دوراً بارزاً في دعم المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي عن طريق الصمود اليومي وفي صفوف المقاومة. ولكن دور المرأة في هذه الصراعات نادراً ما تم توثيقه أو توظيفه لفرض تغييرات قانونية لصالح المرأة.

وكانت الميزة الأساسية للحرب التي دارت في الجزائر في التسعينيات بأنها حرب مورست على أجساد النساء. فقد استخدمت مؤسسات الدولة والمجموعات الإسلامية وغيرها النساء كأداة فعلية لأفكارها وأيديولوجياتها. وما زالت آثار هذه الحرب إلى اليوم موضوعاً صعب المعالجة، فحالة الخوف والقلق التي خلقت، أضحت ملازمة لتحركات النساء.

أما في فلسطين، فإن آثار الحرب متشابكة ومترابطة بسبب طول المعاناة التي دامت أكثر من ٥٨ عاماً. ومن مظاهر الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر بشكل قوي على واقع النساء في فلسطين عمليات العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، كما أن الجدار الفاصل الذي ما زالت إسرائيل تبنيه لتفرق بين الفلسطينيين وتقطع أوصال الوطن هو بمثابة تنفيذ استراتيجية عنصرية خطرة جداً. وتؤثر سياسية التفريق هذه بشكل أساسي على المرأة التي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الروابط بين العائلات وخلق شبكات التعاون من أجل ضمان الاستمرارية.

وفي ظل الحروب والنزاعات المسلحة تستطيع المؤسسات الحكومية أن تلعب دوراً هاماً في ضمان حقوق المرأة من خلال السعي أولاً إلى إنهاء النزاع ثم في عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل مع مراعاة نوع الجنس في التخطيط والتنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن دور المؤسسات الحكومية تجاه المرأة في أوقات الحرب يبدأ في أوقات السلم. فاتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز حقوق المرأة بشكل دائم في أوقات السلم يجعل من الممكن مواجهة أية أخطار قادمة مثل الحروب وغيرها. وعلى الصعيد الدولي، فإن مهمة المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة بكافة وكالاتها، العمل على وقف الحروب ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والكف

عن التعاطي مع القضايا الدولية بازدواجية في المعايير. أما منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية فتضطلع بدور بارز في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والدفاع عن حقوق الإنسان وتمكين المرأة في معظم الحالات وخصوصاً في غياب مؤسسات الدولة في ظل الحروب أو الاحتلال.

وتخلص هذه الدراسة إلى توصيات موجهة إلى الحكومات العربية، والمنظمات والهيئات الدولية، والمنظمات والهيئات المدنية المحلية وبالأخص النسائية. ومن أهم التوصيات الموجهة إلى الحكومات العربية والتي قد تبدو بديهية، العمل الدؤوب وبكل الأشكال الممكنة على إنهاء الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية والاحتلالات، وإنشاء مؤسسات خدماتية تقدم المساعدات للنساء ضحايا العنف من جراء الحروب، بما فيه العنف الجسدي من قبل قوات الاحتلال أو جنود الميليشيات أو أفراد الشرطة، على أن تتضمن هذه المساعدات توفير الحماية اللازمة، والمساعدة النفسية، والمساعدة القانونية لتحقيق العدالة، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة الدساتير والقوانين والتشريعات بما فيها قانون الأحوال الشخصية، والقانون الجنائي وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، وقانون العمل.

أولاً- لمحة عامة

ألف- الوضع السياسي العام في العالم العربي

لا يمكن فصل مسألة تعزيز حقوق المرأة عن الوضع السياسي العام في أي بلد من العالم، وهذا ينطبق بالتأكيد على العالم العربي حيث إن المشاكل التي تواجه بلدان المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لها تأثيرها المباشر على إمكانية تطوير وتعزيز حقوق المرأة فيها. وفي نظرة إلى تاريخ المنطقة الحديث منذ أواخر العهد العثماني، يظهر أن هذه المنطقة ما برحت ترزح تحت الحروب والاستعمارات والنزاعات. فمروراً بحروب التحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي ومن ثم قيام دولة إسرائيل واندلاع الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى الحروب الداخلية، تتخبط المنطقة العربية في صراعات سياسية ومسلحة متتالية. وقد تطور الوضع السياسي في السنوات العشرين الأخيرة وتفاقمت الحروب والنزاعات الداخلية والاستعمارات الجديدة ومنها احتلال الكويت، والحرب الأهلية في الجزائر، والنزاعات في السودان، والحرب على العراق، وحرب اليمنين، والحروب على لبنان، واستمرار الحرب والاحتلال على الفلسطينيين. ومع تطور التكنولوجيا والآلات الحربية، فإن الضرر الاقتصادي والبشري يزداد فداحة إذ يقتل يومياً بين ٥٠ و١٠٠ شخص في العراق.

ومع وصول الصراع إلى أوجه في العراق ولبنان وفلسطين في عام ٢٠٠٦، ظهرت صراعات من أشكال وأنواع مختلفة لا بد من أخذها بعين الاعتبار وإجراء دراسات متخصصة حولها لمعرفة تأثيرها القريب والبعيد المدى وما ينتج عنها من تحديات تواجه المنطقة. ومن أهم هذه الصراعات، تلك التي تأخذ طابعاً ثقافياً واقتصادياً والمتمثلة بالهيمنة أو الاستعمار الجديد القادم عن طريق المؤسسات الثقافية والإعلامية التمويلية والتنموية وعبر الصفقات واتفاقات التجارة التي تساهم بشكل عام في إغراق البلدان تحت التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية بشكل خاص، وتوسيع الهوة بين الطبقة الغنية والطبقة الكادحة، بما في ذلك زيادة الاستغلال والاحتكار. كما ان هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن أكثر الشعوب العربية تعيش في أوضاع تنقصها الديمقراطية مما يقلل من إمكانية حدوث أي تحول فعلي في القوانين وفي المجتمع.

باء- حقوق المرأة تاريخياً: طغيان أولوية النضال الوطني من أجل الاستقلال

يؤكد معظم المحللين في قضايا حقوق الإنسان وبالأخص المرأة، أن العالم ما زال يخضع لمجتمعات وحكومات ومؤسسات واقتصادات ذكورية أبوية عادة ما لا تحترم حقوق المرأة وتميز بينها وبين الرجل. وفي المنطقة العربية ما زالت أكثر القوانين تفرق بين المرأة والرجل. ومع أن معظم الدول العربية وقعَت على اتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقية إلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة، إلا أنها تحفظت على العديد من البنود التي تتضمنها هذه الاتفاقيات، مما يحد من فعالية تنفيذها.

١- مقارنة مع حروب ونزاعات في دول أخرى من العالم

حصدت الحروب والنزاعات في العالم العديد من الأبرياء، وعادة ما يتحمل النساء والأطفال الوزر الأصعب من جرائها. وبالتالي، اقتضى الأمر إعداد المواثيق الدولية المتتالية للتأكيد على ضرورة حماية النساء والأطفال والمدنيين بشكل عام ومحاكمة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم. وغالباً ما يكون تأثير الحروب نوعياً، أي أن تجربة الحرب تكون مختلفة بشكل عام للرجال والنساء. فإن شاركت المرأة في الحرب تكون

مشاركتها مختلفة عن مشاركة الرجل، سواء كان ذلك في التعامل مع القيادات أو في المشاركة الميدانية أو في اتخاذ القرارات. ويختلف تأثير الحرب على المرأة إذا لم تشارك فعلياً فيها، كما أن مكانة المرأة في المجتمع تحدد مدى تأثير الحرب عليها.

وتناولت الاتفاقيات الدولية الأولية، التي ظهرت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، جرائم الحرب التي ارتكبت بحق النساء بشكل أساسي، مثل العنف الجسدي والاغتصاب والخطف وغيرها، ولكنها لم تجر أية محاكمة لجرائم حرب ارتكبت على أساس نوع الجنس[١]. فتطرقت البروتوكلات الإضافية لاتفاقيات جنيف إلى الموضوع، ومن ثم المؤتمرات والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان وإزالة أشكال التمييز ضد المرأة، وصولاً إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ الذي كرس فقرة خاصة بقضية المرأة في مناطق النزاعات. ورغم أن الاغتصاب مورس بحق أعداد هائلة من النساء في نورمبرغ، وفي محارق ألمانيا النازية، وكذلك في كوريا حيث استخدم الجنود اليابانيون النساء الكوريات للمتعة بما عرف بنساء المتعة (Comfort Women)[٢]، إلا أن هذا الموضوع لم يظهر على ساحات التشريعات الدولية ولم تكن هناك إمكانية لمحاكمة الجناة إلا بعد أعمال الاغتصاب التي مورست على أساس إثني في يوغسلافيا السابقة، وتمثلت في قيام رجال من الصرب والكروات باغتصاب منظم للنساء المسلمات في البوسنة وإجبارهن على الحمل[٣]. وقد شكل ذلك نقطة تحول نحو إمكانية محاكمة مرتكبي هذا النوع من الجرائم وحصول سابقة قانونية في محاكمة الجنود في البوسنة ومن ثم محاكمة الجنود المتورطين في مجازر رواندا[٤]. ولكن ما زالت المجازر ترتكب في حق النساء في دول النزاعات كما هو واضح من تقارير المؤسسات المراقبة مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس واتش وغيرها بالإضافة إلى تقارير الأمم المتحدة[٥].

٢- حقوق المرأة وحركات التحرر

تلازمت المطالبة بحقوق المرأة كحركة اجتماعية تحررية في مناطق عدة من العالم مع حركات تحررية أخرى. كذلك هو الأمر في العالم العربي، فكان النشاط التحرري من دول الاستعمار في معظم البلدان العربية نافذة أساسية لتحرك المرأة الحقوقي. وتؤكد أيلين كتاب في بحث أجرته عن الانتفاضة الفلسطينية في ظل العولمة: قراءة اجتماعية نسوية[٦]، أن التاريخ النسوي الفلسطيني مرتبط تماماً بالتاريخ السياسي للشعب الفلسطيني. وفي دول الاستعمار سابقاً، نشطت المرأة في حركات التحرر من الاستعمار، ومن خلال هذا النشاط تمرست على القيادة والتنظيم وواجهت السيطرة الذكورية على حركات التحرر. لكن

---

(١) Copelon, Rhonda. 1995.

(٢) المرجع السابق.

(٣) وقد حذرت روندا كوبلون من أخطار الربط التام بين الاغتصاب في الحروب وبين الإبادة الجماعية، لأن ذلك قد يمنع من محاكمة مرتكبي جرائم الاغتصاب خلال الحروب وخارجها. فالاغتصاب كثيراً ما يرتكب في الحروب بدون أن يكون الهدف الأساسي أو بدون أن تكون هناك سياسة قتل أو إبادة جماعية لطائفة ما. وهو عبارة عن فعل قوة وسيطرة يتماشى مع ثقافة العسكرة والإخضاع ويجرد العدو و/أو المرأة من إنسانيتها.

(٤) Kuzmanovic, Jasmina. 1995.

(٥) يمكن مراجعة موقع الإنترنت www.womenwarpeace.org الذي أقامه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) للاطلاع على التقارير والدراسات التي قدمت بشأن مناطق النزاعات المسلحة.

(٦) أيلين كتاب. ٢٠٠٣. ص ٢٦.

المفارقة تمثلت في أن مشاركة المرأة في العمل السياسي والعسكري للثورات التحررية قد فتحت الآفاق أمامها للتمرس في المجال العام والمشاركة في تقرير مصير البلد، وفي الوقت نفسه، كانت القيادات الذكورية تقرر، وتحدد، وتقف أحياناً حجر عثرة أمام تكريس دور المرأة. فبينما كانت فترات الصراع تفتح إمكانات لتغيير المجتمع والصور النمطية عن المرأة، كانت تغلق الباب أمام السؤال المباشر المطالِب بحقوق المرأة. وعادة ما كان الصراع المصيري بين الثورات ودول الاستعمار يفرض أهميته وأولويته على أية معطيات تحررية أخرى في البلد، ومنها وضع المرأة، ووضع الأقليات، والحريات الخاصة وغيرها. وهنا تؤكد كتاب أن "واقع الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى وضع مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعمال الشعب الفلسطيني. فنضالات المرأة من أجل المساواة والتحرر لم تفرزها اتجاهات نسائية مستقلة بل طُرحت ضمن المهمات السياسية الوطنية. فأصبح التناقض الأساسي بين الشعب بكل فئاته وبين الاحتلال محيّداً للتناقضات الاجتماعية، كالتناقضات المتمثلة في الطبقة والنوع الاجتماعي، التي بدت ثانوية. وأصبحت الحركة النسائية إحدى أدوات تدعيم الكفاح الوطني".

وتؤكد دراسات أنتروبولوجية عدة حول واقع المرأة في العديد من الدول العربية وغيرها من الدول النامية، أن المرأة لعبت دوراً أساسياً خلال فترات التحرر من الاستعمار. لكن بعض هذه الدراسات ينظر إلى تعبئة النساء من أجل تحرير البلاد نظرة سلبية، وذلك باعتبار أن هذه الطاقات النسائية تُعَبأ لمنفعة صراعات الرجال ولتأسيس مؤسسات ومجتمعات ذكورية. أما البعض الآخر فيرى أن المرأة تلعب دوراً هاماً في مسار هذه الصراعات بصفتها مهتمة ومعنية بمستقبل بلادها، حتى وإن ساهمت بتصرفاتها وكلامها بترسيخ النظام الأبوي القائم. ولكنها في معظم الحالات لا يتاح لها المشاركة في المواقع القيادية في الحكومات التي تشكل بعد التحرر، بل تكون حصة الأسد للرجال الذين يتقاسمون السلطة فيما بينهم. كما تدرك المرأة عامة والمناضلة بشكل خاص بعد انتهاء الصراع عدم تمكنها من تبوُّء مراكز قيادية على مستوى إقليمي أو وطني وكذلك عدم إمكان وصولها إلى مواقع صنع القرار، وترى التباين في التعامل بين الرفاق في معترك المعركة بشكل عام وفي نطاق الأسرة بشكل خاص. وفي الخلاصة، يخيب أمل المرأة بعد التحرير، عندما تجد أن القوانين التي شرعت للمرحلة الجديدة تتضمن تمييزاً ضدها وأن معظم هذه القوانين والدساتير تمثلت بدساتير وقوانين الدول المستَعْمِرَة، التي بدورها اتسمت بالأبوية والذكورية.

٣- المؤتمرات العالمية والإقليمية وتداعياتها على المنطقة

تتحدث هذه الفقرة باختصار عن تداعيات المؤتمرات العالمية والإقليمية بشأن المرأة منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥ (مؤتمر بيجين) إلى اليوم. وقد دعت هذه المؤتمرات إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة وفرضت خططاً محددة يتوقع أن تقوم الدول الموقعة والمشاركة بتنفيذها، كما تضمنت عدة بنود لحماية النساء في مناطق النزاع والتأكيد على حقوق الإنسان للمرأة سواء كانت مسالمة أو مشاركة في النزاع المسلح.

(أ) على الصعيد الدولي

(١) مؤتمر بيجين ١٩٩٥

جاء مؤتمر بيجين ١٩٩٥ بعد مرور عشر سنوات على المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي في عام ١٩٨٥. وكان قد عقد قبل ذلك مؤتمران عالميان بشأن المرأة، الأول في المكسيك في عام ١٩٧٥ والثاني في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠. وسبق مؤتمر بيجين تحرك واسع على الصعيد الدولي وعلى صعيد

المناطق المختلفة من العالم ومنها المنطقة العربية، بالإضافة إلى التحرك على صعيد المجتمع الأهلي بجمعياته النسائية والحقوقية، مثل الاجتماع التحضيري الذي عقد في الأردن في عام ١٩٩٤. وقد تم تشكيل العديد من الهيئات للتحضير للمؤتمر على الصعيد الحكومي وعلى الصعيد الأهلي. وحضر مؤتمر بيجين عدد كبير من الناشطات في المجتمع الأهلي وفي جمعيات نسائية حقوقية كان لها تاريخ في النضال من أجل حقوق المرأة، وأيضاً من الشخصيات الناشطة على الصعيد الإنساني والاجتماعي التي بدأ اهتمامها يزداد بحقوق المرأة ومراجعة القوانين المحلية.

وبناء على تلك المشاركة الواسعة على المستوى الأهلي والدولي، تم بعد مؤتمر بيجين تشكيل العديد من المؤسسات الأهلية والوطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات. ففي لبنان، على سبيل المثال، تم تأسيس هيأتين الأولى بقرار حكومي هي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التي ترأسها السيدة اللبنانية الأولى، والثانية بمبادرة من المنظمات الأهلية النسائية هي اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة. وتكمن أهمية مؤتمر بيجين في أنه أفرز أساليب ومنظمات للمتابعة بوسعها أن تطالب الحكومات بما وعدت به وإن لم يكن بإمكانها معاقبة التخلف عن المطابقة بين التوصيات والمعاهدات من جهة والقوانين الداخلية والدستورية للبلاد من جهة أخرى. وعليه فقد تمت مأسسة التقارير وطريقة رفعها، ووضع منهج لكتابة التقارير الدولية ومن ثم مراجعة التقارير التي تصدرها منظمات المجتمع الأهلي. ومن المعروف أن التقارير الدولية عادة ما تكون عامة ولا تدخل في تفاصيل الإنجازات، بينما تعمل تقارير الظل على تفنيد وتحديد الانتهاكات من خلال دراسات مفصلة تركز على مواضيع إشكالية أو مفصلية في المجتمع وتأثير الواقع على الأقليات والمجموعات البشرية الخاصة للنساء (مثل النساء في الأرياف، والأقليات الإثنية والعرقية والدينية، والنساء في مرافق عمل محددة، إلخ...).

وقد أبدى مؤتمر بيجين اهتماماً خاصاً بواقع المرأة في مناطق النزاع المسلح نظراً إلى ازدياد رقعة هذه المواقع في بلدان العالم. ففي منهاج عمل بيجين[٧]، أدرجت ضمن الأهداف والإجراءات الاستراتيجية فقرة خاصة بالمرأة والنزاع المسلح، حيث جاء أن "قيام بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً للمبادئ المتمثلة في عدم التهديد باستخدام القوة وعدم استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي وفي احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل عاملاً مهماً من عوامل النهوض بالمرأة". وكان التحديد واضحاً بأن السلم والأمن والسيادة هي مكونات أساسية لتعزيز حقوق المرأة، كما أن إيقاف الحروب وإنهاء النزاعات من العوامل الأساسية في مسيرة إعمال حقوق الإنسان. وتطرق المؤتمرون إلى الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧ التي أكدت على ضرورة حماية النساء بصفة خاصة. وكذلك ذكّر المؤتمرون بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وجاء في منهاج عمل بيجين: "تشكل النساء والأطفال قرابة ٨٠ في المائة من ملايين اللاجئين وغيرهم من المشردين في العالم، بمن فيهم المشردون داخلياً. وهم مهددون بالحرمان من ممتلكاتهم، ومن السلع والخدمات، وحرمانهم من حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، ومهددون كذلك بالعنف وانعدام الأمن". ولاحظ المجتمعون أن المرأة لم تصل إلى مراكز السلطة وبالتالي يهمش دورها في المحاولات التي تقوم بها لحل النزاعات والتربية على السلام. أما التوصيات في هذا المجال فتتلخص بما يلي:

---

(٧) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20/Rev.1)، المرفق الثاني.

- زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات وصنع القرارات وحماية النساء اللواتي يعشن تحت ظروف النزاعات المسلحة وغيرها أو اللواتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي؛

- تخفيض النفقات العسكرية المفرطة والحد من توافر الأسلحة؛

- تشجيع أشكال حل النزاعات بدون عنف والحد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في حالات النزاع

- تشجيع مساهمة المرأة في إيجاد ثقافة سلام؛

- كفالة الحماية والمساعدة والتدريب للاجئات والمشردات اللواتي بحاجة إلى حماية دولية وكذلك المشردات داخلياً؛

- تقديم المساعدة إلى المرأة في المستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد حدد منهاج عمل بيجين الإجراءات التي يتوجب على الحكومات والمؤسسات الدولية والحكومية الدولية والإقليمية اتخاذها لتطبيق النقاط المحددة أعلاه. فكانت المطالبة بأن تتخذ المؤسسات الحكومية والدولية إجراءات تشجع إتاحة مشاركة منصفة للمرأة في أنشطة السلم على جميع الأصعدة، والتأكيد على ضرورة إشراك النساء في المفاوضات لحل النزاعات، ومراعاة منظور نوع الجنس كعامل أساسي في عمليات تسوية النزاعات والبرامج التي تلي انتهاء النزاع ودمج المقاتلين في المجتمع. ومن مراجعة سريعة لوضع المرأة في العالم العربي، نلاحظ أنه باستثناء بعض الحالات في فلسطين، لا تشارك المرأة في قرارات الدول في الحرب والسلم ولا تجلس إلى طاولة المفاوضات لإنهاء النزاعات. كما أن ميزانيات التسلح لم تخفض أو تحول لغايات مواطنية أخرى. وبالرغم من وجود توصية موجهة إلى الحكومات بالتحقيق مع أفراد الشرطة وآخرين من المسؤولين عن الأمن الداخلي حول تعاملهم مع النساء المعنفات وحول ارتكابهم أعمال عنف ضد النساء، فإن عدد من الحكومات العربية لم تأخذ إجراءات في هذا المنحى، بل كانت المنظمات الأهلية هي التي تسجل الانتهاكات التي ترتكبها مؤسسات الأمن وتطالب الحكومة بالإجراءات الضرورية لحماية النساء.

(٢) بيجين + ٥: المرأة عام ٢٠٠٠

عقد مؤتمر بيجين + ٥: المرأة عام ٢٠٠٠ في إطار دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين وحمل شعار المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وإعلان بيجين ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بعد خمس سنوات. وقد أعيد التأكيد على منهاج العمل مع إضافة إيضاحات، خصوصاً أنه لم تحصل تغييرات جذرية خلال السنوات الخمس التي مرت على مؤتمر بيجين. وأكدت الوثيقة الختامية لبيجين + ٥ أن هناك بعض الإنجازات بشأن البند المتعلق بالمرأة والنزاع المسلح في منهاج عمل بيجين. فقد أضحى هناك وعي أكبر لواقع المرأة في ظل النزاعات المسلحة، وللفرق بين الضرر الذي يلحق بالمرأة والضرر الذي يلحق بالرجل من جراء هذه النزاعات، ولضرورة اتباع وسائل تراعي المساواة بين الجنسين لتطبيق الاتفاقات الدولية.

ونوهت الوثيقة بعمل المحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا اللتين ساهمتا في معالجة موضوع العنف الموجه ضد المرأة في الحروب، وتبني العديد من الدول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يؤكد أن الاغتصاب والعبودية الجنسية والدعارة القسرية والحمل القسري والعقم القسري وكل أنواع العنف الجنسي هي جرائم حرب إن ارتُكبت في ظروف نزاع مسلح، وقد تعتبر جرائم ضد الإنسانية في بعض الحالات. وهذا أمر هام جداً لأنه يمهد لمحاكمة ومعاقبة الفاعلين. وتحدثت الوثيقة بشكل عام عن التقدم في تأمين الخدمات للاجئات والمهجرات وعن وعي المجتمع المدني لضرورة أن تراعي المساعدات المقدمة المساواة بين الجنسين.

وحددت الوثيقة الختامية لبيجين + ٥ أيضاً العوائق العديدة التي تقف في طريق ضمان حقوق المرأة في النزاعات المسلحة. وأكدت أن النزاعات المسلحة والاحتلال والاستعمار والإرهاب عقبات أساسية في وجه تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. فالنزاع المسلح يتسبب بزيادة عدد النساء المعيلات اللواتي يعشن في الفقر. والحكومات بشكل عام لم تخفض من صرفها على التسلح والجيش بينما بعضها الآخر يرزح تحت عقوبات اقتصادية تؤثر سلباً على النساء. ويشمل دور مؤسسات الأمم المتحدة مساندة الحكومات والمنظمات الأهلية في تنظيم برامج تساهم في بناء مؤسسات قادرة على الاستجابة لمتطلبات تعزيز حقوق المرأة وكذلك مساعدة مركز المرأة والمراكز الإقليمية على متابعة منهاج عمل بيجين وتحديد الأولويات وخطط العمل المحلية.

(ب) على الصعيد العربي

رغم الحركة التي واكبت التحضير لمؤتمر بيجين والتشكيلات النسائية الأهلية والدولية التي بدأت بالعمل المباشر للدعوة إلى إحداث التغيير المطلوب في المجتمعات والقوانين، فإن الحركة النسائية تراجعت مع مرور الوقت. فلم تأت الالتزامات الحكومية على قدر الأهداف والغايات. وشكلت الصعوبات والعوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية صعوبة في التحرك وفي التوصل إلى تغيير ملموس. ولم تثمر جهود الحركات النسائية في معظم الدول تغييراً في القوانين بشكل جدي على غرار ما حصل في المغرب مع المدونة الجديدة لعام ٢٠٠٤. وكانت صعوبة الدعوة في بعض الدول ناتجة إما عن وضع سياسي متأزم، أو عن طبيعة النظام الحاكم التي لا تسمح بالمطالبة، أو عن وجود عقوبات اقتصادية أو احتلال. فالصعوبة في لبنان مثلاً ناتجة عن أن قوانين الأحوال الشخصية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتركيبة الطائفية ونفوذ رجال الدين، والعراق أفرغته المقاطعة والعقوبات الاقتصادية من مقوماته، وفي فلسطين يخنق الاحتلال التحرك الأهلي ويهمش المؤسسات. وهكذا، كان التغيير ضئيلاً على صعيد القوانين وعلى صعيد الممارسات والتصرفات في دول المنطقة بسبب تفاقم الأزمات.

(١) خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥

تناولت خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ مشاركة المرأة في صنع القرارات وفي آليات حل النزاعات. وطالبت الحكومات بالمساهمة في حل النزاعات الموجودة، وإشراك المرأة في مفاوضات السلام وفي العمليات الإغاثية الإنسانية، وتحويل ميزانيات التسلح إلى ميزانيات لمشاريع إنمائية، ومحاكمة مرتكبي الجرائم ضد النساء، والعمل على تحرير الأسرى من السجون الإسرائيلية، والمساهمة في تطوير التربية على السلام وحل النزاعات بدون عنف، والمساندة المادية للمؤسسات الأهلية التي تعنى بأمور

الإغاثة والخدمات الاجتماعية خصوصاً في أيام الحروب[٨]. أما على الصعيد الأهلي، فطالبت خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية حول نتائج وتأثير الحروب وكيفية معالجتها بطرق تخدم تقدم المرأة وتطور المجتمع، ونشر الوعي حول مضار التسلح، وتحضير الدروس والدورات التدريبية حول التربية على السلام والديمقراطية والعدالة وحل النزاعات. وعلى المستوى الدولي، طالبت بتحقيق العدل وتطبيق القرارات والمعايير الدولية بالتساوي على كل الدول، ومراقبة ومنع استخدام أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً تلك التي لدى إسرائيل، وتقديم المساعدات التقنية والمادية إلى الدول العربية لكي تستطيع القيام بدراسات حول المؤسسات العالمية والعولمة وتأثيرها على المساواة والتنمية والسلام وخصوصاً عدم التسلح، وتقديم الدعم للدراسات والبحوث للنظر في الآثار وفي الحلول، ومنع استخدام سبل المقاطعة والحصار الاقتصادي الذي يخالف مواثيق حقوق الإنسان. وعلى مستوى جامعة الدول العربية، طالبت الخطة بأن يتم التأكيد على مشاركة المرأة في السلطة ومواقع صنع القرار في الوزارات والمجالس النيابية.

(٢) المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين وإعلان بيروت

عقد المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام في بيروت في عام ٢٠٠٤ بمشاركة فعاليات من المجتمع الأهلي إلى جانب فعاليات دولية وإقليمية[٩]. وعقدت في إطاره أربع ندوات للحديث عن التطورات الحاصلة في مجال تعزيز دور المرأة في البرلمانات العربية، وفي السلطة التنفيذية واتخاذ القرار، وفي المجتمع المدني، وفي الإعلام والفكر والثقافة. وصدر عن المؤتمر إعلان بيروت للمرأة العربية (المرفق الأول لهذه الدراسة) الذي أكد أن المساواة والتنمية لا يتحققان في انعدام السلام وأن العقبة الأساسية أمام المرأة تتمثل في الاحتلال والاستيطان والتهديد، وطالبوا الحكومات العربية بإزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المجتمع والمرأة، ووضع استراتيجيات لتمكين المرأة، وزيادة الميزانيات والموارد البشرية المخصصة للبرامج المعنية بالمرأة، وتخصيص حصة للمرأة في المؤسسات الرسمية والتشريعية لضمان زيادة مشاركتها في العمل السياسي، وإدراج مفهوم المساواة بين الجنسين في السياسات التنموية، وإيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة، والعمل على إزالة الصور والأفكار التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتكرس الصورة النمطية السلبية عنها من الكتب والمواد الإعلامية، وتأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية، وتغيير القوانين المجحفة بحق المرأة، وتحليل ومعالجة المؤشرات التي تدل على وجود فجوة تفصل بين المساواة في القانون والمساواة في الواقع.

(٣) منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة

نظراً إلى التداعيات الأمنية المتوالية في العراق والسودان وفلسطين، دعت قمة المرأة العربية في مؤتمرها الثاني المنعقد في الأردن في عام ٢٠٠٢ إلى عقد منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة في بيروت. وقد عقد في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ بمشاركة وفود من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى زوجات وشقيقات الحكام العرب ومندوبين عن المجتمع الأهلي والجمعيات النسائية والحقوقية. وعُقدت في المنتدى حلقات للنقاش قُدمت خلالها ورقات عمل تمحورت حول مواضيع

---

(٨) للاطلاع على خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥، يمكن البحث عن الوثيقة E/ESCWA/SD/1994/9 المؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٥ على موقع الإسكوا على الإنترنت: www.escwa.org.lb/ecw.

(٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ (E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/6).

مفصلية، مثل المرأة في التشريعات المتعلقة بالنزاعات، والاتفاقات والأحكام الدولية وكيفية تطبيقها، وأوضاع المرأة العربية في ظل الحروب بما في ذلك الصحة النفسية والجسدية، والوضع الاقتصادي والسياسي والتربوي وغيره، وأهمية دور المرأة في وضع البرامج المخصصة لنشر الوعي وحماية المرأة. وأشار البيان الختامي للمنتدى (المرفق الثاني لهذه الدراسة) إلى أن المرأة العربية هي الأكثر تضرراً من عواقب الاحتلالات والحروب والنزاعات المسلحة، وأدان بشدة الممارسات اللاإنسانية للجيش الإسرائيلي، وأعرب عن تعاطفه مع المرأة الفلسطينية والمرأة العراقية والمرأة السودانية، مؤكداً تمييزه بين المقاومة المشروعة والعمليات الإرهابية ومُديناً كل أنواع الإرهاب بما فيها إرهاب الدولة.

وأوصى بيان منتدى المرأة العربية الدول والحكومات بوضع البرامج الخاصة لدعم المرأة في مقاومة الاحتلال ومساعدتها مادياً ومعنوياً على الصمود، ورفع الوعي الاجتماعي حول الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة والحروب والاحتلالات على المرأة والطفل والأسرة، وتعزيز الخدمات الضرورية لمساندة المرأة ذات الاحتياجات الخاصة الناشئة عن الاحتلال والنزاعات المسلحة، وسن التشريعات التي تضمن للمرأة مشاركتها في الحياة العامة. وأكد البيان على حق العودة لكل اللاجئين، وضرورة احترام وتطبيق القوانين بدون ازدواجية في التعامل مع الفرقاء، وأهمية إجراء الدراسات لوضع المرأة من أجل معالجته بشكل أفضل. وعلى هامش المؤتمر، عُقد الاجتماع التأسيسي الأول لمنظمة المرأة العربية برئاسة الملكة رانيا العبد الله التي دعاها المجتمعون إلى تحضير الدراسات والعمل على تمكين المؤسسات.

(٤) الدورة الرابعة والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

صدر عن الدورة الرابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المنعقدة في بيروت في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، قرار بشأن تعزيز دور المرأة في المشاركة في صنع القرار لمنع الصراعات وبناء السلام[١٠]، حيث أكدت على ضرورة أن تولي الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية الاحتياجات الاستثنائية للمرأة في ظل عم الاستقرار ما تستحقه من اهتمام في خططها وبرامجها، ودعت الأمانة التنفيذية إلى دراسة أوضاع المرأة في البلدان التي تعاني من الاحتلال والحروب والنزاعات، وبناء قدراتها في مجال حل الصراعات، وحثت الدول الأعضاء على زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها على جميع المستويات في عملية صنع القرارات وحل النزاعات.

(١٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير الدورة الرابعة والعشرين، (E/ESCWA/24/10)، القرار ٢٧٨ (د-٢٤).

ثانياً- آثار الحروب والنزاعات والاحتلالات على المرأة

ألف- آثار الحروب بشكل عام

من أهم الآثار الآنية والبعيدة المدى للحروب والنزاعات الانتقاص من حقوق الإنسان مثل حق العيش بكرامة وأمان، وحق التعليم والعمل والتنقل، وحق العيش بدون فقر وغيرها. وتؤدي الحروب أيضاً، وخصوصاً تلك التي تنشب بين مجموعات إثنية أو عرقية أو دينية مختلفة، إلى تأصل الكراهية والعداء للآخر في المجتمع الواحد وخطر اللجوء إلى العنف لتسوية الخلافات، وظهور مزيد من الأزمات التي تحول دون تقدم المجتمع.

وفي النزاعات الناتجة عن مواجهة قوى خارجية مثل الاحتلال أو الاستعمار، والتي تهدد كل جوانب حياة المواطنين، يلتف المجتمع على نفسه ويبدأ عملية التمسك بكل ما هو تقليدي أو وطني وكل ما يميزه عن الطرف الآخر أو الجانب المحتل. فالمستعمر يحاول أن يلغي التاريخ ليدعي أنه أحق بالأرض، ويحاول أن يسفه ويقلل من قيمة العادات والتقاليد والمعتقدات والأديان معتبراً نفسه أعلى درجة على سلم الحضارات ليساهم كل ذلك في قمع أي تحركات لاسترداد الأرض والموارد. ورغم أهمية حركات التحرر، إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى تأخير وتأجيل عملية النهوض بالمرأة التي يقع على عاتقها جزء كبير من مهمة نقل التاريخ والعادات إلى الجيل الجديد. وفي الحروب الداخلية تتمسك القوى المتحاربة وقاعدتها البشرية بكل ما يميزها عن الآخر من ناحية الدين أو الأيدولوجية أو اللغة أو الإثنية وغير ذلك. وفي حالات كثيرة وفي ظل نفوذ النظام الأبوي الذكوري في مجتمعات عديدة من العالم، يترجَم هذا التعلق بالسلف وبالهوية انتقاصاً من حقوق المرأة بذريعة حماية الأسرة والمحافظة على الهوية.

كما تؤدي الحروب إلى تناقص الحريات العامة والخاصة بدافع درء الخطر المحدق بالمجتمع، فتمنع بعض الحقوق مثل حق التعبير وحرية الصحافة وغيرها. وأحياناً وبغية الحفاظ على الأمن وحماية البلد، تُفرض حالة الطوارئ التي ترفع عن الدولة وآلياتها أي رقابة أو مساءلة، والتي قد تستمر سنين عديدة كما هو الحال في مصر والجزائر على سبيل المثال. وفي حالات كثيرة تقمع هذه الإجراءات التحركات المدنية الأهلية وخصوصاً إذا تعارضت هذه التحركات بشكل أو بآخر مع مفهوم الدولة للأمن والحرية. ويؤثر ذلك بشكل أساسي على المرأة، إذ تصبح المطالبة بحقوقها من الأمور الثانوية في وجود أولويات مثل درء الأخطار المحدقة بالبلد أو مواجهة العدو الخارجي، بالإضافة إلى تحويل موارد البلد إلى تعزيز ميزانيات الدفاع والجيش بدلاً من استثمارها في مؤسسات وبرامج التنمية والتوعية بحقوق المرأة ومشاريع الحد من الفقر والبطالة. وهذا الأمر يتعارض مع التوصيات الصادرة عن مؤتمر بيجين وغيره من المؤتمرات التي طالبت بتخفيض ميزانيات التسلح لمصلحة الخطط والبرامج الإنسانية والإنمائية. كما أن إصلاح الدمار الذي تتسبب به الحروب يقتضي وضع ميزانيات هائلة مما يثقل كاهل الدولة وقد يدفعها إلى الاستعانة بديون خارجية مرهقة لتلبية احتياجات الإعمار، مثلما حصل في لبنان وعدد كبير من الدول الأفريقية.

باء- آثار الحروب على النهوض بالمرأة

يختلف التأثر بالحروب من إنسان إلى آخر بحسب الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية ومكان الإقامة وغيرها من العوامل التي قد تكون أيضاً متشابكة ومترابطة. وسوف نتطرق في ما يلي بشكل أساسي إلى عامل نوع الجنس مع الإشارة أحياناً إلى العوامل الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن مقتل الزوج يترك أثراً

عميقاً على الزوجة ليس فقط من الناحية النفسية والعاطفية بل أيضاً من الناحية الاقتصادية لأنها قد تكون خسرت المعيل الوحيد أو الأساسي. وسنتناول هذه الآثار من منظار عام ونضعها في إطار المنهج الاقتصادي للبلد أو للمجتمع، كما سنتناول آثار الحروب بالمفهوم الخاص جداً المتعلق بالفرد في المجتمع. وسنوضح الآثار من خلال الأمثلة والعينات ونحولها من البُعد النظري إلى البُعد الفعلي المعاش يومياً. وسوف نتطرق بشكل أعمق إلى خصوصيات الصراعات التي تعيشها بعض بلدان المنطقة.

١- الآثار الجسدية للحروب

أصبحت الآثار الجسدية التي تلحق بالمرأة من جراء الحروب معرّفة بشكل واسع ومشمولة بقوانين واتفاقات دولية تقضي بمحاكمة الجناة. لكن هذه القوانين والاتفاقات لم تشكل رادعاً حقيقياً يمنع ارتكاب الجرائم خلال الحروب، ولم تؤد بشكل جدي إلى تطوير مؤسسات تعنى بآثار الحرب على النساء وتساهم في معالجة النتائج المترتبة عن هذه الآثار. وفي ما يلي عرض لبعض الآثار الجسدية الناتجة عن الحروب:

(أ) قتلى وجرحى

باتت آلات الحرب متطورة بحيث تتسبب بإيذاء أكبر عدد من المدنيين بسرعة أكبر وبكلفة أقل ومن دون تكبيد مستخدميها خسائر بشرية كبيرة. وهذه الميزة أساسية للدول المتقدمة تقنياً التي لديها ميزانية دفاعية/هجومية عالية جداً تمكنها من تطوير أو شراء أحدث الطائرات والصواريخ. ففي العراق مثلاً، سقط عدد كبير من القتلى العراقيين في الاجتياح الأمريكي، وفي لبنان لقي أكثر من ١ ٠٠٠ شخص مصرعهم وأصيب أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص بجروح في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ حيث استعملت إسرائيل أنواعاً عدة من الصواريخ ومنها الصواريخ الفراغية التي تدمر مبنى بأكمله على من فيه والصواريخ العنقودية التي تحصد عدداً كبيراً من القتلى والجرحى. وقد تبين أن أكثر من ٧٠ في المائة من الضحايا كانوا من المدنيين وأكثر من ٥٠ في المائة من الأطفال(١١). وفي فلسطين يسقط بشكل يومي قتلى من النساء والأطفال ضحايا الآلة العسكرية الإسرائيلية.

والجدير بالذكر أن الإحصاءات نادراً ما تحدد عدد الرجال أو النساء من القتلى والمصابين في الحروب، بل تميز فقط بين مدنيين وعسكريين. وكذلك فإن معظم وسائل الإعلام والسياسيين يستخدمون تعبير "قتل الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء" للدلالة على وحشية الاعتداء وهول المصيبة، ولكن من دون الاهتمام جدياً بإحصاء القتلى والجرحى ولا بحصر النتائج على أساس نوع الجنس. وهذا النوع من الإحصاءات ضروري لأنه يسمح لآليات الدولة والمجتمع المدني المحلي والدولي بتفعيل برامج المساعدات من خلال مراعاة نوع الجنس كعامل أساسي. وفي هذا الإطار، تأخذ بعض المنظمات النسائية على عاتقها إحصاء ضحايا الحروب من النساء. فقد تبين على سبيل المثال أنه من أصل ٢٧٩٣ شخصاً قتلوا في فلسطين ما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كان ٤٩٧ منهم من الأطفال و١٨٢ منهم من النساء (أي بنسبة ٦,٥ في المائة)(١٢). وفي الحرب الأخيرة على لبنان، قُتل ٢١٤ امرأة من أصل ١ ١٤٠ قتيلاً (أي ما يعادل ١٩ في المائة) وجُرح ١ ١٠٧ نساء و٢٥٠ طفلة من أصل ٤ ٠٣٦ مصاباً(١٣).

---

(١١) www.crtd.org/relief; www.electroniclebanon.org.

(١٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٤. ص ٥.

(١٣) www.bloggingbeirut.org.

وبحسب التقرير الذي أعدته أيلين كتّاب ورهام البرغوتي فإن معظم النساء القتلى في فلسطين لم يسقطن في مواقع القتال أو في مواجهات مع قوات الاحتلال، بل وهن في منازلهن لدى عملية تدمير المنازل أو في طريقهن من وإلى العمل، أو في سيارات الإسعاف، أو نتيجة لعمليات اغتيال قياديين ومقاومين[١٤]. بينما يتعرض الرجال للقتل بشكل أساسي إما اغتيالاً أو أثناء المواجهات.

وفي الحروب الأهلية يكون الخطر على المدنيين وخصوصاً النساء كبيراً جداً. وتقول دراسة جديدة (إحصاء لانست) من بريطانيا[١٥] إن أكثر من ٦٠٠ ألف شخص قتلوا في العراق منذ الاجتياح الأمريكي[١٦]. ويُقدَّر عدد القتلى في أزمة دارفور بالسودان بأكثر من ٢٠٠ ألف. وعدد كبير من هؤلاء يُقتل في مواجهات في الشارع أو من جراء عبوة ناسفة في سيارة أو في كمين. ولكن العديد من النساء يقتل عمداً. ففي العراق تُقتل النساء اليوم بسبب الاشتباه مثلاً بأنهن يعملن مع مؤسسات أجنبية أو كمترجمات لدى قوات الاحتلال. وتقدر منظمة حرية المرأة في العراق[١٧] في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بأن حوالي ٣٠ فتاة وسيدة يقتلن شهرياً في بغداد من قبل عناصر مسلحة. كما تبين أن مشرحة بغداد قامت بالتخلص من جثث ١٥٠ امرأة مجهولة الهوية في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦، وكانت الجثث مشوهة دليلاً على التعذيب الذي سبق القتل. وفي لبنان كان الرجال والنساء إبان الحرب (ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠) يُقتلون بسبب انتمائهم الطائفي في ما سمي القتل على الهوية. وفي الجزائر تُقتل النساء بسبب لباسهن الذي أضحى يؤشر إلى توجهاتهن الدينية أو السياسية. كما تُقتل الفتاة أو المرأة في بعض البلدان العربية في ما يسمى جرائم الشرف. وتُعرِّض حرب الشوارع والعصابات المرأة لمزيد من الأخطار مثل الاختطاف والاغتصاب والاستغلال لأن المقاتلين يتواجدون في القرى أو المدن ويقتحمون ويداهمون المنازل والبيوت.

(ب) <u>التحرش الجنسي والعنف الجسدي</u>

يكثر هذا النوع من الاعتداءات في ظروف الاحتكاك المباشر مع الميليشيات أو جنود الاحتلال المتواجدين في الأحياء وداخل البلد. ففي فلسطين يتمادى جنود الاحتلال في تعاملهم مع النساء وخصوصاً الفتيات وهن يعبرن الحواجز لإشعارهن بالإذلال والمهانة. وتستخدم هذه الطريقة أيضاً لإهانة الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن الذي يقف عاجزاً في أكثر الأحيان عن حماية زوجته، أو أمه، أو أخته، أو ابنته أو أية امرأة من بلده. وتتحدث جولي بتييت[١٨] عن متغيرات الرجولة التي تحصل في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فالرجل الفلسطيني الذي يستمد رجولته تاريخياً من مقدرته على حماية أسرته وتمكينها والاهتمام بها، يجد نفسه عاجزاً بسبب الاحتلال والإغلاق والحواجز والقتل عن أن يؤدي هذا الدور مما يؤثر على حالته النفسية وقد يدفعه إلى ممارسة أعمال مؤذية للمرأة ومنها العنف المنزلي والحجز على المرأة ومنعها من الخروج من المنزل، وذلك في محاولة لاستعادة الرجولة المنتقصة.

---

(١٤) Kuttab, Eileen and Riham Barghouti.2002. p.14-15.

(١٥) www.electroniciraq.net.

(١٦) لا تتوافر أرقام نهائية أكيدة من الإدارة الأمريكية أو الحكومة العراقية. فبحسب تقديرات Iraq Body Count بلغ عدد القتلى ٥٦ ألفاً، وبحسب تقديرات جمعية "عراقنا" وصل إلى ١٢٨ ألفاً، وبحسب وسائل الإعلام يتراوح ما بين ٦٠ و١٠٠ قتيل يومياً وأحياناً يرتفع إلى ٢٠٠ قتيل يومياً.

(١٧) www.equalityiniraq.com.

(١٨) Julie Peteet 2000.

وفي العراق يسمح أفراد الشرطة والعناصر المسلحة وجنود الاحتلال لأنفسهم بإيقاف وتفتيش من يشاؤون. ولا تنجو النساء الخارجات إلى العمل أو إلى المدرسة من هذه الممارسات. وقد أورد العديد من المنظمات الدولية والمحلية تقارير عن فتيات يفضلن الاعتكاف في منازلهن بدون دراسة أو وظيفة على المخاطرة بالنزول إلى الشارع. وتتحدث ناشطة عراقية في حقوق المرأة تسكن في بغداد عن أنها أضحت تخاف أن تخرج من منزلها. فهي تشعر بأن حياتها في خطر وأنها إن خرجت من المنزل تكون مجبرة على ارتداء العباءة والحجاب وهو أمر ترفضه خاصة لأنه أصبح أمراً مفروضاً قسرياً[١٩]. وتُعتبر هذه ظروفاً تنتقص من حق الإنسان في التنقل والعمل والتعلم. وتعبيراً عما يحدث من تحرش وتهديد يومي، في ما يلي قصة من العراق أرسلتها منظمة حرية المرأة في العراق:

> اعتقلت إحدى دوريات الشرطة العاملة س. م. وهي تعمل في نقطة التفتيش في فندق الميريديان في بغداد، وذلك في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الأحد ٢٠٠٦/١١/١٢ في ساحة الطيران في منطقة الباب الشرقي، بحجة وجودها في الشارع في ساعة متأخرة حيث أجبروها على الصعود في سيارة الدورية من نوع لاند كروز.
>
> وقد صرحت لنا قائلة: إني كنت قد حضرت مجلس عزاء لأحد أقربائي الذي قتل في عملية إرهابية في مدينة الحرية. وعند عودتي وقرب منطقة الباب الشرقي كان هناك دورية أمريكية قد قطعت الشارع على مرور السيارات لسبب لا أعرفه، وكان هذا السبب في تأخر وصولي حيث اضطررت إلى الترجل من السيارة التي كانت تقلني من مدينة الحرية إلى ساحة الطيران. واستطردت قائلة: عند وقوفي في ساحة الطيران توقفت سيارة الشرطة بالقرب مني وقد طلبوا مني أن أصعد إلى السيارة، وعند استفساري منهم حول الأمر قالوا أنت بائعة جسد وعليك الصعود واستخدموا عبارات نابية وجهوها لي، وقد أجبروني على الصعود في سيارة الدورية وألسنتهم تقذع بالألفاظ النابية، وطلبوا مني الاعتراف بأن مهنتي هي بيع الجسد وبعكس ذلك سيرسلوني إلى مكتب السيد كي يسلخوا جلدي حسب تعبيرهم. عندها توسلتهم وبكيت وقلت لهم إني أعمل في نقطة تفتيش الميريديان وإني ذاهبة إلى هناك حيث عملي، عندها قرروا تركي وقد قال أحدهم لي سنستأجر لك سيارة أيتها العاهرة، طلبت منهم أن يتركوني فقط وأنا أستأجر سيارة وقد استمروا باستخدام الألفاظ النابية والقبيحة ضدي حتى بعد صعودي في سيارة الأجرة.

نلاحظ هنا النظرة الدونية للمرأة والتي تفترض أن أي امرأة تمشي وحدها في الشارع في المساء لا بد أن تكون "بائعة جسد" وتمس بالأخلاق العامة. ونلاحظ أيضاً أن الشرطة الموكلة بحمايتها كمواطنة، هي المؤسسة التي يتحرش أفرادها بها ويهددون حياتها. ففي مثل هذه الظروف، لن تجرؤ المرأة على اللجوء إلى الشرطة لطلب الحماية من زوج أو أب يضربها على سبيل المثال. وفي حين أن المرأة الميسورة من الناحية الاقتصادية تستطيع الاستغناء عن ممارسة حقها الطبيعي في العمل أو التعلم أو التنقل لعدم الاضطرار إلى الخروج من المنزل والتعرض للمخاطر، فإن المرأة الفقيرة أو تلك التي فقدت معيل العائلة لا تملك إلا خيار المخاطرة والخروج إلى العمل معرِّضة نفسها لخطر التحرش والاعتداء.

وتظهر دراسات عن مناطق مختلفة في ظل الحروب، أن العنف المنزلي يزداد بشكل كبير ولأسباب عديدة أهمها ثقافة العنف التي تتأصل في الحروب، والظروف الاقتصادية والنفسية الصعبة، والانتقاص من

---

(١٩) مراسلة خاصة من بغداد بتاريخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الرجولة بسبب الحرب والبطالة والفقر وغيرها. والعنف المنزلي عادة ما يكون من قبل الرجال على النساء من أفراد العائلة، وبشكل أساسي من قبل الزوج على الزوجة. ولكنه أيضاً يحدث من قبل الأب أو الأخ وكذلك الأمر من قبل الأم على أطفالها[٢٠]. وسوف نتحدث لاحقاً عن العنف المنزلي. وتكثر أيضاً في الحروب "جرائم الشرف" وهو ما يقع تحت نطاق العنف المنزلي. وتلاحظ المنظمات النسائية في العراق اليوم زيادة عدد "جرائم الشرف" التي تتخذ ذريعة لتخفيف العقوبات على مرتكبي العنف المنزلي.

(ج) الخطف، المتاجرة، الاستغلال، الاغتصاب

تتعرض النساء في الحروب الداخلية والاحتلال إلى الخطف والمتاجرة والاستغلال الجنسي والاغتصاب. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة بأن أكثر من مليوني امرأة يتاجر بهن في السنة وينقلن عبر الحدود. كما تظهر التقارير أن هناك علاقة بين النزاعات المسلحة والمتاجرة بالنساء. ومما يدعو إلى القلق انتشار حالات الاستغلال الجنسي والدعارة والمتاجرة بالنساء وحتى بالفتيات في مناطق النزاعات التي تتواجد فيها جيوش حفظ السلام. فبعض هذه القوات التي من واجبها حماية السكان يقوم على العكس باستغلال موقعه للتعدي على النساء والأطفال. وهناك عنف آخر ناتج عن جرائم الاغتصاب والحمل القسري وهو العنف ضد الأطفال الذين يولدون نتيجة الاغتصاب، إذ أن الأمهات غالباً ما يهملن مثل هؤلاء الأطفال أو يتركنهم في دور الأيتام للتخلص من ذكرى الاغتصاب الأليمة.

ويؤكد تقرير لمنظمة العفو الدولية أن استخدام الأطفال كجنود كان أمراً متبعاً في السودان وقرب نهاية الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وأن العديد من الأطفال خطفوا واستغلوا في توفير كافة أنواع الخدمات للجنود وأجبروا أحياناً كثيرة على المشاركة في القتل والقتال. وتؤكد منظمة العفو الدولية أن المنظمات غير الحكومية تقدِّر عدد الأطفال المستغلين بعشرة آلاف، بينما تقدِّر الحكومة عددهم بما يقارب الخمسة آلاف. ومما هو مؤكد أن عدداً كبيراً من النساء تعرضن للاستغلال الجنسي والاغتصاب[٢١]. وغالباً ما يكون من غير الممكن الحصول على أرقام دقيقة لعدد النساء اللواتي تعرضن للخطف والاغتصاب خلال الحروب، وذلك لأن هذا الموضوع ما زال يعتبر من المحرمات التي لا نتحدث عنها في مجتمعاتنا. وبحسب العديد من المقالات والتحقيقات الصحافية، تقوم مجموعات في العراق حالياً باختطاف الفتيات والاتجار بهن عن طريق إرسالهن إلى خارج البلاد ليُستعبدن ويُستخدمن جنسياً أو للسفر بهن من منطقة إلى أخرى داخل العراق لتقديم الخدمات الجنسية، وتباع الفتيات والنساء في الأسواق ويتاجر بهن خارج العراق[٢٢]. وفي مقال لبراين بانيت في مجلة التايم الأمريكية أن المشكلة التي لا يتطرق إليها إلا قلة من الناس هي المتاجرة بالنساء والفتيات إلى خارج العراق لقاء أثمان عالية. وتتحدث آمنة في سجن النساء عن رحلة خطفها من دار للأيتام وأخذها إلى دار للدعارة في منطقة على الحدود السورية. وقد أخذتها بعد ذلك عصابة مسلحة أعطتها بعض الحبوب وقنابل، ولكنها ذهبت إلى الشرطة وسلمت نفسها حيث حكم عليها القاضي سبع سنوات في السجن "لحمايتها" من العصابات[٢٣]. وهذه التجارة تعد تجارة مربحة جداً وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحروب والأزمات الاقتصادية الناتجة عنها. وتقوم بعض المنظمات النسائية العراقية

---

(٢٠) www.hrw.org/reports/2006.

(٢١) www.amnesty.org/web/ar2001.nsf/webafrcountries/SUDAN.

(٢٢) www.guardian.co.uk/Iraq؛ www.irinnews.org/report.

(٢٣) www.time.com/time/magazine.

بمحاولات لمساعدة النساء والفتيات المعرضات للخطف والمتاجرة وتشكيل قنوات أو شبكات اتصال[٢٤] لإيصال الفتيات المعرضات للاختطاف إلى بر الأمان أحياناً كثيرة في بلاد أخرى أو في مناطق أكثر أماناً في العراق.

أما في الجزائر، فكان الخطف استراتيجية متبعة من قبل عناصر مسلحة من الإسلاميين الذين كانوا يعتدون بشكل أساسي على نساء الموظفين في الشرطة، وذلك باقتحام المنزل وخطف النساء إلى الجبال حيث يستخدمونهن لخدمتهم ويخضعونهن للاغتصاب والتعذيب. وتقول الزهرة وهي مطلقة وتعيش مع أطفالها في منزل والديها والتي كان إخوانها يعملون في الشرطة الجزائرية:

في ذلك اليوم من صيف ١٩٩٥، كنت في البيت مع طفلي الاثنين. أهلي لم يكونوا في المنزل. اقتحم منزلي ثلاثة رجال مسلحين وكانت خطتهم أن يخطفوني. ضربوني وبدأوا يجرونني إلى الباب، وقاومتهم. لم أكن أريد أن أذهب معهم. فقد كنت أعرف ماذا ينتظرني وسمعت العديد من الروايات عن النساء اللواتي اختُطفن وأُخذن إلى الجبال حيث اغتُصبن وذبحن. العديد من الجارات هنا خطفن، أخذن إلى الجبال حيث تم اغتصابهن، ثم قتلهن ورميهن في الوديان. واحدة من الكثيرات عادت إلى القرية بعد عشرة أيام في الأسر ورفضت أن تقول كلمة واحدة عما حدث لها.

صرخت وبكيت وأنا أتصور ما قد يحصل لي. فقد كنت مذعورة وأطفالي بدأوا بالبكاء والتمسك بي. بدأ أحد الرجال المسلحين بضربي بسكين بينما اقترب الآخر مني. هم وحوش بشكل أكيد وليسوا بشراً. كانت لهم لحىً طويلة، وكانوا قذرين، ولهم رائحة كريهة. عرفتهم، فقد كانوا يسكنون في البيت المجاور. وقبل سنتين أحرقوا منزلنا وطردونا من القرية لأن إخواني يعملون مع الشرطة. بما أن قريتنا كانت بشكل عام تساند الإسلاميين، لم يتحرك أحد ونجوا بفعلتهم تلك.

بدأ واحد منهم يقول لي بأن الأمير قد أمرهم بأن يخطفوني، لذلك كان علي أن أذهب معهم إلى الجبال. بدأت بالنحيب والصراخ: "لماذا تريدون أن تأخذوني؟ ما الذي فعلته لكي تعاقبوني بهذه الطريقة؟" فأجابوني: "لأن إخوانك مع الطاغوت. سوف تأتين معنا وسوف نتركك حينما يتوقف إخوانك عن العمل مع الحكومة". فقاومت. وكلما قاومت أكثر كلما أغرزوا السكين في جسدي أكثر. بدأ أحدهم بنزع ملابسي واغتصبوني واحد تلو الآخر. بكيت وتضرعت لهم أن يتوقفوا ولكن بغير نتيجة. اغتصبوني في منزل والدي وأطفالي وكل القرية شهود. لم يتجرأ أحد من القرية على التدخل في بادئ الأمر، ولكن بعد ذلك استجمع البعض شجاعتهم ورجونهم أن لا يأخذوني. فوافقوا وتركوني أدمي وأعاني وأطفالي حولي مصابون بالصدمة. شعرت أنني أموت وصليت لكي لا أعيش بعد اليوم. لقد اعتدوا علي أمام أطفالي والقرية كلها.

بعد الحادثة أصبحت أزور المركز في القرية للمساعدة النفسية. أذهب هناك ثلاث مرات في الأسبوع، ولكني ما زلت أشعر بعدم الأمان. أنا بالكاد أعيش ... ليس عندي حياة، لا أصدقاء، وأحياناً لا طعام. مع أن الناس في القرية شاهدوا بأم عينهم ما حصل لي، ما زالوا ينظرون إلي على أنني منبوذة. فقد رفضني مجتمعي وناسي مع أنني لا يمكن إلقاء اللوم علي ... ما زال

---

(٢٤) تسمى أحياناً السكة الحديدية الخفية (underground railroad) نسبة إلى عملية تهريب السود الهاربين من العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي. ويمكن الاطلاع على عمل منظمة حرية المرأة في العراق على موقعها www.equalityiniraq.org.

الرعب يلاحقني ... يكذبون إن قالوا إن الأمر انتهى ... إمشي هناك وهناك وسوف ترينهم ... لم يتغير شيء بالنسبة لهم ... نحن من اعتدي علينا ولكن لا أحد يهتم.

أنا ضائعة، لم أعد أحلم، كل أحلامي السابقة تلاشت. كلما أتذكر الحادثة أتمنى لو كنت ميتة[٢٥].

وقصة الزهرة من الجزائر مهمة ليس فقط لأنها قصة مهولة في بشاعتها بل لأنها تجسد الآثار التي تعاني منها النساء وتضطر إلى التعامل معها على المدى الطويل. وهي أيضاً تجسد الوضعية الخاصة للنساء في الحرب وكيف يتم استخدامهن مرة تلو الأخرى لتبليغ رسالة إلى الرجال. ففي جواب المغتصبين للزهرة عن سؤالها ما هو الجرم الذي ارتكبته لكي تعاقب، يتضح تفاعل الأبوية في المجتمع مع واقع الحروب ومنطق القوة. فالزهرة عوقبت ليس لأفكارها هي، أو تصرفاتها هي، أو لمشاركتها في المعركة، ولكن لكونها أخت لرجال شرطة. فالمنطق الذكوري الأبوي الذي يرى المرأة ملكية خاصة للرجال في العائلة أو في المجتمع هو السائد هنا وهو ما يفرق بشكل أساسي بين تجربة النساء وتجربة الرجال في الحروب. ويتكرر هذا المنظور الأبوي والنظرة إلى قيمة المرأة في شتى آثار الحروب وكذلك في عمليات إعادة الإعمار والسلم كما سنلاحظ لاحقاً.

وقصة الزهرة مهمة لأنها أيضاً تكشف عقم المؤسسات الأهلية والحكومية في التعاطي مع هذه الويلات، وخصوصاً عندما لا يتم التوصل إلى حل جذري للنزاع. فعندما لا يُعاقب الفاعلون بل يتجولون في القرى وكأن شيئاً لم يكن، تبقى الهواجس تواجه النساء يومياً. وعندما يصدر عفو عام عن الجميع كما حصل إبان انتهاء الحرب الأهلية في لبنان ولا يعاقب على جرمه أحد، يتملك الخوف في النفوس. أو عندما تصدر الحكومة قانون "التوافق المدني" كما في الجزائر في عام ١٩٩٩ بحيث يحظى المجرمون بعقوبات مخففة جداً، إن فُرضت عليهم عقوبة أصلاً، لقاء أن يقوموا بإدانة العنف، فإن النساء لا يشعرن بالأمان ولا بتحقيق العدالة. بل إن هذه الإجراءات ربما تعكس موقفاً للحكومة مفاده أن معاناة النساء ليست ذات أهمية وأن ما حصل لهن لا يستحق العقاب. وعندما لا يتغير أي معطى سياسي جذري لحل الأزمة التي أفرزت مثل هذا الوضع في السابق، فلا وجود لأية ضمانات بأن الوضع لن ينفجر مجدداً وبأن الظلم الذي وقع سابقاً لن يتكرر. وللأسف الشديد فقصة الزهرة ليست قصة غير اعتيادية بل هي تمثل آلاف النساء في الجزائر وغيرها من الدول. إذ تؤكد تقارير المنظمات الأهلية الجزائرية والعالمية أن أكثر من سبعة آلاف امرأة تعرضن للاغتصاب والاختطاف خلال فترات الحرب الإرهابية في الجزائر[٢٦].

وعندما لا توفر الحكومة أي نوع من المساعدات للنساء الناجيات من هذه الجرائم ولا تفرض أي نوع من العقوبات على مرتكبيها، فإن المشاكل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تعاني منها هؤلاء النساء تزداد مع الوقت. "تتألف مجموعة إضافية من النساء اللاتي يعانين في الوقت الحالي من الفقر والتهميش الاجتماعي من مئات النساء الناجيات من عمليات الاختطاف والاغتصاب التي اقترفتها المجموعات الأصولية المسلحة فيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩. وقد نبذت العديد من الأسر هؤلاء النساء ورفضت عودتهن إلى منازلهن مرة أخرى – غالباً ما تعتبر المرأة التي تم الاعتداء عليها جنسياً عاراً على الأسرة – ويعيش أغلبية هؤلاء النساء حالياً في الشوارع"[٢٧]. ومن الملاحظ أن الدول قدمت بعض المساعدات القليلة

---

(٢٥) Moukalled, Diana. 2003. A Journalist Diary: on the Horrors of War.

(٢٦) Hessini, Leila. 1996.

(٢٧) كارولين ساكينا براك دي لا بيرير. ٢٠٠٥. ص ٤٧.

لهؤلاء النساء ولكن أجهزة الدولة لم تكن مؤهلة لمعالجة العواقب النفسية والاجتماعية التي ترتبت على مثل هذه الجرائم. وتؤكد براك دي لابيرير أن الحكومة قدمت مساعدات ومزايا اقتصادية عديدة للذين تضرروا جسدياً أو مادياً من جراء الهجمات المسلحة للأصوليين بينما استبعدت النساء الناجيات لصعوبة التعامل معهن. وبدون المساعدة النفسية والاقتصادية، ومع رفض أهلهن لهن، تلجأ هذه النساء إلى الشارع حيث يصبحن عرضة للانتهاكات مجدداً.

والحال كذلك في فلسطين. فالاغتصاب والعنف ضد النساء يعتبر جريمة، ولكن الجرم مخفف عادة وتلام النساء عليه. وتؤكد مؤسسة هيومان رايتس واتش أنه "تلحق وصمة عار اجتماعي لضحايا العنف الجنسي في فلسطين. فالنساء والفتيات اللواتي يبلغن عن اغتصابهن أو تعرضهن لسفاح القربى يتعرضن لخطر كبير يتمثل في وقوع اعتداءات جديدة، بل في قتلهن أيضاً على يد أفراد العائلة الساعين إلى إزالة هذه "اللطخة" عن سمعة العائلة"[٢٨]. فالجرم الأول يترجم إلى عنف متجدد ضد المرأة. "وعادة ما تلقي الأسرة باللائمة على ضحية الاغتصاب أو السفاح متسائلة عن سلوكها ولباسها وكيفية تصرفها، إذ تعتقد أن ذلك هو ما حرّض المهاجم على فعلته"[٢٩]. وتقوم العائلات أحياناً بإرغام الفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب على ترك المدرسة والزواج المبكر الذي عادة ما يزيد من دورة العنف. وهذا الزواج إن تم مع من ارتكب الجرم يعفي المجرم من عقوبته، وهذا في حد ذاته انتهاك لحقوق المرأة.

(د) <u>الأسر والتعذيب</u>

قد تتعرض النساء في الحروب للأسر والسجن بسبب مواقفهن أو عملهن السياسي. ولكن كما أوردنا سابقاً قد يكون ذلك لأسباب لها علاقة بالنظام الأبوي. إذ قد تؤسر النساء لاستدراج الرجال من عائلاتهن إلى الاعتقال أو لدفعهم إن كانوا معتقلين إلى الاعتراف أو الإدلاء بمعلومات. ففي لبنان ما بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٠ كانت إسرائيل تداهم البيوت في مناطق الجنوب اللبناني بشكل عام وتأسر أخوات وزوجات من تعتبرهم مقاومين ضدها، كما كانت تأسر نساء كن يعملن بشكل مباشر مع المقاومة، مثل سهى بشارة وغيرها. وفي فلسطين اعتقلت إسرائيل آلاف الفتيات والنساء خصوصاً خلال انتفاضة ١٩٨٧.

وتؤكد مجموعة نساء من أجل الأسيرات السياسيات ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان[٣٠] أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجدت ١٢٠ فلسطينية معتقلة في السجون الإسرائيلية. وإضافة إلى تعذيب الأسيرات ومنعهن من التمثيل القانوني باعتقال المحاميات والمراقبات، تقوم إسرائيل بعرقلة عمل الجمعيات الحقوقية التي تحاول مراقبة أوضاعهن وتقديم العون لهن. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الإسرائيلية بإغلاق مكاتب جمعية أنصار السجين، وتقوم بشكل دائم بنقل الأسيرات من سجن إلى آخر بدون أن تُعلِم المحامين ولا أهل الأسيرات، وذلك لعرقلة مسيرة تحريرهن. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد منهن معتقلات بدون إدانة أو محاكمة وذلك يعد تعدياً صريحاً على حقوقهن.

وتقول مؤسسة الضمير إن "الكتابة عن الأسيرات الفلسطينيات تشكل تحدياً كبيراً في ظل واقع يتباعد أميالاً عدة عما يجب أن يكون عليه الحال ... ولطالما شهدت السجون الإسرائيلية اعتقال وتعذيب النساء

---

(٢٨) مراقبة حقوق الإنسان. ٢٠٠٦. ص ٤٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣٠) www.addameer.org؛ www.wofpp.org.

الفلسطينيات المنخرطات في المقاومة ضد الاحتلال، واللواتي يزداد عددهن تبعاً لازدياد التوتر السياسي والمقاومة. وقد تصاعد عددهن خلال الانتفاضة الحالية التي شهدت اعتقال بعض النساء على خلفية قرابتهن من مطلوبين لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، أو للضغط على أزواجهن المعتقلين خلال التحقيق معهم". وبين الأسيرات ٢٠ أسيرة ممن هن ما دون الثامنة عشرة و١٩ من الأمهات، وواحدة منهن معها ابنها الذي ولد في الأسر. وتُحجَز الأسيرات القاصرات مع البالغات إذ يعاملن كبالغات إن تعدين الرابعة عشرة. وتنتهك إسرائيل العديد من حقوق النساء فتمنع وتعرقل زيارات أهلهن وخصوصاً عن طريق نقلهن إلى سجون في الداخل. وتتعرض الفلسطينيات للضرب أو الإهانة والسب والشتم خلال الاعتقال والنقل إلى مركز الاحتجاز الذي عادة لا يعلمن وجهته، وكذلك لدى وصولهن إلى مركز التحقيق. وخلال فترة التحقيق تتعرض الأسيرات إلى أنواع عديدة من التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي.

وتستخدم النساء لمحاولة استنطاق الرجال أحياناً، فتروي إحدى الأسيرات أنهم وضعوها في قاعة التحقيق، حيث كان أبوها محجوزاً، عارية من ثيابها، كمحاولة لإحراج الأب وجعله يتكلم. وبعد فترة التحقيق التي قد تطول أو تقصر، ترسل الأسيرات إلى السجن حيث تمارس عليهن مجدداً ضغوطات وعقوبات جماعية. "تمارس إدارة السجون ضد كافة الأسرى والأسيرات في كافة السجون سياسة متشابهة وممنهجة حيث يتم رش الأسيرات أكثر من مرة بالغاز المدمع وتعريضهن للضرب، وفرض العزل الذي قد يصل إلى شهر على العديد منهن، ومنعهن من الفورة اليومية[٣١]، بالإضافة إلى العقوبات الفردية مثل الحرمان من زيارات الأهل، وفرض غرامات مالية عليهن قد تصل إلى ٤٠٠ شيكل تقتطعها الإدارة من حساب الكانتين (الكافيتيريا) الخاص بكل أسيرة، والتفتيشات المستمرة لغرفهن والتي تأخذ طابعاً تخريبياً لحاجياتهن الشخصية، ناهيك عن فرض التفتيش العاري والمذل عليهن[٣٢]." ولا تحظى الأسيرة برعاية صحية جيدة وخصوصاً إذا كانت تعاني من السكري أو غيره من الأمراض التي تتطلب برنامجاً غذائياً محدداً. وكذلك بالنسبة إلى الأسيرة الحامل أو التي وضعت طفلها في الأسر. ورغم تأكيد كل الاتفاقيات الدولية على ضرورة احترام حقوق المرأة في ظل الحروب بما يتضمن المرأة المشاركة في الاقتتال، فإن الدول المحتلة في الغالب لا تحترم هذه الاتفاقيات.

"ومع إنشاء قوات الاحتلال معسكرات الاعتقال الرسمية، تحدّد في أسابيع الاحتلال الأولى مركز الريجي في كفررمان معسكراً لاعتقال النساء، حيث زُجّ فيه ما يقارب الـ ٥٠٠ امرأة لبنانية وفلسطينية. أما في "معتقل أنصار"، الذي افتُتح رسمياً في ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٢، فقد أضيف إلى معسكراته الـ ٣٢ معسكر جديد مختص بالنساء، وقد زجت فيه ٣٧ امرأة وفتاة، فأطلق عليه المعتقلون أنفسهم تسمية "أنصار ٣٣". أما في "معتقل الخيام"، الذي كان سجناً يتقدم على غيره من مراكز الأمن الإسرائيلية-اللحدية في المنطقة المحتلة، فكانت له حصته المعتبرة من النساء. وقد تجاوز عدد نزيلاته طوال سنوات الاحتلال المئات الكثيرة، منهن من قضين أيام استجواب وتعذيب قليلة، وأخريات قضين أشهراً وسنوات طويلة في ظلم الأسر وحقد المعاملة. أما في حسبان الأسيرات اللواتي قضين سنوات طويلة في سجن الخيام، فقد بلغ عددهن ٢٥٤ أسيرة من أصل ٢٣٢ ٥ أسيراً، أي ما يقارب خمسة في المائة من مجموع الأسرى. ولكن هذه النسب تنقلب جذرياً إذا ما انتقلنا إلى نسب الأسرى المحررين بحسب الوضع الصحي، إذ أن نسبة الذكور السليمين المعافين بعد فك الأسر تبلغ ٤٢ في المائة من مجموع الأسرى الذكور (١٩٣ ٢ أسيراً من

---

(٣١) الفورة اليومية هي الفترة التي تسمح فيها إدارة السجن للأسيرات بالخروج إلى الهواء الطلق لفترة محددة والتي هي حق لكل الأسرى.

(٣٢) www.addameer.org.

أصل ٩٧٨ ٤)، بينما تنخفض هذه النسبة لدى الإناث إلى ٢٩ في المائة (٧٤ أسيرة من أصل ٢٥٤). وهذا يعني أن نسبة المصابين بأمراض وبإعاقة لدى الذكور تبلغ ٥٤ في المائة (٦٨٩ ٢ أسيراً من أصل ٩٧٨ ٤)، بينما ترتفع هذه النسبة لدى الإناث إلى ٧٠,٤ في المائة (١٧٩ أسيرة من أصل ٢٥٤)"[٣٣].

وفي العراق كان التحقيق الأولي في ما تتعرض له الأسيرات المحتجزات من تعذيب واغتصاب هو ما أدى إلى فضح الصور ونشر المقالات حول سجن أبو غريب[٣٤]. وقد دخلت أكثر من ٩٠ أسيرة في سجن أبو غريب قبل أن يطلق سراحهن أو ينقلن إلى سجون أخرى بعد أن ظهرت حقائق أبو غريب. وأوردت وكالة رويترز للأنباء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أنه ثبت أن جنود الاحتلال يقومون باعتقال زوجات من يشتبه بهم من المقاومين. وفي مقال لتارا ماكيلفي (٢٠٠٥)[٣٥] من مقابلات مع الأسيرات المحررات، تلحظ تارا مختلف أنواع التعذيب التي تعرضت لها النساء كما تلحظ رفض النساء الحديث عن التعذيب الجنسي أو الاغتصاب. وتؤكد أن هناك العديد من الأدلة في ملفات الحكومة الأمريكية التي تؤكد حصول أنواع من التعذيب الجسدي والجنسي.

وما زال الحديث عن التعذيب وبالأخص عن التعذيب الجنسي والاغتصاب يُعَد من المحرمات في المجتمعات العربية، لأن المرأة تبقى هي الملامة في مثل هذه الحالات. وكما في حالات الاغتصاب في غير أوقات الحروب، حيث إن المفهوم الشائع يحمّل المرأة ذنب التسبب به من خلال تصرفها بما شجع مرتكب الجريمة على اغتصابها، فإن حالات الاغتصاب في ظل الحروب لا تختلف كثيراً. وهذا المفهوم للاغتصاب وسببه ليس فقط في المنظور الاجتماعي بل أيضاً في المنظور العقابي أو الجنائي في القانون. فقانون العقوبات اللبناني على سبيل المثال، ومثله في العديد من البلدان العربية، يُعفى عن مرتكب الجريمة ويسقط عنه الحكم بالعقاب إذا تزوج المُغتَصِب من الفتاة التي اغتصبها. وتعود أصول هذا الحكم إلى الاعتقاد بأن المرأة أرادت هذا الاغتصاب أو أرادت أن تستخدمه لكي تجر الرجل إلى الزواج، وهو بالتالي تفسير جنسي للاغتصاب ولا يربطه بالعنف أو القوة. كما ان القوانين الجنائية لا تعترف بالاغتصاب الزوجي بمعنى أن اغتصاب الرجل لزوجته لا يمكن اعتباره اغتصاباً لأنها ملكه. وبالتالي فإن المفهوم السائد لا يعتبر الاغتصاب جرماً عظيماً إلا في حال كانت الفتاة قاصراً.

ويساهم المفهوم السائد للاغتصاب في الصمت عن هذه الجرائم في أيام السلم وعدم الحديث عنها أو معالجتها في أيام الحروب. وحالياً في العراق وفي المناطق الكردية بشكل خاص، وكذلك في المناطق الكردية في تركيا، تكثر الانتحارات بين النساء اللواتي يقعن فريسة لهذه التصرفات لأنهن يشعرن بالعجز عن العيش بدون الإفصاح عما حصل لهن، وكذلك بالعجز عن الإفصاح خوفاً مما قد يحصل لهن فيقمن بقتل أنفسهن[٣٦]. وقد انتشرت مثل هذه الانتحارات في البوسنة بعد الحرب، إذ وجد العديد من النساء المُغتَصَبَات والحاملات قسراً أن المجتمع الذي عدن إليه لا يقبل بهن. والخيار الآخر لعدد كبير من النساء هو الهرب من المنزل الذي كثيراً ما يؤدي إلى التشرد، والاضطرار أحياناً إلى العمل في الدعارة من أجل لقمة العيش. وبالتالي، فإن من واجب مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية أن تعد برامج تُعنى بتغيير صورة الاغتصاب

---

(٣٣) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ٢٠٠٤. ص ١٥.

(٣٤) www.guardian.co.uk.

(٣٥) www.sumoud.tao.ca.

(٣٦) Mojab, Shahrazad. 2003, p. 21.

ومفهومه وتعمل على تغيير القوانين الجنائية بحيث يتحول هذا الاعتداء، في السلم وفي الحرب، إلى جرم يلاقي مرتكبه، أياً كان موقعه العائلي أو الجغرافي أو الاجتماعي، العقاب المناسب.

(هـ) الصحة والإنجاب والإجهاض

إن الأضرار التي تصيب المؤسسات الصحية في الحروب وبسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية تصيب المرأة بشكل أساسي وخصوصاً المرأة التي تعتمد على المؤسسات الحكومية والمستوصفات العامة في طلب العناية الصحية لها ولعائلتها. فالحصار الذي كان مفروضاً على العراق تسبب بفقد الكثير من المواد والمعدات الطبية الأساسية اللازمة لعلاج الأطفال والنساء. كما أن الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على الحكومة الفلسطينية، على الأقل منذ فوز حركة حماس في الانتخابات، ومنذ فترة أطول بالنسبة إلى قطاع غزة، أحدث أضراراً وخيمة على صحة المرأة. ويوضح تقرير لجمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦[٣٧]، أن ٥٧ في المائة من الأطباء في غزة هم من موظفي وزارة الصحة ويقدمون ٦٤ في المائة من الخدمات الصحية في المنطقة، لكنهم لم يتسلموا رواتبهم منذ أكثر من ستة أشهر بعد ترؤس حماس للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق المعابر يمنع وصول الأدوية مما يعرض المصابين بالأمراض المزمنة للخطر.

ولتشخيص التأثير غير المباشر للحروب على صحة النساء، لا بد من النظر إلى ذلك في إطار. دور المرأة النمطي في المجتمع. فمن قيم الثقافة الأمومية في المجتمعات العربية التضحية والتفاني في الاهتمام بالعائلة، حتى ولو كان ذلك على حساب صحتها. وتلاحظ الجمعيات النسائية أن النساء في مناطق النزاعات لا يذهبن إلى الطبيب ولا يمارسن الوقاية الصحية ولكن يقصدن المستشفيات فقط عندما يكون الوضع قد ساء فعلياً. وفي العموم، عندما تشح موارد العائلة، تعطي الأم الأولوية في العناية الصحية وفي المأكل والمشرب لأولادها، وتزداد هذه الأوضاع سوءاً في ظل الحروب حيث ينصب اهتمام الأم على القيام بواجبها الأمومي نحو عائلتها ولو على حساب سلامتها وصحتها.

وتؤثر ظروف الحرب بشكل خاص على الحوامل. ففي حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ على لبنان لجأ العديد من العائلات إلى المدارس. ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني هبت لمساعدة النازحين بتأمين الاحتياجات اليومية لهم، لم يكن من السهل تلبية الحاجات الخاصة للنساء الحوامل واللواتي وضعن أثناء التهجير. ففي إحدى المدارس التي لجأ إليها النازحون في صيدا، شعرت سيدة حامل بمؤشرات الولادة فنقلت إلى المستشفى وأجريت لها عملية توليد قيصرية تكفل المستشفى بتغطية تكاليفها مع مصاريف الإقامة. ولكن هذه السيدة لم تعد مع طفلها إلى بيتها بعد ذلك، بل إلى المدرسة لتقيم هناك مع عائلتها وطفلها الوليد وعائلات أخرى في غرف مكتظة وغير مجهزة لاستيعاب مثل هذه الحالات. فاضطرت المؤسسات المدنية إلى تقديم عناية خاصة ووضعها مع وليدها في غرفة لوحدها وتأمين الدواء وما شابه. ونورد هذه الحادثة للدلالة على أن احتياجات المرأة الصحية عادة ما لا تؤخذ في عين الاعتبار عند التحضير لتقديم المساعدات للمهجرين ومنكوبي الحروب بل تهرع المنظمات إلى توفير ما تيسر بعد أن تكون الواقعة قد حصلت.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ١٩٩٨ فإن عدداً كبيراً من النساء (٢٠ في المائة) في فلسطين لا يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة، وعدداً أكبر (٨٠ في المائة) لا يحصلن على

---

(٣٧) Physicians for Human Rights. 2006.

رعاية صحية بعد الولادة. ومع أن أكثر الولادات تمت في المستشفيات وفي المستوصفات الصحية، إلا أن الأطباء المتخصصين والممرضات تواجدوا في أقل من ٦٠ في المائة من هذه الولادات. والجدير بالذكر أن الوضع تغير إلى الأسوأ بكثير بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠ وازدياد الحملات العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين. وتأثرت النساء الحوامل من هذه الأحوال بشكل مباشر. وتؤكد جمعية الثقافة والفكر الحر[٣٨] في غزة التي تدير مؤسسة تُعنى بالصحة النسائية، أن الأحوال تفاقمت خلال السنوات الأخيرة وخصوصاً مع الإغلاق التام لقطاع غزة وفقدان الأدوية والمواد الطبية. وقد اضطرت الجمعية إلى زيارة الناس في بيوتهم لمتابعة الحالة الصحية للنساء، وذلك لأن النساء في مناطق الخطر الدائم، وخصوصاً الحوامل، لم يعد بمقدورهن أحياناً كثيرة الخروج من منازلهن والذهاب إلى الطبيب لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة. وتؤكد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا، أن الولادات الميتة زادت بنسبة ٥٨ في المائة في أول أربعة أشهر من بدء انتفاضة الأقصى. "فالعديد من النساء يتعرضن للغاز المسيل للدموع، وللأذى من جراء القصف والرصاص مما يؤثر بشكل سلبي على صحة المرأة الحامل"[٣٩].

وقد أدت الإغلاقات والحواجز المستمرة في فلسطين إلى حالات عديدة من الإجهاض والولادة عند الحواجز وفي الطرقات. وفي السنوات الأخيرة توفي على الحواجز من جراء منع العبور ست نساء و٣٤ جنيناً على الأقل. وتكثر الروايات في الذاكرة الفلسطينية عن منع سيارات الإسعاف من العبور إلى المستشفيات ومراكز العلاج. فبينما كان خالد[٤٠] يعمل متطوعاً مع الهلال الأحمر الفلسطيني شاهد العديد من حالات الإجهاض والولادة على الحواجز:

> كنت أعمل متطوعاً كمواطن أمريكي في فلسطين وذلك اعتقاداً مني بأن الإسرائيليين لن يحاولوا قتل الأجانب وأننا بالتالي يمكننا تقديم بعض الحماية للشعب الفلسطيني. وعندما كنت في دورية في سيارة الإسعاف التابعة للهلال الأحمر، جاءنا خبر عن وجود امرأة حامل بحاجة إلى النقل إلى المستشفى للولادة. فتوجهنا إلى بيتها ونقلناها إلى سيارة الإسعاف وبدأنا بالمسير وهي كانت تعاني كثيراً. وكنا مضطرين إلى عبور الحاجز الإسرائيلي للذهاب إلى المستشفى الموجود في الحي المقابل فقط. وكان الوقت مساءً. وعندما وصلنا إلى الحاجز لم يقبل الجندي الإسرائيلي ذو السنوات الثماني عشرة فقط أن يدعنا نمر. فحاولنا بشتى الطرق والمرأة تصرخ من الألم ولكنه كان يقول: "هي ليست حاملاً. أنتم تكذبون". ولم تنفع كل المحاولات في إقناعه. وطلب أن يرى بطنها ويكشف عليها ليتأكد بنفسه. وأيضاً رغم ذلك لم يقبل أن يدعنا نمر رغم توسل الأم وقريبتها. واضطررنا إلى القيام بعملية الولادة في سيارة الإسعاف.

(و) الإعاقات الجسدية

يزداد عدد النساء المعوقات خلال الحروب من جراء الإصابات في المعارك أو انفجار الألغام. وللإعاقات الجسدية آثار آنية وأخرى طويلة المدى، إذ تتغير بشكل جذري حياة المرأة المصابة بإعاقة حصلت في ظل الحرب. وبحسب تقرير لمنظمة العمل لمكافحة الألغام (Landmine Action) صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦[٤١]، عمدت إسرائيل خلال الاثنتين والسبعين ساعة الأخيرة من الحرب على لبنان، إلى

---

(٣٨) مقابلة خاصة مع ماجدة السقا، مسؤولة في جمعية الثقافة والفكر الحر.

(٣٩) Kuttab, Eileen and Riham Barghouti. 2002. p. 16.

(٤٠) نستخدم هنا اسماً مستعاراً لأحد المتطوعين في فلسطين الذي يروي قصة حقيقية عاشها في صيف عام ٢٠٠٢.

(٤١) www.landmineaction.org.

إلقاء ما يقدر بنسبة ٩٠ في المائة من مجموع القنابل العنقودية التي ألقت بها على لبنان طوال الأيام السابقة. ويؤكد مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب في تقرير أصدره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أن توقف القصف لم ينهِ العدوان الإسرائيلي، إذ أن آثار الحروب كما سبق وأوردنا لا تنتهي فور انتهاء الاقتتال. "فهناك شكل آخر من العدوان لا يزال يستهدف المدنيين في الجنوب والبقاع. فالقنابل العنقودية والقذائف غير المنفجرة التي خلفتها إسرائيل وراءها لا زالت تحصد يومياً قتلى وجرحى. وفي حين أن مشكلة الألغام التي زرعتها إسرائيل في الجنوب خلال فترة احتلالها التي دامت ٢٢ عاماً حتى عام ٢٠٠٠ لم تحل بالكامل بعد، أضيفت إليها تعقيدات جديدة بكمية الألغام الهائلة التي زرعتها في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ مما يضاعف خطر سقوط المزيد من الضحايا، لأن القنابل منتشرة بين البيوت وفي الحقول التي يذهب إليها الأهالي لقطف محاصيل التين والتبغ والزيتون والعنب. وهناك عدد كبير من الأطفال بين الضحايا لأن بعض القنابل محضرة على شكل ألعاب وهدايا تجذب الأطفال للعب بها"[٤٢].

وحذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات أخرى من المشاكل العديدة الناجمة عن وجود ١٠٠ ألف قنبلة غير منفجرة. "وحددت الأمم المتحدة ٤٠٠ موقع تعرض للقصف حيث سقطت مئات الآلاف من القنابل بمعدل انفجار بلغ حوالي ٦٠ في المائة. وكشف ضابط إسرائيلي شارك في الحرب على لبنان أن وحدة الصواريخ في الجيش الإسرائيلي أطلقت ١ ٨٠٠ قذيفة عنقودية على الجنوب تحتوي على أكثر من ١,٢ مليون قنبلة"[٤٣]. كما ان عملية إيجاد القنابل غير المنفجرة ومن ثم تفكيكها تأخذ وقتاً طويلاً وخصوصاً تطمرها الأمطار فلا تعود ظاهرة فوق الأرض وقد تنفجر لاحقاً إن قام مزارع بفلاحة الأرض مثلاً. وبحسب التقديرات الدولية فإن عملية تخليص البلد من هذه القنابل قد تستغرق من ١٢ إلى ١٥ شهراً.

وقد تحدثت جمعية الجنوب اللبناني للمكفوفات[٤٤] عن الصعوبات التي واجهها المكفوفون خلال الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. فقد كان من الصعب جداً على المكفوفين الهرب من القنابل بدون مساعدة خاصة، وكذلك الحصول على عناية خاصة في أماكن اللاجئين، وخصوصاً إن افترقوا عن عائلاتهم والمسؤولين عن العناية بهم. وبدأت هذه الجمعية مع جمعيات أخرى تعنى بالمعوقين في لبنان بإعداد برامج لمساعدة وتأهيل المعوقين الجدد، أي أولئك اللذين واللواتي تعرضوا لإصابات أدت إلى إعاقات جسدية مزمنة. وغالباً ما تعيش المرأة المصابة بإعاقة جسدية في عزلة. فنظرة المجتمع إليها أسوأ من نظرته إلى الرجل المصاب بإعاقة. كما ان المرأة المصابة بإعاقة إذا كانت من عائلة ذات دخل محدود قد تتحول إلى عالة على عائلتها، ليس فقط بسبب تكلفة العلاج بل أيضاً بسبب عدم إمكانية حصولها على عمل أو الزواج.

٢- الآثار النفسية للحروب

تسبب الحروب آثاراً نفسية عميقة وخصوصاً عندما تستمر لفترة طويلة. ومن النادر معالجة الآثار النفسية فعلياً لأنها تعتبر فردية، بينما المعاناة في الحروب تعتبر عادة معاناة جماعية. وفي ظل الآثار الاقتصادية والجسدية مثل الفقر والعنف والقتل يعتبر الكثيرون أن الوضع النفسي غير مهم، أو أقل أهمية، وأن المرأة تستطيع تحمله لأن الأهم هو البقاء. وفي معظم المجتمعات العربية لا تولى المعالجة النفسية اهتماماً كبيراً. وتؤدي المشاكل النفسية إلى أمراض صحية وتقود أحياناً إلى الإدمان على الكحول أو التدخين أو المخدرات. وتؤكد الدراسات القليلة التي أجريت في لبنان مثلاً زيادة نسبة الإدمان على المخدرات في

---

(٤٢) مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب. ٢٠٠٦.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) مراسلة خاصة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

زمن الحروب وخصوصاً عند فئة الشباب. ولكن هذه الدراسات لا تدخل في تحليلات عميقة للآثار والمسببات وطرق المعالجة وغير ذلك.

(أ) الاضطرابات النفسية

الآثار النفسية المترتبة عن الحروب والنزاعات عديدة جداً. ورغم أن الحرب تجربة جماعية يمر بها البلد بأكمله أو القرية أو المدينة، هناك جوانب فردية للمعاناة ناتجة عن المصائب الفردية التي تصيب الناس. فالأم الفلسطينية التي تفقد ابنها قد تكابر ولا تعترف بمعاناتها كفرد أو كأم بل تظهر بمظهر القوية لأن مقتل ابنها يندرج في التجربة الجماعية لشعب يقاوم الاحتلال. كما تولد الحرب في نفس المرأة القلق والخوف الدائم ليس فقط على الوطن بل على مصيرها كشخص ومصير كل فرد من أفراد العائلة والأحبة. ويصل بها الأمر أحياناً إلى حالة من الخوف الهستيري تشكل خطراً عليها وعلى عائلتها أيضاً.

والحقيقة أنه ليس هناك من دراسات كافية لتفصيل الآثار النفسية التي تعاني منها النساء بشكل خاص في ظل الحروب والنزاعات وكيفية معالجتها خلال وبعد انتهاء الحرب. فالنظريات عن الاضطراب النفسي الناتج عن صدمة، لا تقدم آلية مناسبة تماماً للواقع المعاش خلال الحروب. فعادة ما تتمحور هذه النظريات حول الحوادث الفردية التي قد يتعرض لها الفرد في المجتمعات الغربية من عنف أو اصطدام سيارة أو غيره من التجارب العنيفة التي تترك أثراً في نفس الفرد. أما واقع الحروب فهو مختلف تماماً إذ ان الحرب حالة واقعة على امتداد فترة طويلة قد تبدأ بأسابيع وقد تتحول إلى سنوات مثلما هو الحال في فلسطين ولبنان والعراق. وتأثيرات الحرب تستمر لسنوات عديدة حتى بعد انتهاء الحرب. كما ان مفهوم ودور المرأة في المجتمعات العربية وفي ظل الحروب هو مفهوم متغير وله خصوصياته الحضارية والثقافية والزمنية. وعليه فمن الضروري إجراء دراسات حول ردات فعل النساء النفسية للتوصل إلى حلول ووضع برامج تساعد النساء في تخطي هذه المرحلة.

وفي عام ١٩٩٥، تحدث ما بين ٤٠ و٥٠ في المائة من النساء الفلسطينيات اللواتي شملهن مسح عن الصحة العقلية عن مشاكل نفسية عديدة منها حالات اكتئاب، واضطرابات جسدية، وسلوك ينم عن هواجس ونزعة للإكراه[٤٥]. وأجرت نادرة شلهوب دراسة للمعالجة الصوتية التي تقضي بالتحدث عن التجارب والمشاكل في نطاق آمن مع أشخاص يعانون من المشاكل نفسها، وذلك على عدد من النساء الفلسطينيات من أمهات، وأخوات، وزوجات أسرى في السجون الإسرائيلية في عام ٢٠٠٤. فأظهرت الدراسة أن النساء في مناطق الحروب هن أكثر من الرجال عرضة للإحباط والاضطراب النفسي الناتج عن صدمة، ولأمراض نفسية أخرى[٤٦].

(ب) العصبية في التعامل مع الأطفال والآخرين

تؤكد الدراسات أن الخوف اليومي على المصير وغياب الأمان وعدم التمكن من تأمين الموارد الضرورية للعائلة يولد حالة نفسية صعبة جداً قد تؤدي إلى أمراض صحية وإلى توتر في العلاقات مع الآخرين وأفراد العائلة بالدرجة الأولى، مما قد يترجم في زيادة العنف المنزلي والعنف تجاه الأطفال من قبل الآباء وأحياناً كثيرة أيضاً من قبل الأمهات. وبما أن الضرب ما زال متبعاً كأسلوب لتأديب الأطفال بشكل عام في المنطقة العربية، فإن العنف تجاه الأطفال في ظل الحروب لا يلاحظ كثيراً على أنه حالة غير

---

(٤٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٤. ص ٣٤.

(٤٦) Shalhoub-Kevorkian, Nadera. 2005. p. 325.

اعتيادية تتوجب معالجة خاصة. وهناك ضرورة لإجراء دراسات لمتابعة هذه الظاهرة وتقديم المساعدة النفسية للنساء لكي يتجنبن التعامل مع الأطفال بعصبية وعنف.

(ج) الحزن لفقدان الأحبة

لا يمكن تقدير الأثر النفسي الفعلي لفقدان الأحبة من أفراد العائلة بسبب الحروب. وتظهر الدراسات أن تأثير الحرب النفسي عميق جداً على المرأة الفلسطينية وبالأخص على الأم التي قتل ولدها. ويتفاقم الوضع عندما تكون الأم مضطرة إلى أن تضع حزنها وأساها جانباً لإتمام دورها المتوقع كحاضنة لعائلتها ولتأمين نوع من الاستقرار حتى في ظل الظروف العصيبة. وعندما يكون الصراع متجذراً وله تاريخ طويل كما هي الحال في فلسطين، فإن المرأة الأم أو الزوجة التي فقدت ابناً أو ابنة أو زوجاً أو أخاً تفضل طمس الأسى العميق الذي تحس به من أجل إظهار فخرها بأنها قدمت شهيداً للوطن. وعليه فإن هذا الحزن العميق لا بد وأن يجد مخرجاً نفسياً فيؤثر على صحة المرأة النفسية وعلى إمكانيتها في الاستمرار. وأكدت دراسة شلهوب-كيفوركيان أن التحدث مع آخرين في موقع آمن عن المعاناة من جراء الحزن أو الأسر أو القتل ساهم في تمكين المرأة من العثور على القوة اللازمة للاستمرار والقدرة على مساعدة الأخريات اللواتي يعانين من تجربة مشابهة.

(د) القلق على الأقارب المختطفين

إن المعاناة الناتجة عن عدم معرفة مصير أقارب أو أحبة مختطفين تكاد توازي المعاناة الناتجة عن مقتل أحد أفراد العائلة. وقد انتشرت عمليات الخطف في لبنان وفي الجزائر خلال الحروب الأهلية مما استدعى تأسيس عدد من الجمعيات التي تُعنى بقضية المخطوفين وحق معرفة المصير. فجمعيات مثل "جزائرنا" و"جمعية عائلات المفقودين" وغيرها ما زالت تطالب بمعرفة مصير المفقودين. وفي أكثر الحالات فإن المخطوفين والمفقودين هم من الرجال وبالتالي يتركون وراءهم نساء وأطفالاً وأحبة. ويوجد في لبنان ١٧ ألف شخص لا يُعرف ما إذا كانوا مفقودين أو مخطوفين أو مقتولين منذ سنوات الحرب ١٩٧٥-١٩٩٠. وقد حال العفو العام الذي أصدرته الدولة في عام ١٩٩١ دون الحصول على إجابات بخصوص المفقودين ودون محاكمة مرتكبي الجرائم، مما أثر سلباً على أوضاع أهالي المفقودين وبشكل أساسي النساء. وتروي لين معلوف في بحث أجرته حول المرأة وذاكرة الحرب[٤٧] أن زوج وداد حلواني خطف من منزله في سنة ١٩٨٢. وتضيف معلوف: "لقد وجدت وداد نفسها في وضعية جديدة ليس فقط لكونها أضحت لوحدها ولكن أيضاً لأنه كان عليها أن تتعامل مع عائلة زوجها وتصبح أماً وأباً لأولادها بدون أي شرح تعطيه لهم حول الاختفاء المفاجئ لوالدهم. أخفت الحقيقة عن والد زوجها لمدة عشرة أيام خوفاً من أن يصاب بذبحة قلبية. وعندما أخبرته وجدت نفسها في وضع جديد كموفد أو مرسل من قبل عائلتها لتفعيل عملية البحث عن زوجها". وما زالت وداد لا تعرف مصير زوجها بعد مرور أكثر من ١٤ عاماً على الحادثة. وفي غضون ذلك ينشأ الأولاد في هاجس القلق على الأب المخطوف، هل يعود؟ هل هو ميت؟ هل من الممكن دفنه؟ ماذا حصل له؟ أسئلة ترافق الأم والأبناء والعائلة بأكملها مما يلقي بأثر مرير على نفسية أفراد العائلة وتعاطيهم مع بعضهم البعض ومع المجتمع ككل.

---

(٤٧) Maalouf, Lynn. 2003.

وتروي معلوف في حالة أخرى عن جورج الذي خطف في عام ١٩٩٤ وبعد ستة أشهر عرفت عائلته أنه محجوز في الجمهورية العربية السورية واستطاعت زيارته، ولكن لم تعد الزيارات مسموحة منذ عام ١٩٩٨. "في السنوات التسع الماضية، اضطرت العائلة أن تنتقل إلى منزل أصغر ولديها القليل جداً لكي تعتاش. كل من الأختين حصل لها انهيار عصبي منذ أن خطف الأخ، وواحدة منهما أدخلت المستشفى للمرة الرابعة". كما تشتد الضائقة المالية للعائلة بسبب ما تصرفه على أي وسيلة مكلفة قد توصلها إلى معرفة مصير ومكان المفقود أو المختطف.

(هـ) معاناة انتظار الأسرى

ولانتظار الأسرى أيضاً وطأته على المرأة التي تصبح الوالد والوالدة لأبنائها والتي تحاول جاهدة أن تخرج زوجها أو ابنها من الأسر. وفي ظروف نضال كالنضال الفلسطيني لتقرير المصير وضد الاحتلال الإسرائيلي، يكون الأسر مدعاة للفخر ووسام شرف في إطار مقاومة الاحتلال. ولكن في الوقت نفسه، فإن الأسر عذاب وشقاء ليس فقط للأسرى بل أيضاً لمن ينتظر الإفراج عن الأسير من أم وأخت وزوجة وسائر أفراد العائلة. وفي حلقات التحدث التي أقامتها شلهوب-كيفوركيان مع أمهات، وأخوات، وبنات، وزوجات لمعتقلين سياسيين[٤٨]، تبين أن النساء تحدثن عن الخوف والغضب والقلق على المستقبل مصاحباً باليأس بشكل عام، وأن العديد من النساء شعرن بالعار لأنهن لم يستطعن حماية أولادهن من آثار العدوان، أو تقديم المساعدة لهم أو منع الألم والعذاب عنهم.

وإلى جانب ذلك، تتعرض النساء أيضاً إلى مضايقات من قبل سلطات الاحتلال لدى السعي إلى الإفراج عن أحبائهن أو القيام بزيارتهم في السجن حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بتفتيشهن بشكل مهين. وتروي شلهوب-كيفوركيان "قالت إحداهن إن أحد الجنود مزق سروالها الداخلي مقابل أن يسمح لها بزيارة ابنتها. وتحدثت أخرى عن شعورها بالمهانة لأنها أجبرت أن تسمح للجنود بأن يروا فوطتها الصحية لكي تتمكن من الدخول. وعبرت أخريات عن أنهن كن مضطرات لأن يقفن عاريات أمام جنديات إسرائيليات قبل أن يسمح لهن بالدخول لزيارة أحبائهن". وتبين أن أكثر المشاركات في هذه الدراسة يعانين من عوارض الاضطراب النفسي الناتج عن صدمة، مثل القلق، والاكتئاب، والبكاء المفاجئ، والخوف، والشك الدائم، والشعور بالذنب والعار، والإرهاق، وعدم الاكتراث، والانزعاج السريع، والنعاس، والصعوبة في التركيز، والأرق، والصعوبات الجنسية. وهكذا، فإن المرأة تعاني في كلتا الحالتين سواء كانت هي الأسيرة أو في حالة أسر أحد أفراد عائلتها.

٣- الآثار الاجتماعية للحروب

(أ) التهجير واللجوء

من أهم الآثار الحتمية للحرب، التهجير واللجوء. في عام ١٩٤٨ أدت الحرب على فلسطين إلى تهجير ما يقارب ٨٠٠ ألف نسمة أي ما يعادل ٧٥ في المائة من الشعب الفلسطيني. وما زال تدوين تاريخ هذه المرحلة الرهيبة من تاريخ الشعب الفلسطيني عملية شاقة جداً. ورغم صدور العديد من الدراسات لتاريخ تلك المرحلة فالقليل منها فقط سجل الأحداث اليومية ووقعها على النساء. ولكن بادرت بعض

---

(٤٨) Shalhoub-Kevorkian, Nadera. 2005. p. 329.

الإحصائيات في علم الاجتماع إلى وضع مشاريع لتسجيل التاريخ الشفهي الفلسطيني. فالتهجير من فلسطين إلى لبنان والأردن ومصر والجمهورية العربية السورية كان مليئاً بالمخاطر والصعاب. وفي حالات عديدة دُفع بالسكان إلى البحر مباشرة ليسبحوا إلى لبنان أو ليركبوا قارباً يفيض بمحتواه. كانت المخاطر كثيرة واضطرت النساء إلى جمع العائلة والقيام بسرعة بإعداد ما تتطلبه الطرق الوعرة من ماء وطعام ومنهم من فُقِدَ على الطريق. ولدى الوصول إلى مخيمات اللاجئين، كانت تبدأ مرحلة أخرى من العذاب سعياً إلى التأقلم. فالخيم لا تراعي احتياجات النساء واعتبارات العادات والتقاليد في تعامل النساء مع الرجال من غير عائلتهم وغيرها من الأمور التي تزيد من صعوبة تحمل هذه التجربة.

وفي الحرب الأخيرة على لبنان، حيث نزح ما يقارب المليون شخص من مناطق الجنوب والضاحية الجنوبية بحثاً عن مناطق أكثر أمناً. ورغم مبادرة الجمعيات والمنظمات الأهلية إلى تقديم المساعدات، لم يتم الانتباه إلى البعد الاجتماعي النوعي أو الطبقي. فتنبهت الجمعيات والمنظمات المختصة بشؤون المرأة إلى الاحتياجات الخاصة للمرأة في مثل هذه الظروف(٤٩). فقامت بتحضير حقائب أو وحدات تحوي مستلزمات نسائية شخصية وصحية وزعتها على المدارس وأماكن تواجد اللاجئين. وقامت الجمعيات النسائية بحملات لدى المجتمع المحلي والخارجي والمؤسسات المانحة للحصول على الدعم لشراء هذه الحاجيات.

وتؤكد مؤسسة Refugees International في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أن أكثر من ١,٨ مليون عراقي أصبحوا لاجئين في دول الشرق الأوسط، وموزعين بكثافة كبيرة في الجمهورية العربية السورية والأردن ومن ثم في لبنان ومصر. وبينما يستطيع ذوو الإمكانيات من الانتقال إلى مكان آمن في بلد آخر وربما إيجاد منزل للإقامة، يبقى الكثيرون في مخيمات اللاجئين وخصوصاً في الأردن، وبالتالي يواجهون الصعوبات في السكن والحفاظ على العائلة وتأمين احتياجات الحياة اليومية. ولكن في الوقت نفسه فإن من يغادر العراق اليوم من ذوي الدخل فهو، بحسب التقرير، يغادرها وقد نقصت موارده لأنه على الأرجح قد دفع فدية أو أكثر لقاء استرداد فرد مخطوف من أفراد العائلة، كما أن رحلة الخروج من العراق مكلفة أيضاً. وبما أن مجالات العمل قليلة، فإن القطاع غير المنظم يكون الأكثر استيعاباً لعمل النساء. ورغم وجود تقارير مفصلة عن اللاجئين والمهجرين، فإن المؤسسات الكبرى لا تضع تحليلاً لواقع الهجرة والنزوح العراقي على أساس النوع الاجتماعي.

(ب) تفكك العائلات والقضاء على شبكات الأمان والاتصال

هناك أسباب عديدة لتفكك العائلات والقضاء على شبكات الأمان والاتصال ومنها التفكك الجغرافي للاضطرار إلى السفر أو الهجرة أو النفي أو الأسر. وقد يجبر واقع التهجير العائلة الواحدة على الافتراق كل في منطقة أو في بلد. وإن استمر النزاع لسنوات عديدة، كما هي الحال في لبنان وفلسطين والعراق، فإن انفصال العائلة عن بعضها البعض يتأصل أكثر فأكثر. وتؤدي الحروب والنزاعات أيضاً إلى تبدل الأدوار حين لا يعود الأب قادراً على القيام بدوره المعترف به اجتماعياً في حماية عائلته وإعالتها، وبالتالي قد يصاب الأب بالإحباط مما يترك انعكاسات على جميع أفراد العائلة. وفي شتى الأحوال، فإن انتزاع المرأة من محيطها الطبيعي الذي ولدت ونشأت وتأقلمت فيه مع كل مقوماته من عائلة وجيران وأصدقاء، يؤثر بشكل سلبي جداً على واقع المرأة وعلى إمكانيات قيامها بدورها في الاهتمام بعائلتها وتحقيق ذاتها. فالمرأة في المجتمعات العربية هي عامل الترابط في العائلة وأحياناً كثيرة في الحي وبين الجيران. فالنساء يشكلن

(٤٩) نذكر من هذه الجمعيات: جمعية كفا، والتجمع النسائي اللبناني الديمقراطي، وجمعية حلم، ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، واللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

عادة شبكات اتصال وتعاون تساعدهن على تلبية احتياجاتهن والقيام بمهماتهن العائلية والاجتماعية. وتتعاون نساء العائلة الواحدة وأحياناً الحي الواحد في تدبير شؤون الأفراح والأتراح والوظائف وغيرها. وبالتالي فإن سلخ النساء من هذا الواقع ووضعهن في مكان غريب وتحويلهن إلى لاجئات يؤدي إلى حدوث اضطراب كبير في حياتهن وطاقتهن على الاستمرار. ومع أنهن لا بد وأن يخلقن من جديد شبكات وعلاقات في المكان الجديد الذي وصلن إليه، إلا أن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً وخصوصاً إذا لم تتوافر مقومات تقديم المساعدة على أساس هذه المفاهيم.

(ج) توسيع أطر مشاركة المرأة في المجتمع

في مقابل الآثار السلبية للحروب والنزاعات على الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، تحمل الحروب بعض الإيجابيات لناحية مشاركة المرأة وتمكينها وتمرسها في العمل العام والعمل السياسي. وبسبب الظروف غير الاعتيادية للحروب والنزاعات، تتوسع أطر مشاركة المرأة ويسمح بالعديد مما كان في الأيام العادية يعتبر تخطياً لدور المرأة الاجتماعي المعروف. ومن خلال العمل في الجمعيات الأهلية التي تعمل على تقديم الدعم وإنهاء النزاعات، تكون المرأة قد وسعت مشاركتها في المجالين المدني والسياسي. وهذا الدور مكمل لدورها الطبيعي كأم في مجتمع يعتمد ثقافة الأمومة كأساس لتحديد دور المرأة[٥٠].

ومن الملاحظ ازدياد مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي والعمل العام إبان الصراعات المصيرية. فقد كان للمرأة الفلسطينية مشاركة كبيرة منذ أوائل القرن العشرين في مسيرة النضال من أجل السيادة والحرية. واهتمت أولى الجمعيات النسائية أولاً بالواقع الاجتماعي من ناحية الفقر والصحة والمدارس. ولكن الوضع سرعان ما تغير مع الاحتلال البريطاني لفلسطين ومن ثم هجرات اليهود من أوروبا وما صاحب ذلك من مشاكل. فانخرطت المرأة في العمل السياسي لمقاومة الاحتلال، وذلك على عدة أصعدة منها الاجتماعي البحت ومنها المساند الداعم للمقاومين. وتؤكد الدراسات مدى ضلوع ومشاركة المرأة في انتفاضة عام ١٩٨٧ عن طريق إنشاء اللجان الشعبية التي اهتمت بجميع نواحي الحياة اليومية للمواطنين، فأقامت النساء مدارس للأطفال في البيوت لأن سياسة الإغلاق كانت تحول دون وصول الطلاب والطالبات إلى مدارسهم، كما كانت سلطات الاحتلال تقفل المدارس وتتدخل في المناهج الدراسية مانعة المدرسين من الحديث عن التاريخ الفلسطيني كما سجله الفلسطينيون. فساهمت النساء، من خلال المدارس البديلة التي أقامتها في البيوت والنوادي، في تدريس التاريخ الفلسطيني كما يرويه أصحابه وليس كما يسوق له الاحتلال، وبالتالي ساهم هذا الأمر في تمكين المجتمع الفلسطيني من المثابرة على المواجهة وعدم نشوء أجيال جديدة بدون إمكانيات تعليمية.

وفي الجزائر ساهمت المرأة مساهمة حاسمة في النضال ضد الاستعمار الفرنسي. فعملت المجاهدات جنباً إلى جنب مع الرجال في أعمال المقاومة. وقد أدت هذه المشاركة إلى إحداث تغيير في الصورة النمطية لدور المرأة.

(د) قيود على التنقل والسفر والتعليم والعمل

تفرض الحروب قيوداً على حرية التنقل إذ يصبح الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة أو العمل محفوفاً بالمخاطر وبالأخص للنساء كما ذكرنا. وبالتالي، فإن الحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية وحق التعليم

---

(٥٠) Zaatari, Zeina. 2006.

هو مظهر من مظاهر العنف ضد المرأة، لأنه عندما تقتل المرأة في طريقها إلى العمل أو إلى المدرسة أو الجامعة يتعرض حقها في الحياة بأمان إلى الانتهاك وكذلك حقها في التعليم والعمل. وتصبح حملات توعية العائلات بأهمية تعليم البنات محفوفة بالأخطار. والأمثلة كثيرة من المنطقة العربية وكذلك من دول أخرى تشهد نزاعات مثل أفغانستان حيث اضطرت سكينة يعقوبي[٥١] إلى توظيف مجموعة من الحرس لحماية المعلمات والطلبة في مدارس البنات التي تديرها. ولكن كثيراً ما يتهم الآباء أو الأخوة بناتهن بأنهن يحاولن ملاقاة أو مراسلة حبيب ما، وغالباً ما يؤدي هذا الاتهام إلى ارتكاب "جريمة شرف". وأحياناً يصبون غضبهم على المعلمات فيرمونهن بالأسيد أو يتعرضون لهن بالضرب أو التحرش أو الاغتصاب. وبدافع الخوف من تعرض الفتاة للاعتداء قد يجبرها أهلها على ترك المدرسة والزواج المبكر. وقد يجبر الأهل بناتهن على ارتداء الحجاب تجنباً للتعرض للاعتداء في الشارع كما يحصل أحياناً في الجزائر والعراق.

وفي العراق "أدى انهيار النظام العام في فترة ما بعد الحرب في عام ٢٠٠٣ إلى زيادة العنف ضد المدنيين وخاصة النساء. فالتقارير اليومية عن المضايقات، وعمليات الاختطاف، والاغتصاب، وكذلك العنف المفرط الذي تمارسه بعض الجماعات المسلحة دفع المرأة إلى أن تظل قابعة في منزلها. فالعائلات تشعر بالخوف من إرسال بناتهن إلى المدارس دون مرافقة رجل. كما تشهد الجامعات والكليات انخفاضاً حاداً في عدد الإناث من الطلاب"[٥٢]. وفي فلسطين تحول الحواجز والإغلاقات وفرض حظر التجول دون تمكن الفتيات من الذهاب إلى المدارس. وخلال انتفاضة عام ١٩٨٧ كان لمشاركة النساء الفعّالة في النشاط المقاوم للاحتلال آثاره على صعيد تلبية الاحتياجات اليومية.

(هـ) الزواج المبكر

تقوم عائلات عديدة بتزويج بناتها في سن مبكرة جداً، وذلك خوفاً على مستقبلهن وتفادياً للتحديات التي قد يواجهنها. وتلاحظ جمعية الحرية للمرأة في العراق أن العديد من الأهل يفضلون أن يزوجوا بناتهم في سن مبكرة وذلك خوفاً من تعرضهن للاختطاف وتهرباً من التكاليف الباهظة للتعليم وغيره من مستلزمات الحياة. وقد أظهرت الإحصاءات أن معدل سن الزواج في فلسطين وفي الأخص في غزة انخفض كثيراً. فالاحتلال والأزمة الاقتصادية يؤديان إلى تسرب الفتيات والفتيان من المدارس. وتتوجه الفتيات إلى الزواج المبكر بينما يتوجه الفتيان إلى العمل. وتنخفض معدلات العمر لدى الزواج الأول للنساء مع اشتداد الحرب. ففي سنة ١٩٩٧ كانت نسبة النساء المتزوجات اللواتي لم يبلغ سن ١٨ عاماً، ٥٠ في المائة من مجموع المتزوجات، و٢٩ في المائة من مجموع النساء ككل في الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٣]. وقد ازدادت هذه النسب في السنوات الأخيرة وخصوصاً في غزة في ظل الخطر المحدق بالأطفال الذاهبين إلى المدارس وكذلك في ظل الخوف من الاستغلال، إذ كانت تكثر الروايات عن استقطاب قوى الاحتلال للفتيات وغوايتهن لكي يقوموا لاحقاً بابتزازهن وابتزاز عائلاتهن للقيام بعمليات خيانة واستخبارات لصالح العدو[٥٤]. وفي الوقت نفسه ومع تقدم الحركات الأصولية التي ترى أن الدور الأساسي للمرأة هو الإنجاب والأمومة، تزداد نسبة زواج الفتيات في سن مبكرة.

---

(٥١) مراسلة خاصة مع سكينة يعقوبي، رئيسة مؤسسة التعليم للفتيات في أفغانستان.

(٥٢) أمال رسام. ٢٠٠٥. ص ٩٤.

(٥٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٤. ص ١٧.

(٥٤) للاطلاع على موضوع تسييس الجسد في الصراع الفلسطيني، راجع كتابات أمل عامري Amireh, Amal. 2003. Between Complicity and Subversion.

(و) تفاقم وضع المعوقات

في البلاد التي تواجه فيها المرأة المُعوَقة جسدياً أو عقلياً صعوبة كبيرة في ممارسة حقوقها وتأمين احتياجاتها، يزداد الوضع سوءاً في ظل الحروب حيث يتم تحويل الموارد القليلة المتبقية لتأمين احتياجات من لديهم قدرة أكبر على الاستمرار. وقد تشكلت في العديد من الدول التي تشهد صراعات طويلة الأمد مؤسسات خاصة تعنى بالمعوقين والمعوقات وذلك بشكل عام عن طريق العمل الخيري وتأمين الخدمات الصحية والاجتماعية. ورغم حصولهن على هذه الخدمات يبقى وضع المعوقات صعباً جداً وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية. كما لا يزال المجتمع ينظر نظرة شفقة إلى الإنسان المعوق ولا يعامله على أنه إنسان ذو قدرات. وتقدر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة عدد المُعوَقين في لبنان بحوالي ٢٠٠ ألف معوق[٥٥]، بينما تقدره الهيئات الدولية ومراكز الإحصاء بما بين ٣٠ ألفاً و١٢٠ ألفاً. أما الرقم الرسمي لعدد المعوقين في عام ٢٠٠٤ فبلغ نحو ٤٠ ألفاً فقط، وذلك بناء على عدد من حصلوا على البطاقات الشخصية لضمان الحقوق. وإن لم تكن المرأة معوقة تكون هي المعيل الأساسي للمعوق أو المعوقة في العائلة. أما المؤسسات الخدماتية والتنموية الأهلية والحكومية فتعنى بشكل أساسي بالرجل المعوق لإعادة تأهيله وتمكينه من إعالة عائلته، بينما لا تولي هذه المؤسسات المرأة المعوقة القدر نفسه من الاهتمام والعناية، وذلك نظراً إلى أن المجتمع يعتبر الرجل المعيل الوحيد للعائلة.

(ز) زيادة العنف الأسري

في حين قد يتعرض الجميع من رجال ونساء وأطفال إلى العنف في الحروب ومناطق النزاعات المسلحة، إلا أن طبيعة العنف الذي تتعرض له النساء مختلفة. فإذا تعرض الرجال للقتل يكون ذلك بسبب مشاركتهم المباشرة في المعركة وغالباً ما يكون عدد قتلى الحرب من الرجال أكبر بكثير من عدد النساء. لكن العنف الذي تتعرض له النساء في الحرب غير ناتج بالضرورة عن مشاركتهن في المعركة بل لمجرد أنهن نساء. وتتمثل أنواع العنف الذي تتعرض له النساء في الحرب في الاغتصاب، والتشويه الجنسي، والإصابة المقصودة بفيروس الإيدز وأمراض تناسلية أخرى، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والمتاجرة بهن، والإكراه على الدعارة، وغيرها. وجاء في التعريف بعبارة العنف ضد المرأة حسبما ورد في الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[٥٦]. ويمارس العنف ضد النساء في أيام السلم كما في أيام الحرب. فالعنف الأسري يشمل الختان، والضرب، وجرائم الشرف، والاغتصاب الزوجي.

وتظهر الدراسات في عدة مناطق من العالم أن العنف المنزلي عادة ما يزداد في ظل الصراعات المسلحة. ويمكن أن يُعزى جزء من هذه الزيادة إلى كون المقاتلين يعودون إلى منازلهم بعد غياب فترة زمنية في خضم المعارك، وهم في أكثر الأحيان يعانون من اضطرابات نفسية ناتجة عن تجربة القتل والتدمير ومعايشة العنف. وبما أن الرجل في المجتمع الذكوري يكابر بالتستر على إصابته بالاضطراب النفسي ويرفض طلب المعالجة، قد ينعكس اضطرابه عنفاً في تعامله مع أفراد عائلته وبالأخص زوجته

---

(٥٥) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ٢٠٠٤. ص ٣٢.

(٥٦) قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المادة ١.

وأطفاله. وكذلك فإن ثقافة العنف التي يتم تعزيزها في صفوف العسكريين في مناطق النزاع قد تمتد إلى المنزل. وهناك العديد من الأمثلة من فلسطين والعراق والجزائر على تحول العنف الخارجي اليومي إلى عنف أسري. وقد بدأت الجمعيات النسائية في فلسطين والعراق بالتطرق بشكل واضح وصريح إلى هذه الظاهرة عن طريق التصريحات والبرامج الإعلامية وعن طريق تحضير برامج وإنشاء مؤسسات لتقديم المساعدة القانونية والنفسية والإغاثية للمرأة المعنفة أو الهاربة من المنزل بسبب التهديد الجسدي، وكذلك تقديم المساعدات للرجال لناحية تشخيص المشكلة التي يعانون منها وإعادة التأهيل(٥٧).

٤- الآثار الاقتصادية للحروب

(أ) الفقر

تزداد معدلات الفقر بشكل كبير في ظل الحروب ويكون تأثر المرأة بذلك أقوى من تأثر الرجل. والحرب التي تحصل في بلد معين من العالم قد تؤثر بشكل مباشر على مواطنين من بلدان أخرى يعملون في ذلك البلد. فعلى سبيل المثال، أثرت حرب الخليج على اليمنيين الذين كانوا يعملون في المملكة العربية السعودية وخسر العديد من اللاجئين الفلسطينيين عملهم في الكويت. وتبين دراسة للإسكوا أن ٤٧ في المائة من اليمنيين كانوا يعيشون في مستوى الفقر في عام ١٩٩٢، وبالتالي فإن أي حرب في المنطقة العربية تؤثر سلباً على القدرة الاقتصادية للبلد وكذلك للأفراد الذين يعملون في ذلك البلد ويرسلون الأموال إلى أقربائهم، فيؤدي ذلك إلى مزيد من البطالة والفقر في الدولة الرازحة تحت الحرب أو النزاع وكذلك في الدول المجاورة.

وتؤكد أيلين كتّاب أن إسرائيل دمرت عدداً كبيراً من منازل الفلسطينيين كنوع من العقاب الجماعي وللتأثير على عائلات المقاومين. "وبما أن النساء يلعبن دوراً أساسياً في الزراعة، فإن مصادرة الأراضي تؤدي إلى خسارة مصدر عيش أساسي وتساهم في الانتقاص من مكانة النساء كمساهمات في مدخول العائلة"(٥٨). وتنبه المنظمات النسائية والتنموية إلى أن قدرة النساء الاقتصادية أو الشرائية تتأثر بشكل كبير في ظل الحروب، وأن هيئات الإغاثة التي تقدم الدعم لإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للنساء أحياناً. كما أن الإحصاءات التي لا تأخذ في الاعتبار نوع الجنس لا تعكس الأعداد الفعلية للنساء العاملات. كذلك وبشكل عام لا تعتبر المرأة نفسَها عاملة إذا كانت تعمل في أرض العائلة كمزارعة أو في القطاع غير المنظم وهو القطاع الذي يضم القسم الأكبر من النساء العاملات. والمرأة نادراً ما تملك الأرض أو المنزل، وإذا ما ملكت أرضاً أو بيتاً نادراً ما تملك السندات التي تثبت ملكيتها كما يحصل في المناطق الريفية حيث يقوم الرجال بإنجاز المعاملات الرسمية. وكثيراً ما يهضم حق المرأة الشرعي في الإرث.

ومن أهم نتائج الفقر تدني نوعية التغذية وخاصة بالنسبة إلى النساء. ويؤكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نوعية الطعام التي تتناولها العائلة الواحدة انخفضت بنسبة ٣٨ في المائة، بينما انخفضت كمية الطعام التي تتناولها العائلة بنسبة ٥٥ في المائة، وكمية اللحوم بنسبة ٦٢ في المائة، وكمية

---

(٥٧) نذكر من هذه الجمعيات: مركز القدس للنساء، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومركز الدراسات النسائية في القدس، والسوار لضحايا العنف الجنسي، ومؤسسة تنمية العائلة في نابلس وغيرها.

(٥٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٤. ص ٥.

الفواكه بنسبة ٦٢ في المائة، والألبان والأجبان ومشتقات الحليب بنسبة ٤٧ في المائة. وهذا دليل على الصعوبات الجمة التي تواجهها العائلة وخاصة المرأة في عملية تدبير الطعام للعائلة[٥٩]. ونلاحظ هنا أن الدراسة لم تنظر تفصيلياً إلى مسألة الفرق في الحصص الغذائية بين الرجال والنساء وبين الفتيات والصبيان من أفراد العائلة الواحدة. ورغم أن الدراسات لم تتطرق إلى موضوع الحصص الغذائية، من المعروف أن المرأة هي مَن يأخذ الحصة الأصغر من منطلق أنها الأم وأن المطلوب منها التضحية والعطاء حتى إذا كان ذلك اقتطاعاً من طعامها في سبيل أن يشبع زوجها وأطفالها، وكذلك الفتيات يأخذن حصة أصغر من حصة الصبيان في الطعام إذا لزم الأمر في العائلة الفقيرة.

(ب) خسارة المعيل

تؤدي خسارة الزوج المعيل في معظم الأحوال إلى قيام الزوجة بدور المعيل للعائلة، وبطبيعة الحال يزداد عدد النساء المعيلات بصورة واسعة في مناطق النزاعات وأوقات الحروب. وتؤكد للإسكوا أعدتها كاميليا فوزي الصلح عن الأسر التي تعيلها نساء في مناطق مختارة من بلدان الإسكوا التي تعاني من النزاعات[٦٠]، أن أكثر من ٥٧ في المائة من النساء المعيلات هن من الأرامل، بينما كانت النسبة ٢٤ في المائة في غزة. وتعزو الدراسة ارتفاع نسبة المعيلات الأرامل إلى الحرب الدائرة مع إسرائيل. وكذلك في لبنان حيث أظهرت الدراسة أن النسبة الأكبر من النساء المعيلات هن من الأرامل وأنه من المرجح أن عدداً كبيراً منهن أصبحن أرامل من جراء الحروب العديدة التي مر بها لبنان. وجاء في الدراسة أن نسبة عالية من اللاجئات الفلسطينيات في لبنان أصبحن معيلات لعائلتهن لأن الزوج يكون عاطلاً عن العمل. وهذا بالطبع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع الحروب واللجوء الذي يتسبب بظهور نسب عالية من البطالة، لأن اللاجئ يواجه صعوبات كبيرة في إيجاد عمل. فالفلسطينيون اللاجئون في لبنان ممنوعون من العمل في أكثر من ٧٠ مهنة مما لا يفتح أمامهم سوى العمل في القطاع الاقتصادي غير المنظم، حيث يكونون عرضة للاستغلال وللتغييرات في سوق العمل والعوامل الأخرى التي تؤثر بشدة في هذا القطاع. كما أن الوضع الاجتماعي والخدماتي والاقتصادي في مخيمات اللاجئين متدنٍ جداً. وفي غياب الحلول الجذرية والدائمة لهذه المخيمات، تحاول بعض الجمعيات النسائية مثل "النجدة الشعبية" و"أجيالنا" وغيرهما تنظيم برامج اقتصادية لمساعدة المرأة الفلسطينية في مخيم عين الحلوة في صيدا ومخيم برج البراجنة في بيروت، من خلال إقامة مشاريع صغيرة مدرّة للربح، تشمل تدريب النساء على التطريز والحرف الفلسطينية القديمة وتسويق منتوجاتهن في لبنان والخارج. ولاحظت دراسة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) أعدتها منى شمالي خلف عن تقييم وضع المرأة اللبنانية في ضوء منهاج عمل بيجين[٦١] أن نسبة العائلات التي تترأسها امرأة في لبنان وصلت إلى ١٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وتعتبر العائلات التي تترأسها أرامل من أفقر العائلات إذ لا تقدم الحكومة أي نوع من المساعدات المالية أو القانونية أو الاجتماعية للعائلات التي فقدت المعيل الذكر بسبب الموت أو الهجر.

وتؤكد براك دي لابيرير أن الجزائر شهدت زيادة كبيرة في معدلات الفقر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة بسبب الحرب الأهلية التي فتكت بالجزائر منذ عام ١٩٩٢. وزادت النسبة بشكل أساسي بين النساء، إذ "فقدت آلاف النساء أفراد أسرهن من الرجال نتيجة عمليات القتل والاختطاف على أيدي الجماعات

---

(٥٩) Kuttab, Eileen and Riham Barghouti. 2002.

(٦٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠١.

(٦١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ٢٠٠٢. ص ١-١٣.

الإسلامية المتطرفة والمسلحة أو قوات الأمن التابعة للدولة. وقد وجد العديد من هؤلاء النساء أنفسهن في موقع المعيل للأسرة رغم معرفتهن الضئيلة بالمجتمع أو عدم حيازتهن على أي خبرات تعليمية أو عملية خارجية"(٦٢). وبسبب بطء الإجراءات الحكومية، تضطر أسر المختطفين إلى الانتظار أربع سنوات على الأقل بعد إعلان الاختفاء لكي تحصل على إعلان الوفاة. "وخلال هذه الفترة، لا تستطيع النساء اللواتي يتحملن المسؤولية عن أسرهن الحصول على المعاش أو أي مدخرات أو ممتلكات باسم الشخص المختطف من الأسرة". ومعظم النساء اللواتي اختطف زوجهن لا يحصلن على أية مساعدة اجتماعية من مؤسسات الدولة، بل تسعى حالياً بعض الجمعيات إلى تأهيلهن اقتصادياً وتمكينهن من دخول معترك العمل لتأمين المعيشة لعائلتهن، كما تحاول بعض الجمعيات مساعدة هؤلاء النساء على تحصيل حقوقهن من الدولة. ولكن وفي أحيان كثيرة، ترفض الجمعيات النسائية مساعدة هؤلاء النساء اعتقاداً منها بأن الخطف حصل بسبب انتماء الأزواج إلى المنظمات الأصولية وبالتالي تنظر الجمعيات إليهن على أنهن معارضات لحقوق المرأة.

(ج) خسارة الممتلكات ومصادر العيش

تؤدي خسارة الممتلكات إلى مزيد من الفقر والصعوبات التي تواجه العائلة ككل، وتؤثر خسارة المنزل بشكل أساسي على المرأة، الزوجة والأم. فالمنزل ما زال المكان الأساسي للمرأة في المجتمعات العربية وهو الحاضن للعائلة. وهذا النوع من الخسارة يصيب بشكل خاص المرأة الفلسطينية نظراً إلى سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل عن طريق تهديم البيوت وتشريد العائلات. وبينما يستطيع البعض إيجاد ملاذ لدى الأقارب، يصبح الآخرون مع أقاربهم في مهب الريح حيث يضطرون أحياناً إلى نصب خيمة تأويهم من العراء.

وفي عملية بناء الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية، تصادر إسرائيل الممتلكات والأراضي فيحرم الناس من أراضيهم الزراعية وبالتالي يخسرون المحصول ومصدر العيش. وبدأ مركز الدراسات النسوية في جامعة بيرزيت بإجراء دراسات للنظر في الآثار الناتجة عن بناء الجدار الفاصل ومصادرة الأراضي الزراعية وتهديم البيوت وغيرها من الإجراءات التعسفية اليومية. فالجدار في بعض الأماكن مثل قلقيلية يحيط بشكل كامل بقطعة أرض صغيرة مما يؤثر على حرية التنقل وعلى الواقع الاقتصادي لسكان قلقيلية(٦٣)، ناهيك عن المعاناة المتواصلة التي تصيب الأسر بسبب القلق اليومي من أن الجدار الهائل سيمنعها من العبور للوصول إلى المستشفى في حالة طارئة، ويمنع الأبناء من الوصول إلى المدرسة أو إلى مكان العمل.

أما في جنوب لبنان، وفي ما يتعلق بالقنابل الإسرائيلية غير المنفجرة وملايين الألغام التي زرعتها إسرائيل، والتي تطرقنا إليها أعلاه، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية الناتجة عن ذلك، هناك الضرر الفادح اللاحق بالمزارعين، وخاصة النساء العاملات في الزراعة، نظراً إلى وجود هذه الألغام والقنابل في الحقول والمناطق الزراعية خاصة وأن نزعها أو تعطيلها يستغرق وقتاً طويلاً. وبينما قد يجد الرجال الذين تعطلت أعمالهم في الزراعة عملاً في مكان آخر ويملكون حرية السفر والتنقل بحثاً عن مورد رزق، فإن العادات والتقاليد لا تعطي الفتاة أو المرأة حرية الحركة بل تفرض عليها البقاء قرب منزلها وأهلها، مما يجعل من

---

(٦٢) كارولين ساكينا براك دي لا بيرير. ٢٠٠٥. ص ٤٧.

(٦٣) لمزيد من المعلومات بشأن الجدار الفاصل وآثاره اليومية على الفلسطينيين والفلسطينيات، يرجى مراجعة الموقعين التاليين على الإنترنت: www.stopthewall.org و www.electronicintifada.net.

عملها في مكان آخر أمراً مستحيلاً في معظم الأحيان، وبالتالي تكون المرأة المزارعة هي الأكثر تأثراً من مخلفات الحرب في هذه الحالة. وفي حقول التبغ والزيتون التي يزخر بها الجنوب اللبناني يُعتمد على عمالة مؤلفة بمعظمها من الفتيات والنساء للقطاف والتوضيب. وهناك مزارعات يكسبن رزقهن من خلال استثمار الحقول إما لكامل مرحلة الزرع أو لموسم القطاف فقط، وبالتالي فإن وضعهن الاقتصادي للسنة بأكملها يعتمد على ذلك المحصول، فإذا حرمن من جني هذا المحصول بسبب خطر القنابل غير المنفجرة والألغام تكون الخسارة فادحة ويغرقن في الفقر. وفي قرية طولين في الجنوب فقدت فاطمة حسين كل محصولها من التبغ والزيتون فيما عدا نحو ١٠ في المائة منه بسبب القنابل والألغام. وإذا لم يتم نزع هذه القنابل في وقت قريب فإن فاطمة وعائلتها ستخسر أيضاً محصول السنة القادمة لأنها لن تتمكن من فلاحة الأرض وتهيئتها لزراعة العدس والحمص لفصل الشتاء ومن ثم تهيئتها مجدداً لزراعة التبغ(٦٤).

٥- الآثار السياسية للحروب

(أ) صفقات سياسية على حساب حقوق المرأة

إن التقدم الذي تكون المرأة قد حققته في أوقات سابقة وبعد نضال مرير عادة ما يبدأ بالتراجع مع نشوب الحرب. ولكن في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، "اكتسبت المرأة الفلسطينية تجربة سياسية غنية من خلال مشاركتها في القطاع السياسي غير المباشر أو غير المنظم في الصراع الوطني". والجدير بالذكر أن النساء الفلسطينيات كن يشكلن لغاية عام ١٩٩٧ حوالي ٢٣ في المائة من الطاقم الإداري في المؤسسات الخيرية في القطاع والضفة، وكن على درجة عالية من الفعالية في اللجان التي كانت تشكلها وتديرها النساء(٦٥).

وما يجري في العراق هو مثال حي على عملية التراجع الذي يحصل في حقوق المرأة مع نشوب الحروب والنزاعات. فبعد أن حققت المرأة أشواطاً في تبوء مراكز سياسية واجتماعية متقدمة والوصول إلى درجات عليا في العلم والعمل، بفضل جهودها وبفضل وجود قوانين تنطوي على درجة كبيرة من المساواة بين المرأة والرجل، بدأت إنجازاتها بالتراجع مع نشوب الحروب المتتالية، من الحرب مع إيران التي استمرت ثماني سنوات، ثم احتلال العراق للكويت وما تبعه من حرب لإخراجه منها ومن عقوبات دولية، وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق. وعندما يبدأ الوضع الاقتصادي والسياسي بالتدهور، تبدأ عمليات المقايضة والصفقات لحماية النظام الحاكم، التي غالباً ما تكون على حساب حريات وحقوق المرأة. "ففي محاولة من صدام حسين لدعم نظامه، أصدر قرارات ألغت عدداً من القوانين التقدمية التي كانت محل اعتراض الجهات المحافظة في العراق. وعلى سبيل المثال، أصدر قراراً في عام ١٩٨٢ يمنع المرأة العراقية من الزواج من أجنبي. وفي عام ١٩٨٨ ولإفساح مجال العمل أمام الجنود المسرّحين من الجيش العراقي تم وضع العوائق أمام عمل النساء في المكاتب والمصانع وتشجيعهن على التقاعد المبكر والعودة إلى المنزل"(٦٦). كما اعتمدت القوات الأمريكية أسلوباً مشابهاً بعد احتلالها العراق بالتحالف مع رؤساء القبائل والطوائف وتقوية دورها في المجتمع ودعوتها إلى أن تتحالف لتحكم العراق. وصدر في هذا الإطار القرار رقم ١٣٧ من القانون الانتقالي الذي استبدل النظام المدني العراقي السابق لقانون الأحوال الشخصية بقانون

---

(٦٤) Nash, Thomas. 2006. pp. 31-33.

(٦٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٤. ص ١٩.

(٦٦) أمال رسام. ٢٠٠٥. ص ٩١.

سُن على أساس الشريعة الإسلامية. وأعطيت كل طائفة حق تشريع قوانينها بحسب قانونها الديني الذي بطبيعة الحال يضع القرار والتشريع والسلطة الكاملة في أيدي رجال الدين والشيوخ ورؤساء العائلة. وجرى إقرار دستور جديد للعراق يميز بين المرأة والرجل، ويعطي الحرية لكل طائفة لأن تضع قوانينها للأحوال الشخصية. وهكذا، أصبح من المستحيل رصد القوانين التمييزية وتغييرها، كما هو الوضع حالياً في لبنان.

وفي السودان كانت الاتفاقات التي عقدت بين الفرقاء المتقاتلين في الشمال والجنوب والغرب تأتي دوماً على حساب المرأة وحقوقها. وتؤكد ندى مصطفى علي في بحث أجرته عن حقوق المرأة في مناطق النزاع وكيفية إرساء الديمقراطية في السودان(٦٧) أن مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية الذي سمي بالمساومة التاريخية كان فعلاً مساومة على حقوق المرأة. فقد كان الخلاف حول الفقرة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي محاولة أطراف النزاع من أحزاب معارضة وموالاة لكسب تأييد الناس عبر إثبات أنهم متأصلون في تاريخ السودان وعاداته وتقاليده، كانوا يتسابقون على قمع النساء. وليس ذلك حكراً على السودان بل يمارسه الفرقاء المتنازعون على السلطة في أي من البلدان النامية. وتؤكد ندى علي أن الأحزاب التقدمية ساومت على حقوق النساء وأن "هذه المساومة فُسِرَت على أنها ضرورية لكسب أمور أساسية أكثر أهمية مثل العلاقة بين الدين والسياسة، وحق تقرير المصير للجنوب السوداني، ووحدة المعارضة". وربما حصلت هذه المساومة في محاولة الأطراف إبعاد تهمة التشبه بالغرب عنهم، وأيضاً بسبب استئثار الرجال بالسلطة وقيادة الأحزاب، وبالتالي عدم السماح بخسارة مواقعهم وتغير الوضع القائم عبر إقرار حق المرأة في المشاركة في القيادة وصنع القرار.

ورغم أن المرأة تكون فاعلة في الحرب ومشاركة أحياناً كثيرة في الصراع، ورغم وجود مساحات للتغيير في ظل الفوضى الناتجة عن النزاعات، إلا أن الذكورية عادة ما تتأصل وتتشدد في أوقات الحرب. وكثيراً ما تندمج سلطة الدولة أو سلطة الميليشيات المتحاربة مع السلطة الأبوية المتمثلة في المنطقة العربية بتسلط الآباء، ورؤساء الطوائف، ورجال العشائر، ورجال الدين، وتسلط الكبير على الصغير. وتحدثت سعاد جوزيف في عدة مقالات لها(٦٨) عن تمثل نظام الدولة بالنظام الأبوي السائد مجتمعياً. وفي ظل غياب مؤسسات الدولة، تعود مهمة تنظيم وتأديب المجتمع إلى المؤسسات التقليدية الأبوية من طوائف دينية وروابط عائلية وغيره. ويشكل كل ذلك عائقاً أساسياً في مسيرة تعزيز حقوق المرأة والأقليات. وفي مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، غالباً ما تتوجه المؤسسات العالمية المانحة التي تود تقديم المساعدات إلى المفاتيح التقليدية للسلطة في البلد حتى ولو انطوى ذلك على تجاهل لمعايير حقوق الإنسان والعدالة، أو ساهم في تعزيز الطبقية السائدة في البلد على حساب حقوق المرأة.

(ب) تقلص مساحة الحريات الخاصة

في ظل الحروب والنزاعات تضيق مساحة الحريات الخاصة، خصوصاً إذا ما نُظر إليها نظرة دخيلة أو إذا ما أعطيت وصفة غربية كما يحصل في حالات كثيرة. فحتى الحديث عن حقوق المرأة يصبح محظوراً ويوصف بالتغريب ويُتهم المطالبون بها بمحاولة التشويش على قضايا أخرى أهم، مثل النضال الذي تقوده البلد لتقرير مصيرها أو للدفاع عنه. وفي المقابل، فإن استخدام الدول المستعمرة أو المحتلة لمفهوم تحرير المرأة، مثلما حصل في الحرب على كل من أفغانستان والعراق، يؤدي إلى رفض هذا المفهوم وأي

---

(٦٧) Ali, Nada Mustapha. 2003. p. 36.

(٦٨) Joseph, Suad. 1997a, 1997b, 1999, 2001.

مطالبة متعلقة به. ونرى مثلا أن أعداداً هائلة من النساء في العراق بدأن يرتدين الحجاب وهو ما لا يمكن عزوه بالكامل إلى صحوة دينية أو إلى اختيار شخصي، بل للأسباب التي ذكرناها سابقاً من أن خطر التعرض للتحرش أو الاختطاف يزرع الخوف في نفوس النساء ويدفع بهن إلى ارتداء الحجاب لحماية أنفسهن والتنقل بحرية أكبر. وبالتالي، إذا كان الدفاع أو الحديث عن حقوق المرأة يعد من الممنوعات في ظل الحرب والمخاطر، فإن المطالبة بالحريات الخاصة، بما فيها الحرية الجنسية وحرية الأقليات الدينية والأثنية، تصبح خطأ فادحاً.

وتؤكد أيلين كتاب وغيرها من علماء وعالمات الاجتماع[٦٩] أن الدور الإنجابي للمرأة قد سُيِّسَ لخدمة القضية الفلسطينية مما أدى إلى تضييق مجالات مشاركة المرأة في الصراع. وعندما يسيس دور المرأة الفلسطينية الإنجابي كجزء لا يتجزأ من النضال المصيري، فإن خيارات المرأة وحريتها في التعامل مع جسدها تتناقص بشكل أساسي. فالزوجة التي تفضل أن لا تنجب أطفالاً في ظل الحروب أو كخيار شخصي تجد صعوبة كبيرة في أن تمارس قناعتها.

---

(٦٩) لمزيد من الدراسات عن دور المرأة الفلسطينية الإنجابي في الصراع، يرجى مراجعة كتابات مركز دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وكذلك أعمال باحثات مثل روضة كنانا، وروزماري صايغ، وجولي بيتيت، وغيرهن.

ثالثاً- دراسة عينية لمناطق نزاع مختارة في العالم العربي

تتضمن الفقرات التالية عرضاً سريعاً ومختصراً لتأثير النزاعات المسلحة والاحتلالات على المرأة في البلدان العربية التالية: العراق، وفلسطين، ولبنان، والجزائر. وقد تم اختيار هذه البلدان لأنها ما زالت مسرحاً للنزاع تتحدث عنه وسائل الإعلام بصورة يومية. وقد اختيرت هذه البلدان لأنها ربما تمثل مختلف أوجه النزاعات التي تعرضت أو تتعرض لها المنطقة مع النظر طبعاً في خصوصية كل بلد ومنطقة لكي تكون التوصيات بشأن ما يجب عمله متناسبة مع الواقع التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فمع أنه يمكننا التأكيد بدقة أن النساء والأطفال يدفعون أكبر ثمن للحروب وأن النزاعات تضر إلى حد كبير بحقوق المرأة، وأن على الحكومات أن تراعي حاجات وحقوق المرأة في أي مشاريع لإعادة الإعمار أو تقديم المساعدات الإنسانية، نؤكد أيضاً أن أي إجراءات نقترحها في هذا المجال لا بد أن تراعي الواقع الخاص لكل بلد ومنطقة لكي يكون تنفيذها ممكناً وفعالاً.

ألف- العراق

جميع التقارير الصحافية وعلى الإنترنت، وتقارير الهيئات العالمية المراقبة لحقوق الإنسان، والرسائل والتوصيات ونداءات الاستغاثة التي ترسلها الجمعيات النسائية في العراق إلى الخارج تؤكد على التدهور غير المسبوق في الواقع العراقي وبالأخص بالنسبة إلى النساء والأطفال. وشرحت منظمة حرية المرأة في العراق في تقريرها الصادر في أول أسبوع من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بالتفصيل واقع المرأة في العراق في ظل الخروقات الأمنية اليومية، والحرب أو الإبادة الأهلية، وعمليات المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي. وصل الحال إلى أن تخضع النساء للإعدام في الشوارع وعلى أيدي ميليشيات مسلحة من كل الأطراف الدينية المسلحة. ويتصف واقع النساء في العراق اليوم، بالإضافة إلى المعاناة من جراء الدمار والقتل والفقر والبطالة التي هي من معالم الحروب بشكل عام، ببعض المعطيات والمعادلات الخاصة بالواقع العراقي الحالي، والتي تتلخص في النقاط التالية:

١- القتل العبثي من جراء العبوات الناسفة الموضوعة في السيارات وفي المرافق التي تقتل المقصود قتله وكذلك كل المارة من أطفال ونساء بشكل يومي.

٢- الاعتداءات من قبل قوات الاحتلال الأمريكي وغيرها من القوى المسلحة، مثل تدمير منازل عائلات من يشتبه بأنهم "إرهابيون" فيقتل كل أصحاب المنزل، واحتجاز النساء أو سجنهن مع ما يتبع ذلك من تعذيب واعتداءات لفظية ونفسية وجسدية وجنسية، والتحرش الجسدي واللفظي بالنساء في المرافق العامة. والجدير بالذكر أنه بحسب اتفاقيات جنيف والعديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية مثل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تتحمل القوات المحتلة المسؤولية الأولى في حماية المدنيين وبالأخص النساء وكذلك حماية واحترام حقوق المرأة حتى ولو كانت مشاركة أو متهمة بالمشاركة في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.

٣- الاعتداءات من قبل القوات المسلحة العراقية كرجال الشرطة والتي تشبه إلى حد بعيد الاعتداءات من قبل قوات الاحتلال.

٤- الاعتداءات والقتل من قبل الجماعات الدينية المسلحة التي تكفر النساء وتتهمهن إما بالتعامل مع الاحتلال أو بالإخلال بالأخلاق الإسلامية وبالتالي يحلل دمهن واغتصابهن. وقد بدأت هذه المجموعات

باختطاف النساء وهن في طريقهن إلى العمل أو الدراسة إذا لم يرتدين الزي الإسلامي وقد يتبع ذلك القتل أو الاغتصاب أو الاعتداء الجسدي. وقد وجدت أعداد كبيرة من الجثث في بغداد لنساء مجهولات الهوية. وارتأت بعض المجموعات أن تنفذ إعداماً لامرأة في ساحة عامة في تخويف واضح للنساء من أجل أن يعتبرن. وبدأت مجموعات أخرى بالكتابة على جدران أحد البيوت "بيت العاهرات" كوصمة لأهل البيت تحلل قتلهم واغتصاب نسائهم وغير ذلك.

باء- لبنان

اتسمت الحروب المتتالية التي شهدها لبنان سواء الحرب الأهلية أو المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، بمشاركة المرأة المميزة في القتال والمعارك وفي الشأن العام في المجتمع.

وبالنسبة إلى المقاومة ضد إسرائيل، لعبت المرأة اللبنانية والفلسطينية في الجنوب اللبناني دوراً بارزاً في دعم المقاومة اللبنانية عن طريق الصمود اليومي وفي صفوف المقاومة. فقد تدرب العديد من النساء مع منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بحماية المخيمات والتنظيم من أجل تحرير الأراضي المحتلة. وكانت المعاناة كبيرة لدى المقاومات اللواتي اضطررن إلى كسر التقاليد السائدة في المجتمعات المحافظة والبقاء مساءً خارج البيت والعمل على قدم المساواة مع الرجل. ورغم أن المجتمع رأى أن مشاركتهن ضرورية وأساسية، إلا أن ذلك لم يحصل ببساطة بل بعد نضال مرير. وانخرط العديد من النساء اللبنانيات في المقاومة اللبنانية وكن يقمن بأدوار عدة. ولكن تفتقر المنطقة إلى التوثيق الدقيق والدراسات حول دور المرأة النضالي في الجنوب اللبناني والبقاع وغيرها من محاور الصراع مع إسرائيل. فالقليل الذي نعرفه جرى توثيقه في بعض أفلام مي المصري وميشال خليفة[٧٠] وغيرهما، وفي بعض الكتابات[٧١].

وقد تم أيضاً تسييس الدور النسائي الأمومي في المخيمات. فعندما جرى تطويق المخيمات، قامت النساء بتنظيم أنفسهن للذهاب خارج المخيم لجلب الماء والحليب لأطفالهن. وتؤكد جولي بيتيت[٧٢] وغيرها من الباحثات أن عدداً كبيراً من النساء لقين مصرعهن على أيدي القناصين وهن يحاولن تأدية دورهن كأمهات وتوفير الغذاء اليومي لأطفالهن.

وتشير الورقة التي أعدتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية للمناقشة في منتدى المرأة والنزاعات المسلحة في عام ٢٠٠٤، إلى أهمية النظر إلى دور المرأة في زمن الحروب من عدة منظورات وليس فقط مشاركتها في المقاومة المسلحة. وتحاول الورقة العودة تاريخياً في الذاكرة عبر سرد سريع لدور المرأة في المقاومة والتصدي. ورغم أن السرد ليس بدراسة علمية تستند إلى آليات منهجية وتوثيق دقيق للتاريخ، إلا أنها تساهم بشكل جيد في البدء بتوثيق هذا التاريخ الغني وذلك عن طريق شرح عام للمحاور الأساسية التي ساهمت فيها النساء. ومن هذه المحاور مساهمة المرأة الجنوبية في زراعة التبغ، بما تتضمنه من

---

(٧٠) من أقدم أفلام ميشال خليفة ومي مصري فيلم بعنوان "زهرة القندول: نساء من الجنوب" ويتحدث عن دور المرأة اللبنانية في المقاومة.

(٧١) أجرى منذر جابر توثيقاً ليوميات الشريط الحدودي بما فيها يوميات الصراع وتطرق بشكل بسيط جداً إلى دور المرأة. وأعدت زينة الزعتري دراسة الدكتوراه حول النساء الناشطات في المجال العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجنوب اللبناني. ويمكن مراجعة كتاب سهى بشارة حول تجربتها في المقاومة.

(٧٢) Peteet, Julie. 1991؛ وانظر أيضاً كتابات روزماري صايغ.

مخاطر بسبب الفلاحة في الحقول ضمن الشريط الحدودي المحتل وفي الحقول المزروعة بالألغام. وكذلك دورها في اجتياز المعابر بين المناطق المحتلة وباقي الوطن بدلاً من الرجل الذي لم يكن يستطيع العبور بسبب الاعتقالات أو بسبب عدم قبوله للذل الذي قد يتعرض له على المعابر. وأثبتت المرأة القدرة على احتمال المشقات في عملية تأمين احتياجات العائلة من المواد الضرورية وأيضا من المعاملات الإدارية. "شكلت النساء، إذن، الجسر الإنساني الأكبر للاتصال والتواصل بين الشريط المحتل من الجنوب اللبناني وباقي الوطن. وهي مهمة تمتاز على غيرها في الدور والأداء، مع انقطاع وسائل الاتصال الأخرى، ومع ندرة المؤسسات والمسارب الموصلة إلى المنطقة المحتلة مثل البنوك، ومكاتب البريد، والاتصالات الهاتفية، وغياب كل مؤسسات الخدمات على أنواعها، ومنع السيارات من العبور بين المنطقتين، والشلل الإداري لمؤسسات الدولة الرسمية. فالمرأة تصبح صندوق الخدمات البديل، تحمل في تنقلها على المعابر عروضاً وعقوداً ورسائل وأموالاً ومشاهدات وبشائر وأحوالاً وأسئلة وأجوبة ومواقف من قضايا متغلغلة في ثنايا العائلات والبيوت من زواج وطلاق وخلافات، وتحمل حنيناً وشوقاً وتوصيات، تنقلها بين المتباعدين في الإقامة من أبناء الجنوب المحتل وباقي لبنان الحر"(٧٣). أما المحور الثالث فيتركز في قول المرأة وكلامها المشجع المقاوم. وقد لاحظنا ذلك جلياً في الحرب الأخيرة على لبنان حيث كان للنساء دور كبير في صمود الشعب النازح الذي خسر منزله وأرضه وربما أفراد عائلته، ولكنه ظل يتحدث عن الصمود والمقاومة. وقد كان للنساء في الجنوب نصيب من الاعتقالات والأسر.

وقد شاركت المرأة اللبنانية أيضاً في المعارك الأهلية وذلك عن طريق انتمائها إلى كافة الأحزاب، وكذلك عن طريق حمل السلاح كجزء من الميليشيات المتقاتلة. ولا يوجد توثيق دقيق لدور المرأة ولا لمعاناتها. فمثلاً هل تعرضت النساء اللواتي شاركن في الحرب مباشرة إلى التحرش من قبل الرفاق في الحزب نفسه؟ أو من قبل الحزبيين من الفريق الآخر؟ وفضّل اللبنانيون بشكل عام نسيان الحرب على معالجتها. فلم تتم محاكمات المسؤولين عما ارتكب من أهوال، ولا عقدت مؤتمرات تعالج ما حصل بشكل أساسي. ولم ينظر المعنيون عامة إلى الماضي بل توجهوا إلى المستقبل في محاولة طرح هوية لبنان وانتمائه مؤكدين على مقولة حرب الآخرين على الأرض اللبنانية. ونلاحظ من خلال بعض الأفلام الوثائقية والروائية التي تعرضت للمقاتلين والمقاتلات خلال الحرب اللبنانية أن الوضع كان وما زال خطيراً جداً وخصوصاً من الناحية النفسية.

جيم- الجزائر

كانت الميزة الأساسية للحرب التي دارت في الجزائر في التسعينيات بأنها حرب مورست على أجساد النساء. فقد استخدمت مؤسسات الدولة والمجموعات الإسلامية وغيرها النساء كأدة فعلية لأفكارها وأيديولوجياتها. وما زالت آثار هذه الحرب إلى اليوم موضوعاً صعب المعالجة، فحالة الخوف والقلق التي خلقت، أضحت ملازمة لتحركات النساء.

تمثلت المميزات العامة للحرب الأهلية الجزائرية بالنسبة إلى النساء بما يلي:

١- اختطاف وقتل يومي للنساء من قبل القوات الإسلامية المسلحة التي كانت تطلق الفتاوى بما هو مناسب ومسموح به من حيث لباس المرأة، فتارة الحجاب مقبول وطوراً النقاب مطلوب وغيره. وقد

---

(٧٣) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ٢٠٠٤. ص ٩-١٠.

استهدف القتل بشكل كبير معلمات المدارس والنساء العاملات في المعامل والمرافق الاقتصادية، وبالتالي كان التخويف والتهديد موجهاً ليس فقط إلى الطبقة المثقفة، ولكن أيضاً إلى الطبقة الفقيرة.

٢- العدد الهائل من المفقودين الذين يشتبه بأن تكون جهات حكومية قد اختطفتهم ولم يفصح عن مكانهم أو مكان جثثهم. وبما أن أكثر المفقودين هم من الرجال وأيضاً من الذين يرجح أنهم أعضاء في الأحزاب الإسلامية، فإن تأثير ذلك على النساء، إن كن زوجات أو بنات أو أمهات أو أخوات لهؤلاء كان كبيراً جداً. وكانت النساء تتعرض للتحرش والتعذيب خلال عمليات المداهمة. وفي نهاية المطاف وبعد سنين عديدة، ما زالت المرأة تعاني من الفقر والقلق المزمن.

٣- هجرة أو نفي عدد هائل من الجزائريين أفرغ الجزائر من الناشطين في المجتمع السياسي والأهلي ومن المفكرين والرسامين والفنانين وغيرهم من فئات المجتمع التي تساهم في تطوير المجتمع وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

٤- الآثار النفسية الكبيرة للحرب الدائرة والتي أدت إلى انتشار ثقافة العنف في البلد وإلى شعور العديد من النساء بعدم الأمان في الشوارع وأماكن العمل.

دال- فلسطين

لدى كتابتنا لهذا التقرير، كان الوضع في فلسطين يتحول من سيئ إلى أسوأ. ففي ظروف النزاع الداخلي والتقاتل في الأحزاب السياسية الفلسطينية، والحصار المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والقصف والمداهمات اليومية، يزداد صمود الشعب الفلسطيني تجلياً كلما ازداد الاحتلال شراسة. وتنشط المؤسسات النسائية في كل من فلسطين المحتلة ومع الفلسطينيين داخل إسرائيل لتطالب بتغيير الأوضاع وتساهم في استمرار فلسطين بكل جوانبها الحياتية.

إن آثار الحرب والاحتلال اليومي على الفلسطينيات بعيدة المدى. فالشعب بأكمله يعيش صراعاً تتفاقم أزمته وحدته على الصعيد اليومي منذ ٥٨ عاماً. وتؤكد الدراسة التي أجرتها أيلين كتّاب ورهام البرغوتي[٧٤] أن ٢٧ في المائة من العائلات التي شملتها الدراسة لديها شهيد، وفي ٢٥ في المائة من هذه العائلات كان الشهيد هو الزوج و٧٠ في المائة كان الشهيد هو الإبن، ومعظم الشهداء كانوا المعيلين الأساسيين للعائلة، مما أدى بالطبع إلى صعوبات مالية واجتماعية كبيرة حيث اضطرت النساء إلى الدخول في سوق العمل لأول مرة أو الاعتماد على عائلة الزوج. كما أن ٣٧ في المائة من العائلات لديها شخص أصيب في الحرب وفي أكثر الأحيان يكون الإبن أو الزوج. وفي أكثر من ٥٦ في المائة من الحالات، تكون المرأة هي التي تعتني وتهتم بالمصاب في المنزل بشكل يومي وبالتالي تقع مسؤولية الاهتمام بالمصابين وكذلك وظائف المنزل كلها على عاتق الأم أو الزوجة. ولدى ١١,٥ في المائة من العائلات أسير في السجون الإسرائيلية وعادة ما يكون عمره ما بين ٢١ و٢٩ عاماً. وأكثر من ٥٠ في المائة من العائلات تحدثت عن وجود حالات من المرض النفسي والجسدي من جراء الوضع السياسي والاقتصادي المتدهور. والنساء تشكل الأكثرية بين الأشخاص المصابين بمشاكل نفسية من جراء الضغط الهائل المفروض عليهن. و٦٤ في المائة من العائلات لديها شخص خسر عمله بسبب الوضع السياسي.

---

(٧٤) Kuttab, Eileen and Riham Barghouti. 2002.

العديد من المؤسسات الأهلية والاجتماعية أضحت مضطرة إلى المساهمة في تأمين الاحتياجات اليومية والإغاثة للجموع العديدة من الناس التي تعيش في ظل الاحتلال والفقر والبطالة. وأكثر هذه المساعدات يكون آنياً ويعالج المشكلة الحالية. وفي المقابل، نرى أن العديد من النساء يبتكرن طرقاً عدة لمواصلة الحياة منها مقايضة الخدمات والقيام بأعمال صغيرة لزيادة مدخول العائلة.

ومن مظاهر الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر بشكل قوي على واقع النساء في فلسطين، عمليات العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال على الفلسطينيين. ومع أن هذه الاستراتيجية ليست جديدة إذ استخدمت حتى من قبل عصابات الهاجانا وغيرها في أعقاب نكبة هام ١٩٤٨، إلا أن حدة وكثافة هذه العمليات قد ازدادت بشكل كبير منذ انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠. وتقول ساما عويضة-لفتاوي إن سياسة العقاب الجماعي "على المدن والقرى الفلسطينية تتضمن حصاراً اقتصادياً وعسكرياً. ويتم تفعيل هذه السياسة بوسائل مباشرة مثل:

- القتل أو الإصابة بواسطة إطلاق النار وتفجير المدن؛
- اقتلاع الأشجار وكروم الزيتون؛
- هدم البيوت؛
- تقييد حرية الحركة؛
- فرض الإغلاق على المدن والقرى؛
- اعتقالات"(٧٥).

وإن لهذه السياسة تأثيراً سلبياً كبيراً على واقع المرأة الفلسطينية. فإسرائيل تدخل بدباباتها يومياً إلى غزة بعد أن انسحبت منها في عام ٢٠٠٥، أو ترسل طائرات إف ١٦ أو الجرافات لكي تهدم بيوت من تشتبه بأنهم من المقاومين. وقد تعطي السلطات الإسرائيلية مهلة خمس دقائق لجمع الحاجيات والخروج من المنزل، وقد تقصفه بمن فيه فتقتل العائلة بأكملها. ومن المفترض على المرأة في مثل هذه الحالة أن تقوم بلم شمل أفراد عائلتها وتعيد تأسيس بيتها بالمعنى الفعلي للحجر وبالمعنى المعنوي للأسرة.

ومن ناحية أخرى، فإن الجدار الفاصل الذي ما زالت إسرائيل تبنيه لتفرق بين الفلسطنيين وتقطع أوصال الوطن هو بمثابة تنفيذ استراتيجية عنصرية خطرة جداً. وتؤكد منال حزانَ أن" تفريق العائلات من المشاكل الأساسية التي تواجه النساء والتي تميز الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتزداد حدة في السنيتن الأخيرتين"(٧٦). فأفراد العائلة الفلسطينية اليوم مشتتون، منهم لاجئون في مخيمات لبنان أو الأردن أو الجمهورية العربية السورية، ومنهم من هو لاجئ في مخيمات وأحياء الضفة الغربية أو غزة، ومنهم من هو مواطن إسرائيلي وإن لم يسكن قريته الأصلية، ومنهم من هو في أوروبا أو أميركا.

وسياسة التفريق هذه تؤثر بشكل أساسي على المرأة التي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الروابط بين العائلات وخلق شبكات التعاون من أجل ضمان الاستمرارية(٧٧). فمن خلال أواصر الصلة تتم الزيجات

---

(٧٥) ساما عويضة-لفتاوي. ٢٠٠٣. ص ١٤.

(٧٦) منال حزان. ٢٠٠٣. ص ٣٢.

(٧٧) حول دور المرأة في إقامة الشبكات العائلية، يمكن مراجعة كتابات زينة الزعتري، وسعاد جوزيف، وغيرهما.

والأعراس والمآتم وأحياناً أيضاً إيجاد العمل والوظيفة. وعندما تتفرق العائلة وتُنتزع المرأة من محيطها وتوضع في مخيم أو قرية في مكان مختلف بعيداً عن الشبكة العائلية فإن التأثير النفسي والمادي على المرأة كبير جداً وبالتالي فإن ذلك يؤثر على أفراد العائلة ككل وعلى إمكانية الاستمرار كشعب وأمة (وهو بطبيعة الحال ما تطمح إليه إسرائيل). والقانون الجديد الذي منع لم شمل الزوجين إن كان أحدهم يعيش في الضفة والآخر في القدس أو في حيفا أو إن فصل بينهما الجدار العنصري يؤثر بشكل أساسي على الحياة الزوجية ولكنه أيضاً انتهاك "لحق المرأة في الأمومة وحق الطفل في العيش مع كلا الوالدين"[٧٨].

(٧٨) منال حزان. ٢٠٠٣. ص ٣٣.

رابعاً- احتياجات المرأة خلال الحروب

تتحدث معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن ضرورة إنهاء الحروب والنزاعات كعامل أساسي للتمكن من تعزيز حقوق المرأة والتوصل إلى مساواتها مع الرجل. فحق العيش بأمان هو حق إنساني لكل المواطنين. وهذا الحق أساسي لأنه يمكن المرأة من السعي إلى الحصول على حقوقها الأخرى مثل الحق في طلب العلم أو العمل أو في المشاركة السياسية والمدنية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من دون إنهاء الاقتتال والنزاع.

وتحتاج المرأة إلى توفير الحماية لها ولعائلتها من القتل والأذى الجسدي ومن الخطف والاغتصاب وغيرها من المخاطر. وبالتالي على الفئات المتقاتلة احترام الاتفاقيات الدولية وحماية المدنيين والنساء والأطفال وكبار السن وتجنيبهم مخاطر الحروب. ولا يكفي سن القوانين التي تحمي المرأة من العنف ومن التمييز ضدها، بل ينبغي وضع آليات لتنفيذ هذه القوانين ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد المرأة. فعلى مؤسسات الشرطة أن تتمرس في تقديم الحماية والمساعدة للنساء وأن تكون على درجة عالية من الحساسية في التعامل مع النساء المعنفات وأن تحمي الفتيات المعرضات لخطر "جرائم الشرف".

ومن الضروري أن تعلن فترات هدنة حقيقية في أوقات الاقتتال لكي يتمكن المدنيون والمرأة على وجه الخصوص من تلبية الاحتياجات الأساسية للعائلة من مأكل ومشرب ومواد طبية وأدوية بالإضافة إلى تأمين سبل الوصول إلى المستشفيات.

وفي ظروف التهجير والنزوح لا بد للمؤسسات الإنسانية المحلية والدولية أن تدرك ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية بشكل يتفهم الواقع ويحترم العادات والتقاليد ويراعي الاختلافات بين الرجل والمرأة. ومن الضروري كذلك التأكيد على لم شمل العائلة في حال تفرقت في ظل معمعة الحرب والنزوح لكي تستعيد النساء الحد الأدنى من شبكة الاتصال مع أفراد عائلتها وبلدتها. كما أنها تحتاج إلى تأمين مورد رزق مستمر يعوضها ما خسرته.

وأخيراً على الصعيد النفسي، هناك ضرورة لإعداد برامج لمساعدة النساء نفسياً ومعالجة العوارض النفسية على تنوعها التي تعاني منها المرأة من جراء الحروب والقتال والعنف المستمر. ومن الضروري أن تتوجه هذه البرامج ليس فقط إلى المرأة ولكن أيضاً إلى الرجل، لإعادة تأهيله وتمكينه من تخطي الصعوبات التي واجهته لكي لا تترك آثاراً على علاقته بزوجته.

خامساً- دور الجهات المعنية بحقوق المرأة

ألف- الحكومات ومؤسسات الدولة

في ظل ظروف الحرب والنزاعات المسلحة تستطيع الحكومات ومؤسسات الدولة أن تلعب دوراً مهماً في ضمان حقوق المرأة، من خلال السعي أولاً إلى إنهاء النزاع ثم في عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل مع مراعاة نوع الجنس في التخطيط والتنفيذ. وتؤكد أيلين كتّاب أن عملية بناء مؤسسات الدولة في فلسطين مثلاً كما هي الحال في عملية السلام، همشت دور المرأة بدلاً من أن تشركها في الحكم. فقد ركزت المؤسسات الحاكمة على موضوع الأمن على حساب المشاركة العامة للمواطنين والمواطنات في عملية الحكم واتخاذ القرارات في معاهدات السلام الدولية(٧٩).

وفي معظم حالات الحرب تكون الدولة ومؤسساتها وآلياتها غير قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين، وخصوصاً إذا كانت الحرب ناتجة عن احتلال أجنبي. ففي العراق أدى الاحتلال الأمريكي إلى القضاء على كافة مقومات ومؤسسات الدولة السابقة. وفي فلسطين، نتج عن المقاطعة التي فرضتها إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية، على الحكومة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها في انتخابات نيابية ديمقراطية تقليص كبير لإمكانيات الدولة. أما في الحروب الأهلية كالحرب في لبنان أو في الجزائر تكون الحكومة أحياناً طرفاً في النزاع، وأحياناً أخرى تؤدي الحرب الأهلية إلى خلو مؤسسات الدولة وعدم تمكنها من تأدية أي دور فاعل في المجتمع كما حصل في لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن دور المؤسسات الحكومية تجاه المرأة في أوقات الحرب يبدأ في أوقات السلم. فاتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز حقوق المرأة بشكل دائم في أوقات السلم يجعل من الممكن مواجهة أية أخطار قادمة مثل الحروب وغيرها. ومن هذه الإجراءات تغيير القوانين التي تنطوي على إجحاف بحق المرأة وتمييز ضدها، بحيث تتماشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وتراعي الالتزام بالتوصيات التي تصدر عن المؤتمرات الدولية والعربية بشأن المرأة مثل إعداد الدراسات حول وضع المرأة، والتخطيط لبرامج تنمية وتطوير تساهم في النهوض بالمرأة، وتخفيض ميزانيات التسلح، والعمل على حل النزاعات بالتفاوض ومن دون حروب. وفي الدول العربية، من الضروري وضع الالتزامات والوعود المتعلقة بالنهوض بالمرأة موضع التنفيذ الفعلي، إذ لا يكفي أن تقوم الحكومة بتأسيس وزارة أو لجان مختصة تعنى بشؤون المرأة، بل أيضاً توفير الإمكانيات والموارد الضرورية لهذه المؤسسات لكي تقوم بدور فعال في مجال تمكين المرأة. وعلى سبيل المثال، فإن نصيب وزارة شؤون المرأة من موازنة الحكومة لعام ٢٠٠٥ في فلسطين لم يتعد ٠,٠٢ في المائة.

باء- المنظمات الدولية

إن مهمة المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة بكافة وكالاتها، العمل على وقف الحروب ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. لكنها، كما أثبتت التجارب، تتحرك ببطء شديد ووفق مصالح سياسية لبعض الدول الأعضاء وازدواجية في المعايير مما يجعل فعاليتها غير كافية.

أما المنظمات الدولية الأخرى فتقوم بمساع لإنهاء النزاعات، أو بمراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، أو بتأهيل الحكومات لكي تضطلع بدورها في إعمال حقوق الإنسان وبصورة خاصة حقوق المرأة.

---

(٧٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ٢٠٠٤. ص ٢٠.

وهذه المنظمات تستفيد من الخبرة المتراكمة التي تكتسبها من تجارب إنهاء النزاعات وإعادة التأهيل في مناطق مختلفة من العالم في وضع برامجها لمساعدة الدول. وتقوم منظمات دولية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس واتش وغيرها برصد وتقصي الحقائق عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتوثيقها. ولذلك فإن إصدار تقارير مثل التقرير الذي أعدته هيومان رايتس واتش بعنوان "مسألة أمن: العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات"، هو خطوة هامة في توثيق وتوضيح ما يحدث وفي تقييم الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وفي حين أن السلطات الفلسطينية مطالبة من قبل المنظمات والهيئات الدولية بمعالجة مشاكل العنف المنزلي وجرائم الشرف وغيرها من المشاكل الهامة جداً، فإن هذه المنظمات نادراً ما تطالب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني التي ترتكبها بشكل يومي.

جيم- المنظمات المحلية

تضطلع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية بدور بارز في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والدفاع عن حقوق الإنسان وتمكين المرأة في معظم الحالات وخصوصاً في غياب مؤسسات الدولة في ظل الحروب أو الاحتلال. كما يمكنها الاضطلاع بمهمة المراقبة والإبلاغ في مجال انتهاك حقوق الإنسان.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور مؤثر لدى المنظمات الدولية لحملها على تصحيح توجهات ورسم سياسات تتناسب بشكل أفضل مع الاحتياجات الميدانية. ونذكر على سبيل المثال، البيان الذي وجهته جمعيتان أهليتان هما مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في بيروت ومركز شؤون المرأة في غزة إلى الدول المجتمعة في مؤتمر السويد في صيف عام ٢٠٠٦ للنظر في أمر تقديم المساعدات إلى الشعبين اللبناني والفلسطيني من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. وطالب البيان الحكومة السويدية المضيفة بكسر التقاليد السائدة وتوجيه دعوة للمشاركة في المؤتمر إلى الأشخاص الذين عملوا ويعملون على إيجاد حلول مسالمة وتحسين وضع بلدهم وغالبيتهم من النساء العاملات في كافة القطاعات واللواتي نادراً ما يتمثلن في مواقع ومناصب عالية في الحكومات والمنظمات الدولية. وأكد البيان أنه لا يمكن التحدث عن المساعدات الإنسانية بدون التحدث عن الاحتلال أي عن العامل المتسبب في نشوء الظروف التي تستدعي توفير المساعدات الإغاثية والإنسانية. وكذلك فإن المؤسسات والدول المانحة التي يعود إليها أمر تحديد الجهة التي ترسل إليها الأموال أو المساعدات الإنسانية، حين تقصر تقديماتها على المؤسسات الحكومية، إنما تحجب الدعم عن منظمات المجتمع المدني التي تكون أحياناً كثيرة قادرة على إيصال المساعدة الفعلية والسريعة للناس.

وهناك دور مهم أيضاً على الصعيد المحلي للأفراد ذوي النفوذ في البلد. فقد يتمكن هؤلاء من توجيه الرأي العام والتأثير على المراجع الحكومية لإحداث تغيير في المفاهيم والممارسات واتخاذ إجراءات تؤدي إلى تغيير القوانين. وقد كان لهذه الفتوى تأثير بالغ في اتجاه التخفيف من هول المأساة التي أصابت المرأة الكويتية. فالأشخاص الذين يتمتعون بنفوذ معنوي من رجال دين وغيرهم من القياديين والقياديات لهم تأثير واسع وكبير على المجتمع.

وتلعب الناشطات في مجال حقوق المرأة الدور الأكبر في العمل من أجل ضمان الالتزام بالاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق المرأة في كل الأوقات والظروف. وتسعى الناشطات في مجال حقوق المرأة، من خلال تشبثهن بمواصلة نشاطهن بالاهتمام بحقوق المرأة في ظل الحروب والنزاعات، إلى جعل هذه القضية جزءاً هاماً من المشروع الوطني العام.

سادساً- توصيات

ألف- توصيات موجهة إلى الحكومات

١- العمل الدؤوب وبكل الأشكال الممكنة على إنهاء الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية والاحتلالات.

(أ) على الصعيد الفلسطيني: ممارسة الضغط لإنهاء الاحتلال وإعطاء الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم. فمن الضروري إيجاد وسائل لتحويل قرارات الأمم المتحدة وقرارات محكمة العدل الدولية (خصوصاً بالنسبة إلى الجدار العنصري) من شعارات وتصريحات إلى أدوات ضغط وتغيير وإلى آليات عمل لفرض عقوبات على إسرائيل على غرار ما فرض من عقوبات على دول استعمارية أخرى في العالم مثل جنوب أفريقيا؛

(ب) على الصعيد العراقي: التحرك بشكل جدي لإنهاء الوجود الأمريكي ومن ثم العمل على إنهاء النزاعات الداخلية بين العراقيين والمحافظة على وحدة العراق، لأن انقسام العراق من شأنه أن يؤدي إلى تفريق العائلات وإلى مزيد من التشرذم الاجتماعي؛

(ج) على الصعيد الجزائري: الحكومة مدعوة إلى كشف الحقائق عن المختطفين والقتلى ومعاقبة المتسببين بالقتل والاغتصاب، لكي يتمكن البلد من التقدم؛

(د) على الصعيد اللبناني: عدم الانجراف إلى الحرب الأهلية والدعوة إلى إنهاء الطائفية السياسية، وملاحقة التعديات الإسرائيلية المتكررة في المحاكم.

٢- إجراء الدراسات العينية المتخصصة لتساهم في عمليات التخطيط لسد الاحتياجات المحلية.

٣- دعم المجتمع المدني بكافة مؤسساته المراقِبة والمقدمة للخدمات والضاغطة والمساهمة في الدفاع عن الحقوق وإحداث التغيير في المجتمع.

٤- دمج مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في السياسات العامة للدولة بما فيها ميزانيات الوزارات والمؤسسات التنموية والتخطيطية.

٥- رفع التحفظات عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة.

٦- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة الدساتير والقوانين والتشريعات بما فيها قانون الأحوال الشخصية، والقانون الجنائي، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، وقانون العمل.

٧- تدريب العاملين في مؤسسات الدولة، وبالأخص في الشرطة المحلية والسلك القضائي على مراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين، وحماية المرأة من انتهاك حقوقها، والتعامل معها باحترام من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

٨- إنشاء مؤسسات خدماتية تقدم المساعدات للنساء ضحايا العنف من جراء الحروب، بما فيه العنف الجسدي من قبل قوات الاحتلال أو جنود الميليشيات أو أفراد الشرطة، على ن تتضمن هذه المساعدات توفير الحماية اللازمة، والمساعدة النفسية، والمساعدة القانونية لتحقيق العدالة.

٩- تغيير القوانين لناحية تشديد العقوبات على مرتكبي كافة جرائم العنف، بما فيها العنف الجسدي والجنسي والنفسي، ضد النساء في ظروف الحرب كما في ظروف السلم.

١٠- المساهمة في العمل الوقائي من الحروب والنزاعات وبالأخص النزاعات المحلية، عن طريق تقوية مجتمعات المجتمع المدني، وتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة في تقرير المصير وحكم البلد، وإعطاء الحقوق الكاملة لجميع الأقليات، والتربية على المساواة والعدالة.

باء- توصيات موجهة إلى المنظمات الدولية

من الضروري في واقعنا الحالي أن تقوم المنظمات الدولية بوضع حد لازدواجية المعايير في اتخاذ القرارات الدولية وأن تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة عن طريق ما يلي:

١- فرض عقوبات على الدول المستعمرة الجديدة.

٢- تطبيق القرارات الدولية بدون تحيّز سياسي ولا ازدواجية في التعامل مع الدول.

٣- تقديم المساعدات إلى المؤسسات الديمقراطية الحقة لتمكينها من إدماج منظور المساواة بين المرأة والرجل في إطار تخطيط وتنفيذ البرامج.

٤- تقديم المساعدات التقنية لتقوية منظمات المجتمع المدني المحلي.

٥- السعي إلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب ضد النساء في كافة أنحاء العالم.

جيم- توصيات موجهة إلى المنظمات المحلية وبالأخص المختصة بشؤون المرأة

إن دور منظمات المجتمع المدني والأهلي، بما فيها النقابات والأحزاب السياسية وغيرها، والجمعيات المختصة بشؤون المرأة، من أهم الأدوار في عملية تغيير المجتمع. وعليه فإن على هذه المنظمات أن تقوم بما يلي:

١- مطالبة المجتمع الدولي بفرض عقوبات على القوى المحتلة والمستعمرة، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتنفيذ القرارات الدولية بما فيها حق العودة لكل أفراد الشعب الفلسطيني.

٢- إجراء دراسات ميدانية تغذي المعلومات الإحصائية التي تعدها الحكومات من أجل تعميق فهم الواقع المعاش وسبل الاستجابة له.

٣- تحضير وتنفيذ البرامج الإنمائية التي تراعي مفهوم المساواة بين الجنسين في كافة الأقطار.

٤- مراقبة المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية لوضعها أمام مسؤولياتها تجاه الالتزام بضمان حقوق المرأة والنهوض بها وفقاً للاتفاقيات الدولية الموقعة.

٥- الضغط على الدول ومؤسساتها لتقديم المساعدات وتطبيق المعاهدات الدولية التي وقعتها ولوضع الدساتير موضع التنفيذ من حيث عدم التفرقة بين المواطنين وحماية المواطنات.

٦- رفض القيود المفروضة من قبل المؤسسات المانحة العالمية التي تفضي عادة إلى نزع النضال من أجل المساواة من واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لأن تجريد النضال من أجل حقوق المرأة من ارتباطه الوثيق بالنضال الوطني وبآليات العدالة الاجتماعية يؤدي إلى إبعاد الحركة النسائية عن الواقع المعاش وبالتالي عدم تمكنها من معالجة المشاكل الحقيقية التي تواجه المرأة وعدم احتضان كل عناصر المجتمع لمشروعها التغييري.

٧- مطالبة الحكومات والمؤسسات الدولية بإنهاء الحروب والنزاعات والسعي إلى معالجتها معالجة جذرية نهائية وعادلة وليس فقط تأمين ضمادات للجروح اليومية الناتجة عنها.

٨- مطالبة صانعي الثقافة والدراسات بأداء دورهم تجاه مجتمعهم لناحية التفكير النظري والتطبيقي في آليات تغيير المجتمع من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

٩- حث المؤسسات الإعلامية على الأخذ بواقع نوع الجنس في إعداد التقارير الصحافية والتوثيقية حول واقع المواطنين والمواطنات ومراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين في كل القضايا الاجتماعية وليس فقط تخصيص برامج للمرأة وكأن الواقع النسائي منفصل عن بقية هموم ومشاكل المجتمع.

١٠- المساهمة في العمل الوقائي من الحروب والنزاعات عن طريق ممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة، والاهتمام بالواقع العام، والمطالبة بإعطاء الحقوق الكاملة للأقليات من كل فئات المجتمع، وتحضير البرامج التربوية المبنية على المساواة والعدالة واحترام الآخر، وتأسيس سبل الاتصال والتواصل السلمي والجدلي واحترام الاختلاف في الرأي والعقيدة الدينية والسياسية، والتأسيس لأجيال جديدة تحترم المرأة كإنسان لها الحق في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية مثلها مثل الرجل.

١١- العمل الدؤوب على تغيير الصور النمطية للمرأة.

المرفق الأول

إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام

١- نحن، المشاركين في المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، وقد اجتمعنا في مقرّ الإسكوا ببيت الأمم المتحدة في بيروت من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، نذكر بقرارات الجمعية العامة ٥٢/١٠٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و٥٢/٢٣١ المؤرخ ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٨ بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج العمل، و٥٨/١٤٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية، و٥٨/١٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن دور المرأة في صنع السلام، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، ولا سيما الهدف الثالث المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢- إننا نشير إلى أن عقد المؤتمر الإقليمي العربي "عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام" يأتي عملاً بقرارات الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة تقييم ما أنجز خلال السنوات العشر التي تلت مؤتمر بيجين، وذلك لتقديم النتائج إلى لجنة وضع المرأة التي ستعقد دورتها التاسعة والأربعين في نيويورك من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ولحظها في الوثيقة الشاملة التي ستعدها اللجنة، والتي سترفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تتسنى الإحاطة علماً بظروف المنطقة وحاجاتها.

٣- إننا نلاحظ استمرار عدم الاستقرار في المنطقة العربية التي عانت طوال عقود من صراعات وتوترات. فهي من أكثر مناطق العالم تعرضاً لحروب ونزاعات مسلحة لا تؤدي إلى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تهدم ما يُحرز فيها من تقدم. وهناك دلائل تشير إلى أن تعاظم المخاطر الإقليمية، وانخفاض معدلات الاستثمار، واستمرار التباين بين رأس المال المادي والبشري، جميعها عوامل تساهم في تخفيض مستويات النمو.

٤- إن مؤتمرنا اليوم يُعقد في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهوراً على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للمرأة الفلسطينية، بل للشعب الفلسطيني برمته. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر بمصادرة الأراضي والاستيطان، وهدم المنازل وجرف الأراضي الزراعية، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري. كما إن الشعب العراقي يعاني الآن من الاحتلال كما عانى من الحروب المتكررة، ويفتقر إلى الأمن والاستقرار، ووضع الشعبين السوري واللبناني اللذين يواجهان احتلال أجزاء من أراضيهما.

٥- إن اختيار "الدعوة إلى السلام" شعاراً للمؤتمر جاء تجسيداً لأوضاع المنطقة وظروفها الخاصة وتعبيراً عن رغبة شعوبها في العيش في سلام واستقرار وفي حياة أفضل، لا سيما وإن الاهتمام تركز طوال السنوات الماضية على المساواة والتنمية بينما لم يحظ السلام بالاهتمام الكافي. وفي هذا الصدد، نرى أن العمل من أجل تحقيق المساواة والتنمية لا يمكن أن يسير بالشكل المطلوب دون إحلال السلام القائم على الحق والعدل والشرعية الدولية، وبالتالي الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي.

٦- إن من دواعي التفاؤل، في هذه الظروف، أن تكون حالة المرأة موضوعاً تعالجه معظم مبادرات الإصلاح الإقليمية والوطنية. ففي القمة العربية التي عقدت مؤخراً في تونس، التزمت الدول العربية بدعم حقوق المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مداولات وإعلانات الإسكندرية وصنعاء والدوحة وبيروت شدد ممثلون عن منظمات غير حكومية معنية بالمرأة وأوساط أكاديمية وأحزاب سياسية مختلفة على أهمية تمكين المرأة، مما يبيّن أن هذه القضية أصبحت عنصراً أساسياً في الرؤية العربية للإصلاح.

٧- لقد ألقى هذا المؤتمر الضوء على التقدّم الذي أحرزته دول المنطقة نحو تطبيق الالتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، حسبما أوضحته ردودها على الاستبيان الذي وجّهته الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن.

٨- نلاحظ، في هذا السياق، أن الإنجازات شملت إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة، وإنشاء آليات تهتم بقضايا المرأة، بما في ذلك وزارات ومجالس وهيئات ولجان، وحصول المرأة في بعض البلدان على حقوقها السياسية، وتخصيص حصص للمرأة في المجالس النيابية في بعض البلدان أيضاً، وتصديق ١٧ دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٩- إننا نسلم بأن نتائج الاستبيان أوضحت كذلك وجود تحديات تتطلب المزيد من العمل والجهد، منها الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، والعنف ضد المرأة، بما في ذلك الأثر السلبي للإرهاب على تقدم المجتمع عامة والمرأة خاصة، والتمييز في بعض التشريعات، وخاصة قانون العقوبات، بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية. كما أوضحت النتائج أن المرأة في المنطقة العربية لا تزال تعاني من مشاكل الفقر والبطالة ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج النهوض بالمرأة، وغياب الإحصاءات الدقيقة المصنفة حسب نوع الجنس.

في ضوء هذا التحليل، نرى أن التصور المطلوب تنفيذه في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يستلزم ما يلي:

(١) حث الحكومات على وضع استراتيجيات وبرامج لتمكين المرأة تواكب أولويات ومتغيّرات السياسات العامة على الصعيد الوطني، بحيث تؤدي خلال العشر سنوات المقبلة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٢) العمل على زيادة الميزانيات والموارد البشرية المخصصة للسياسات والبرامج والآليات الوطنية المعنية بالمرأة وربط هذه الميزانيات بالميزانية العامة؛

(٣) تحليل ومعالجة المؤشرات التي تدل على وجود فجوة تفصل بين المساواة في القانون والمساواة في الواقع في مجال التمثيل النيابي، فعلى الرغم من الاعتراف بحق أساسي للمرأة والرجل في المشاركة السياسية، لا يزال التمثيل النيابي للمرأة رمزياً أو معدوماً؛

(٤) الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير ما ينطوي على تمييز منها، والعمل على تفعيل وتطبيق القوانين النافذة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالأحزاب والنظم الانتخابية لتفعيل دور المرأة، وخاصة فرض نسبة من قوائم الترشيح في الأحزاب لصالح المرأة، وتخصيص حصة للمرأة في المؤسسات الرسمية وخاصة التشريعية منها، بهدف ضمان زيادة مشاركتها في العمل السياسي؛

(٥) إنشاء قاعدة معلومات وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس تشمل المشاريع والبرامج التي تعنى بقضايا المرأة في الدول العربية لتسهيل تبادل المعلومات والمقارنة مع وضع المرأة في الدول الأخرى؛

(٦) إنشاء مراصد وأجهزة للإنذار المبكر لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة والفتاة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها؛

(٧) إزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المجتمع والمرأة في بعض المناطق، وذلك من خلال ربط قضايا المرأة بالقضايا والسياسات العامة واستخدام الخطاب السياسي الإيجابي لصالحها والتشديد على تبيان انعكاسات هذه السياسات على مصالحها؛

(٨) التأكيد على دور المرأة في تعزيز مفاهيم السلام والحوار الذي تصبو إليه الدول العربية، فالمساواة والتنمية لا يتحققان في انعدام السلام، والتأكيد على حاجة المرأة العربية إلى السلام والأمن والاستقرار، إذ إن العقبة الأساسية أمامها تتمثل في الاحتلال والاستيطان والتهديد؛

(٩) تضافر جهود الرجل والمرأة لإحقاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدراج مفهوم الجنسين في السياسات التنموية؛

(١٠) إيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة وتشجيعهما على دخول مجال العلوم التطبيقية، وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتكرّس الصورة النمطية السلبية عنها؛

(١١) تأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية والارتقاء بأدائها؛

(١٢) حل المشاكل التي تسبب تسرّب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة التي ما زالت المرأة تعاني منها؛

(١٣) إيلاء المرأة الريفية الاهتمام اللازم بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لمعيشتها، ووضع برامج للتوعية الصحية ومحو الأمية وتأهيل المرأة وتدريبها مهنياً، وتقديم القروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها؛

(١٤) الاهتمام بقضايا وحاجات المرأة المسنة والمعوقة وتغيير الصورة المجتمعية عنهما وتشجيع مشاركتهما في النشاط التنموي؛

(١٥) وضع برامج توعية لتعريف النساء والرجال والشباب بحقوق المرأة الشرعية والقانونية وبأهمية الدور الذي تؤديه في المجتمع؛

(١٦) مواصلة العمل على زيادة الوعي وتغيير الذهنية السائدة لفئات المجتمع المختلفة، ولا سيما الشباب، بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وإحداث تغيير في المفهوم الثقافي بهذا الشأن، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة واضطلاع المنظمات غير الحكومية بدور هام في ذلك؛

(١٧) تفعيل شبكة البرلمانيات العرب عن طريق إصدار نشرة لتبادل التجارب وتسهيل التواصل وتحقيق التضامن فيما بينهن وبين البرلمانيات في الدول الأخرى بغرض التوعية بقضايا المرأة العربية وتحقيق التكاتف بشأنها، والعمل على أساس التعاون والتنافس البناء سعياً إلى مشاركة أفضل في الحياة السياسية؛

(١٨) حث النساء والاتحادات النسائية على تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها طبقاً للقانون والدستور والاتفاقيات ذات الصلة، والجرأة في متابعة قضاياها أمام المحاكم المحلية لوقف الانتهاكات التي تمسّ حقوقها؛

(١٩) مطالبة الاتحادات النوعية والمهنية والنقابات العمالية بضرورة إشراك المرأة في أنشطتها وفي تولي المناصب فيها وحث المرأة على ضرورة المشاركة في هذه المؤسسات والمساهمة الإيجابية والفعالة فيها؛

(٢٠) تعديل القوانين الموجودة وسن قوانين جديدة تنظّم عمل المنظمات غير الحكومية على نحو يضمن لها حرية النشاط ويوفر لها الدعم السياسي اللازم ويساهم في خلق مناخ ثقة بينها وبين الجهات الحكومية المعنية؛

(٢١) مواصلة بناء علاقات الثقة والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية على أساس التكامل والتعاون وإبداء الرأي في الاستراتيجيات والخطط وفي مشاريع القوانين والبرامج المتعلقة بالمرأة ورصد ومتابعة تنفيذها، ودعوة هذه المنظمات إلى المشاركة في عضوية الوفود الرسمية إلى المؤتمرات الإقليمية والدولية وفي إعداد التقارير وأوراق العمل لهذه المؤتمرات؛

(٢٢) مساندة ودعم المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في خدمة المجتمع والمرأة وإزالة القيود الإدارية التي تعوق اضطلاع تلك المنظمات بالدور المطلوب منها لتحقيق نقلة نوعية في أنشطتها بحيث لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الرعوية الاجتماعية، بل يشمل أنشطة الدعوة وبرامج التوعية في المشاريع التنموية؛

(٢٣) إنشاء شبكات بين المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة لتبادل التجارب والخبرات وللتعريف بقضايا المرأة العربية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ولتفادي الازدواجية في العمل ولتحقيق أكبر فائدة منه؛

(٢٤) تغيير الصورة السلبية عن المرأة العربية في الإعلام وذلك بوضع برامج إعلامية تشمل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل الاتصال المباشر؛

(٢٥) تعميم التغطية الإعلامية للتوعية بحقوق المرأة وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تشوه صورة المرأة العربية، على أوسع نطاق بما في ذلك المناطق الريفية والنائية وإعطاء الخطاب الإعلامي الموجه إلى الخارج الاهتمام الكافي لتغيير هذه الصورة؛

(٢٦) رصد التجارب النسائية الإعلامية الناجحة لإبرازها وتعميمها وعلى وجه الخصوص التجارب النضالية في ضوء تجربة المرأة العربية في الفضائيات وتغطية مناطق النزاع المسلح والحروب، وتخصيص الموارد اللازمة لذلك؛

(٢٧) إنشاء تجمّع للإعلاميات العرب لتيسير التواصل بين الإعلاميات ومع الأطراف الأخرى؛

(٢٨) إنشاء كليات للإعلام ومراكز لتدريب المرأة في الدول التي لا توجد فيها هذه المؤسسات؛

(٢٩) مطالبة الحكومات بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والإدارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة والممارسات المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالمرأة وتنتقص من حقوقها ومساواتها بالرجل وتشوه صورتها؛

(٣٠) عقد ورشات عمل وندوات في الإسكوا تجمع الإعلاميات والمفكرات ومنظمات المجتمع المدني؛

(٣١) قيام الإسكوا بإعداد دليل شامل يتضمن أسماء الشخصيات الفكرية والإعلامية والباحثات بغرض استضافتها في الأوساط الإعلامية؛

(٣٢) التنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بشأن إعداد تقرير المنظمات غير الحكومية لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين لكي يُضاف إلى تقرير الحكومات؛

(٣٣) قيام الإسكوا بتنظيم لقاءات مع المجالس النيابية العربية والاتحادات والجمعيات المعنية بالمرأة، وكذلك بتنظيم منتدى عربي دولي يضم النساء الآسيويات للاستفادة من تجاربهن وكيفية وصولهن إلى المراكز العليا، وإعطاء المرأة فرصة لإبداء وجهة نظرها في جلسات الاستماع التي تعقد في المجالس النيابية الأوروبية.

المرفق الثاني

منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة
لبنان ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤
البيان الختامي

انسجاماً مع الاستراتيجية التي رسمتها قمة المرأة العربية، بعقد سلسلة منتديات حول القضايا الأساسية التي تتعلق بالمرأة، وبرعاية كريمة من اللبنانية الأولى، السيدة أندريه لحود، عقيلة فخامة الرئيس إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، عقد في بيروت من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ "منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة" بمشاركة السيدات الأول، صاحبات الجلالة والسمو والسعادة: جلالة الملكة رانيا العبدالله، رئيسة قمة المرأة العربية الثانية (الأردن)، السيدة الفاضلة سوزان مبارك (مصر)، صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة (البحرين)، السيدة الفاضلة فاطمة خالد أمد البشير (السودان)، السيدة الفاضلة أسماء الأسد (الجمهورية العربية السورية)، صاحبة السمو الشيخة حصة سعد العبدالله السالم الصباح (الكويت)، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم (المغرب).

كما شاركت وفود رسمية من ١٥ دولة عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، والجمهورية اللبنانية الدولة المضيفة.

وشارك وفد من جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، وممثلو عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني.

ولما كانت النساء العربيات هن الأكثر تضرراً من عواقب الاحتلالات والحروب والنزاعات المسلحة،

ولما كان موضوع المرأة العربية تحت الاحتلال وفي ظل النزاعات المسلحة هو من الأولويات التي تستحق اهتمام مجتمعاتنا وأقطارنا العربية،

فإن منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة يدين الممارسات اللاإنسانية التي تتعرض لها المرأة العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي ظل الحروب والنزاعات المسلحة، ويدين انتهاك الاتفاقيات الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة والأسرة والطفل خاصة.

وفي الوقت الذي يدعو المنتدى إلى ضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب والقتل العشوائي للمدنيين، فإن منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة يؤكد إدانته الكاملة لكافة أشكال الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة.

كما يشجب المنتدى ما تتعرض له المرأة العربية في العراق من عنف وإرهاب، ويتعاطف معها في محنتها الراهنة. كذلك يؤكد المنتدى أن السلام الشامل ينبغي أن يقوم على الحق والعدل وفق القانون الدولي والشرعية الدولية ولا يمكن ان يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة ومن الجولان السوري المحتل ومن الأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ويدعم المنتدى جهود السلام في السودان، والتي من شأنها تخفيف معاناة المرأة السودانية.

وعلى ضوء ما تضمنته الكلمات والدراسات والأبحاث التي تناولها المنتدى وما رافقها من مناقشات، فإن المنتدى يوصي بما يلي:

ألف- في المجال الوطني والعربي

١- دعوة الحكومات العربية وبالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني، إلى وضع البرامج الخاصة برفع الوعي الاجتماعي حول الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة والاحتلالات والحروب تجاه المرأة والطفل والأسرة، وخصوصا في المجالات التعليمية والتربوية والمعرفية والمهاراتية.

٢- مطالبة الحكومات العربية بتضمين البرامج الخاصة بتدريب العسكريين وقوى الأمن والدفاع المدني، مبادىء حماية المرأة التي نصت عليها الاتفاقات الدولية الخاصة بالنزاعات المسلحة.

٣- دعوة الدول العربية إلى تقديم مرشحات للأمين العام للأمم المتحدة لتعيينهن كممثلات ومبعوثات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه.

٤- دعوة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية إلى إعداد برامج لدعم المرأة العربية ذات الاحتياجات الخاصة، والناشئة عن الاحتلال والنزاعات المسلحة بما يضمن تأهيلها وتدريبها.

٥- تعزيز دور المرأة العربية في مواجهة النزاعات والحروب على أراضيها، وتوفير البرامج الخاصة لدعمها في مقاومة الاحتلال، ومساعدتها مادياً ومعنوياً على الصمود وعلى تحدي الواقع المؤلم الذي تعانيه.

٦- دعوة الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني إلى وضع الآليات اللازمة لنشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات والأحكام الدولية الخاصة بحماية المرأة وإعداد برامج توعية، بما في ذلك تشجيع تدريسها في الجامعات.

٧- التوجه إلى وسائل الإعلام لإبراز الدور الذي تضطلع به النساء العربيات في ظل النزاعات المسلحة: في مقاومة الاحتلال، والمحافظة على تماسك الأسرة، وصولاً إلى إنجازات النساء في المجالات الأدبية والفنية المتصلة بتلك النزاعات.

٨- مطالبة وسائل الإعلام العربية والدولية بتسليط الضوء على الممارسات اللاإنسانية والإرهابية التي تعيشها المرأة العربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي وكشف معاناتها في الأسر والتعذيب والتهجير وهدم المنازل وتخريب الأراضي وتدمير سبل العيش.

٩- دعوة منظمة المرأة العربية إلى العمل على وضع قاعدة بيانات ودراسات إحصائية وتحليلية عن واقع النساء العربيات ضحايا الانتهاكات الناشئة عن الاحتلال وآثار النزاعات المسلحة وتقديم الدعم المالي لهن.

١٠- دعوة منظمة المرأة العربية بالتعاون مع المؤسسات الشبابية في الوطن العربي إلى إنشاء برامج موجهة للشباب والشابات تعمل على ترسيخ مفاهيم المواطنة وحماية الوطن ومفاهيم العدالة والسلام القائم على العدل ومبادىء القانون الدولي.

١١- تأسيس شبكة إقليمية عربية تابعة لمنظمة المرأة العربية لتأهيل وتدريب العناصر النسائية للمشاركة في مجموعات الضغط المتوجهة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لإبراز القضايا العربية العادلة.

١٢- مطالبة قوى الاحتلال وأطراف النزاعات المسلحة بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية بالتجاوب مع حق المرأة في الحصول على المعلومات بشأن أقاربها المعتقلين والأسرى.

١٣- دعوة القمة العربية المقبلة التي ستبحث في تحديث قوانين جامعة الدول العربية إلى إقرار حصة مناسبة للمرأة في هذه المؤسسة، وتوجيه عناية القادة العرب إلى تحديث وسن التشريعات التي تضمن للمرأة مشاركتها في الحياة العامة.

باء- في المجال الدولي

١- دعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى تطبيق القانون الدولي وبشكل خاص القانون الدولي الإنساني، وحمل الأطراف، في أي نزاع مسلح، على الالتزام بقرارات المجتمع الدولي في مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق منها بالشرق الأوسط.

٢- دعوة المنظمات الدولية الحكومية والأهلية ومنظمات حقوق الإنسان إلى الاضطلاع بدور فعال في حماية النساء في النزاعات المسلحة، عن طريق تقديم الدعم القانوني والإنساني، المادي والمعنوي، بهدف تمكينهن من تجاوز محنة اللجوء والتهجير وتدمير المنازل والأراضي والعنف والتفكك الأسري، وما إلى ذلك من الآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة.

٣- مطالبة المجتمع الدولي بضمان وتأمين عودة جميع اللاجئين والنازحين والمهجرين من جراء النزاعات المسلحة إلى ديارهم وأوطانهم.

٤- دعوة المنظمات الدولية والإقليمية العربية إلى العمل على إعداد دراسات ميدانية إحصائية وتحليلية، حول الآثار التي خلفها الاحتلال والنزاعات المسلحة في العالم العربي على أوضاع المرأة، كي تبنى عليها الخطط والمشاريع الإنمائية الضرورية لمعالجة هذه الآثار.

٥- دعوة المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني إلى التشدد في مطالبة الاحتلال وأطراف النزاع المسلح باحترام القانون الدولي لجهة حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وخصوصا باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات الخاصة بهن بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧، واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٧ وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ وبروتوكوليها الاختياريين المؤرخين ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٦- تنظيم حركة عربية ودولية بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للضغط على قوى الاحتلال للإفراج عن المعتقلين والأسرى والسجناء من النساء والرجال العرب وحماية النساء والأطفال في الأراضي العربية المحتلة.

٧- دعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى الضغط على إسرائيل لإزالة جدار الفصل العنصري الذي يدمر حياة الأسرة الفلسطينية ويلتهم أراضيها ومنابع المياه فيها، ويلحق أفدح الأضرار والأذى بالمرأة.

٨- الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والضغط على إسرائيل لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإزالة النفايات النووية التي تزرعها في الجولان السوري المحتل.

٩- دعوة المجتمع الدولي إلى المساعدة في إزالة الألغام المزروعة في الأراضي العربية، والتي تقع المرأة ضحية للآثار الناجمة عنها.

وأخيراً، يتوجه المنتدون بالشكر والتقدير إلى الجمهورية اللبنانية على حسن الضيافة والتنظيم، كما يتوجهون بالشكر إلى اللبنانية الأولى السيدة أندريه لحود على إدارتها الحكيمة لأعمال المنتدى. وفي الختام، أعلنت السيدة لحود إقرار البيان الختامي، واختتام أعمال منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة.

المراجع العربية

المقالة الافتتاحية في النشرة الإخبارية لطاقم شؤون المرأة، صوت النساء، رقم ٢٢٧، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١.

شبكة وسيلة. ٢٠٠٢. الكتاب الأبيض: عنف ضد النساء والأطفال. الجزائر: شبكة وسيلة، شبكة التفكير والتحرك في فائدة النساء والأطفال ضحايا العنف.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ١٩٩٤. خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥. الأمم المتحدة.

_____. ١٩٩٩. النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية: تقييم نقدي. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٧). الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠٠. النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة لبنان. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٨). الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠١. الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من بلدان الإسكوا التي تعاني من النزاعات: مسح استطلاعي لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر. الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠٣. تقرير لجنة المرأة عن دورتها الأولى، بيروت، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠٤. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية: ١٩٩٩-٢٠٠٣. الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠٤. التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين. الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠٤. تقرير: المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤. الأمم المتحدة.

_____. ٢٠٠٦. تقرير الدورة الرابعة والعشرين، بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦. الأمم المتحدة.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ٢٠٠٤. التقرير الرسمي حول متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠).

_____. ٢٠٠٤. منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة. الورقة الوطنية - لبنان. بيروت، ٧-٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

إيلنا سوندرجارد وترودي ستراند. ٢٠٠٣. وضع النساء الفلسطينيات اللاجئات في المناطق الفلسطينية المحتلة - نشاطات الأنروا. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٧-١٣. حيفا: بردس دار للنشر.

ساما عويضة-لفتاوي. ٢٠٠٣. توثيق حياة النساء الفلسطينيات. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ١٤-١٦. حيفا: بردس دار للنشر.

ميراي واينغارتين. ٢٠٠٣. سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة: إسقاطات على صحة النساء. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني و رلى ديب. ص: ١٧-٢٢. حيفا: بردس دار للنشر.

داليا زاكس. ٢٠٠٣. حياة النساء والفتيات اليومية في ظل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٢٣-٢٦. حيفا: بردس دار للنشر.

فرانسس رداي. ٢٠٠٣. حماية النساء في مناطق الحرب: القانون الدولي. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٢٧-٣١. حيفا: بردس دار للنشر.

منال حزان. ٢٠٠٣. القرار ١٣٢٥ على ضوء الجوانب المميزة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٣٢-٣٤. حيفا: بردس دار للنشر.

نيطع عَمَر. ٢٠٠٣. القرار ١٣٢٥: تصريح أم واقع؟ في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٣٥-٤١. حيفا: بردس دار للنشر.

تيري جرينبلات. ٢٠٠٣. استراتيجيات لتجديد المبادرات الدولية: وجهة نظر إسرائيلية. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٤٢-٤٥. حيفا: بردس دار للنشر.

مها أبو دية شماس. ٢٠٠٣. استراتيجيات لتجديد المبادرات الدولية: وجهة نظر فلسطينية. في: أين النساء جميعهن؟ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥: الجوانب الجنسانية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. تحرير ساراي أهروني ورلى ديب. ص: ٤٦-٤٩. حيفا: بردس دار للنشر.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ٢٠٠٤. الفهم السليم هو السبيل إلى التنفيذ السليم: المنظور الجنساني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. الأمم المتحدة.

لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة. ٢٠٠٢. التقرير الحكومي حول أوضاع المرأة الفلسطينية: خمس سنوات بعد بيجين ١٩٩٥-٢٠٠٠، إنجازات، مبادرات، معوقات، توصيات.

ناديا حمدان. ٢٠٠٤. إعتدت أن أراها أبا وأما. في: الإنساني. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٢٨.

بدرية عبد الله العوضي. ٢٠٠٤. المرأة العربية والمنازعات المسلحة. في: الإنساني. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٢٨، ص: ٤٩-٥٢.

مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب. ٢٠٠٦. القنابل العنقودية: العدوان المستمر على البشر والحجر.

أيلين كتّاب. ٢٠٠٣. الانتفاضة الفلسطينية في ظل العولمة، قراءة اجتماعية نسوية. دورية دراسات المرأة. المجلد الأول، العدد ١. مركز دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

كارولين ساكينا براك دي لا بيرير. ٢٠٠٥. الجزائر. في: حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة. ص: ٣٣-٥٠. نيويورك: فريدم هاوس.

أمال رسام. ٢٠٠٥. العراق. في: حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة. ص: ٨٧-١٠٤. نيويورك: فريدم هاوس.

سهير عزوني. ٢٠٠٥. فلسطين (السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة من إسرائيل). في: حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة. ص: ٢١٩-٢٣٩. نيويورك: فريدم هاوس.

زينة زعتري. ٢٠٠٥. لبنان. في: حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة. ص: ١٤١-١٦٣. نيويورك: فريدم هاوس.

منى شمالي خلف (المحررة). ٢٠٠٢. تقييم وضع المرأة اللبنانية في ضوء خطة عمل بيجين. بيروت: اليونيفيم، المكتب الإقليمي للعالم العربي.

مراقبة حقوق الإنسان. ٢٠٠٦. مسألة أمن: العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات. الكتاب ١٨، رقم E ٧. نيويورك: مراقبة حقوق الإنسان (مترجم للعربية).

الأمم المتحدة. ١٩٩٦. تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. نيويورك. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع 96.IV.13.

المراجع الأجنبية

Abdel Halim, Asma Mohamed. 1994. Challenges to the Application of International Women's Human Rights in the Sudan. In Human Rights of Women: National and International Perspectives, edited by Rebecca J. Cook. Pp.397-421. PA: University of Pennsylvania Press.

Abou Habib, Lina, Naila Ayesh, and Kerstin Greback. 2006. Recommendations to the Donor Conference in Sweden on Lebanon and Palestine.

Abu Nassr, Julinda. 1996. The Effects of War on Women in Lebanon. In Arab Women: Between Defiance and Restraint, edited by Suha Sabbagh. Pp.95-99. NY: Olive Branch Press, an imprint of Interlink Publishing Group, Inc.

Ali, Nada Mustafa M. 2003. Thorny Issues and Perilous Coalitions: Addressing Women's Human Rights in the Context of Conflict and the Struggle to Restore Democracy in Sudan (1989-2000). Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.31-38.

El-Amin, Hazem. 2003. Iraqi Women after the War. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.48-50.

Amireh, Amal. 2003. Between Complicity and Subversion: Body Politics in Palestinian National Narrative. The South Atlantic Quarterly. 102(4): 747-772.

Antonius, Soraya. 1979. Fighting on Two Fronts: Conversations with Palestinian Women. Journal of Palestine Studies. 8(3): 26-45.

Aquarone, Marie-Christine. 2003. The Sudanese Women's Advocacy Mission to New York and Washington, DC (June 2-13, 2000). Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp. 72-75.

Bennett, Brian. 2006. Stolen Away. Time.Com, April 23.

Bouatta, Cherifa & Doria Cherifati-Merabtine. 2003. Violence, Salariat, Socialisation: Trois Facettes du Destin Social Feminin. Algiers: Rassemblement Algerien des Femmes Democrates.

Copelon, Rhonda. 1994. Intimate Terror: Understanding Domestic Violence as Torture. In Human Rights of Women: National and International Perspectives, edited by Rebecca J. Cook. Pp.116-152. PA: University of Pennsylvania Press.

_____. 1995. Gendered War Crimes: Reconceptualizing Rape in Time of War. In Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives, edited by Julie Peters and Andrea Wolper. pp. 197-214. NY: Routledge Press.

Giacaman, Rita, Islah Jad and Penny Johnson. 1996. For the Common Good? Gender and Social Citizenship in Palestine. Middle East Report, no. 198, Gender and Citizenship in the Middle East. Pp.11-16.

Harding, Luke. 2004. The Other Prisoners. The Guardian, May 20.

Hessini, Leila. 1996. Living on a Fault Line: Political Violence against Women in Algeria. Cairo, Egypt: The Population Council.

Holt, Maria. 2003. Past and Future Struggles: Palestinian Women Negotiate Violent Conflict. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.26-30.

Human Rights Watch. World Report 2004. Human Rights and Armed Conflict.

Institute of Women's Studies in the Arab World. 2003. The Gender-Sensitive Fact-File: Profiles of the Arab League Countries. Al-Raida. Vol.XX, No.100. Pp.93-138..

IRIN. 2006. Iraq-Syria-United Arab Emirates: Sex traffickers target women in war-torn Iraq. IRINNews.org. October 26.

Isha L'Isha-Haifa Feminist Center. 2005. Women, Armed Conflict, and Occupation-An Israeli Perspective: Implementation of the Beijing Platform of Action (Section E); A Shadow Report. Submitted to the 49th session of the UN Committee on the Status of Women, Rviewing Implementation of the Beijing +10 Platform for Action.

Jad, Islah. 2003. Ramallah Letter: I.T.'s Tragedy. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.4-5.

Jenkins, Abby, Megan Brown and Sian MacAdam. 2003. International Leaders Prioritize Human Security at WLP Conference "Clash or Consensus." Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.76-78.

Joseph, Suad. 1997a. The Public/Private-The Imagined Boundary in the Imagined Nation/State/Community: The Lebanese Case. Feminist Review (57):73-92.

_____. 1997b. The Reproduction of Political Process Among Women Activists in Lebanon: 'Shopkeepers' and Feminists. *In* Organizing Women: Formal and Informal Women's Groups in the Middle East. D. Chatty and A. Rabo, eds. Pp.57-80. Oxford: Berg.

_____. 1999. Introduction: Theories and Dynamics of Gender, Self, and Identity in Arab Families. *In* Intimate Selving in Arab Families: Gender, Self, and Identity. Suad Joseph, ed. Pp.1-17. NY: Syracuse University Press.

_____. 2001. Women and Politics in the Middle East. *In* Women and Power in the Middle East. Suad Joseph & Susan Slyomovics, eds. Pp.34-40. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.

Kuttab, Eileen and Riham Barghouti. 2002. The Impact of Armed Conflict on Palestinian Women. Review of Women's Studies 1(1):84-90.

_____. 2002. The Impact of Armed Conflict on Palestinian Women. (Full report) UNIFEM/UNDP-PAPP.

Kuzmanovic, Jasmina. 1995. Legacies of Invisibility: Past Silence, Present Violence against Women in the Former Yugoslavia. In Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives, edited by Julie Peters and Andrea Wolper. Pp.57-61. NY: Routledge Press.

Lindsey, Charlotte. 2003. Women and War: An Overview. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.11-19.

Maalouf, Lynn. 2003. Women Fighting Against War Amnesia: The Case of the 'Disappeared'. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.39-41.

Macleod, Hugh. 2006. Despair of Baghdad turns into a life of Shame in Damascus. The Guardian, October 24.

Maksoud, Hala. 1996. The Case of Lebanon. *In* Arab Women: Between Defiance and Restraint, edited by Suha Sabbagh. Pp.89-94. NY: Olive Branch Press, an imprint of Interlink Publishing Group, Inc.

McKelvey, Tara. 2005. Unusual Suspects-What Happened to the Women Held at Abu-Ghraib? The Government Isn't Talking. But Some of the Women Are. The American Prospect, February 1.

Mojab, Shahrazad. 2003. Kurdish Women in the Zone of Genocide and Gendercide. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.20-25.

Moukalled, Diana. 2003. Women and War. Al-Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.2-3.

_____. 2003. The Case of Samar Alami. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.51-55.

_____. 2003. A Journalist Diary: on the Horrors of War. Algerian Women: Suffering in Silence; Kurdish Women in Iraq; Kuwaiti Women and the Invasion of Kuwait in 1990; Western Sahara: A Forgotten Crisis. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.56-66.

Nash, Thomas. 2006. Foreseeable Harm: The Use and Impact of Cluster Munitions in Lebanon. UK: Landmine Action.

Al-Omari, Darine. 2003. Four Women Relate their Experiences in Combat during the War: Purposes Vary but the Fixation on Gender Equality Remains! Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.42-47.

Peteet, Julie M. 1991. Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement. New York: Columbia University Press.

_____. 2000. Male Gender and Rituals of Resistance in the Palestinian Intifada: A Cultural Politics of Violence. *In* Imagined Masculinities: Male Identity and Culture in the Modern Middle East, edited by M. Ghoussoub & E. Sinclair-Webb. Pp.103-126. London: Saqi Books.

Physicians for Human Rights. 2006. The Gaza Strip-State of Disaster: Physicians for Human Rights Report. http://www.gcmhp.net.

Refugees International. 2006. Iraqi refugees: Critical Needs Remain Unmet. Refugees International Bulletin.

Rehn, Elizabeth and Ellen Johnson Sirleaf. 2002. Women, War, Peace: The Independent Experts' Assessment of the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-Building. UNIFEM.

Sabbagh, Suha. 1996. Lebanon's Civil War through Different Eyes: An Interview with Jean Said Makdisi. *In* Arab Women: Between Defiance and Restraint, edited by Suha Sabbagh. Pp.100-103. NY: Olive Branch Press, an imprint of Interlink Publishing Group, Inc.

Sachs, Dalia, Amalia Sa'ar, and Sarai Aharoni. 2005. The Influence of the Armed Israeli-Palestinian Conflict on Women in Israel. Isha L'Isha-Haifa Feminist Center.

Saeid, N. Neshat. A Look into the Women's Movement in Iraq. Farzaneh 6(11):54-65.

Sfeir, Myriam. 2003. On Women and War. Al Raida. Vol.XXI, No.103. Pp.70-71.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. 2004. The Hidden Casualties of War: Palestinian Women and the Second Intifada. Indigenous Peoples' Journal of Law, Culture and Resistance 1(1):67-82.

_____. 2004. Racism, Militarisation and Policing: Police Reactions to Violence against Palestinian Women in Israel. Social Identities 10(2):171-192.

_____. 2005. Voice Therapy for Women Aligned with Political Prisoners: A Case Study of Trauma among Palestinian Women in the Second Intifada. Social Service Review. The University of Chicago.

El-Solh, Camillia Fawzi. 2001. Female-Headed Households in Selected Conflict-Stricken ESCWA Areas: An Exploratory Survey for Formulating Poverty Alleviation Policies. ESCWA.

UN General Assembly. 2000. Report of the Ad Hoc Committee of the Whole of the twenty-third special session of the General Assembly.

UNIFEM. 2004. Women, Peace and Security: UNIFEM Supporting Implementation of Security Council Resolution 1325.

Wali, Sima. 1995. Human Rights for Refugee and Displaced Women. *In* Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives, edited by Julie Peters and Andrea Wolper. Pp.335-344. NY: Routledge Press.

Women's Studies Center, Birzeit University. 1999. Towards Gender Equality in the Palestinian Territories: A Profile on Gender Relations. Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA).

Zaatari, Zeina. 2006. The Culture of Motherhood: An Avenue for Women's Civil Participation in South Lebanon. Journal of Middle East Women's Studies 2(1):33-64.

صفحات إنترنت حول الموضوع
بالعربية ولغات أخرى

المساواة الآن. Equality NOW
www.equalitynow.org/english/index.html

مؤسسة المرأة والذاكرة – مصر. Women and Memory Forum, Egypt
www.wmf.org.eg

بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. B'Tselem the Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories
www.btselem.org/index.asp

منظمة هيومان رايتس واتش. Human Rights Watch
www.hrw.org/women

النساء في ظل قوانين المسلمين. Women Living under Muslim Laws
www.wluml.org/english/index.shtml

الحملة العالمية لإيقاف جرائم الشرف. International Campaign against Honor Killing
www.stophonourkillings.com/index.php

أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة
www.amanjordan.org/index1.htm

شبكة المرأة العربية. Arab Women Connect (UNIFEM)
www.arabwomenconnect.org

تحالف نساء للسلام. Coalition of Women for Peace
wwwcoalitionofwomen.org

كن حراً. Be Free
www.be-free.info

مركز عراقيات للدراسات. Iraqiyat Studies Center
www.iraqiyat.org/index.html

منظمة حرية المرأة في العراق. Organization of Women's Freedom in Iraq
www.equalityiniraq.com/arabic/arabic.htm

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) – المكتب الإقليمي. UNIFEM regional office
www.unifem.org.jo

السوار. Assiwar: The Arab Feminist Movement in Support of Victims of Sexual Assaults
www.assiwar.org

مركز القدس للنساء. Jerusalem Center for Women
www.j-c-w.org

أصوات – نساء فلسطينيات مثليات. Aswat - Palestinian Gay Women
www.aswatgroup.org

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. Women's Center for Legal Aid and Counseling
www.wclac.org

منظمة نساء لأجل الأسرى السياسيين. Women's Organization for Political Prisoners
www.wofpp.org/arabic/home.html

مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي. Collective for Research and Training on Development-Action
www.crtd.org

المركز المصري لحقوق المرأة. The Egyptian Center for Women's Rights
www.ecwronline.org

مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية. Center for Egyptian Women's Legal Assistance
www.cewla.org

الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
www.addameer.org

Internet Sites on the topic
English Only

Act Together, Women's Action for Iraq:
http://www.acttogether.org/letter.htm

UNIFEM portal on women, peace and security:
http://www.womenwarpeace.org

Trees not Walls Solidarity Network
http://tnw.revolt.org

Association for Women's Rights in Development:
http://www.awid.org

Challenging Fundamentalisms, a web resource for women's human rights:
http://www.whrnet.org/fundamentalisms/index.php

Women's International League for Peace and Freedom:
http://www.peacewomen.org

Women's Human Rights at Amnesty International:
http://www.amnestyusa.org/women/index.do

United Nations International Research and Training Institute for the Advancement of Women:
http://www.un-instraw.org/en/index.html

Women's Rights: Global Issues:
http://www.globalissues.org/HumanRights/WomensRights.asp

Women Living With War:
http://www.oldroads.org/war/womenwar.htm

International Center for Research on Women:
http://www.icrw.org

V-Day Karma for Middle East and Africa:
http://www.vday.org/contents/vcampaigns/aame

ASUDA Organization for Combating Violence against Women:
http://www.asuda.org/en

Women Resist War and Occupation:
http://www.womeninblack.org/jerusalem.html

Anaruz: Reseau National des Centres d'Ecoute des femmes victimes de violence:
http://www.anaruz.org/portail_anaruz_new/

SOS: Femmes en detresse:
http://www.sos-femmesendetresse.org/english.php3

Helem: Lebanese protection:
http://www.helem.net

Lebanese Council to Resist Violence Against Women:
http://www.lebanesewomen.org

Kafa: Enough Violence and Exploitation:
http://www.kafa.org.lb/homepage.html